

جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



الموضوع:

مستقبل الوحدة النقدية الأوروبية في ظل أزمة الديون السيادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي
التخصص: نقود ومالية دولية

إشراف الأستاذ:

- إلياس حناش

إعداد الطالبة:

- وداد عسيلة

أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ.عمار صايفي.....رئيسا

أ.إلياس حناش.....مشرفا ومقرا

أ.مسعود بودخدخ.....عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2015/2014

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

«وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا»

سورة النساء الآية {113}

«صدق الله العظيم»

إهداء

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأدامهما تاجا على رؤوسنا

إلى كل إخوتي وأخواتي أدامهم الله شموعا تنير دروب حياتي

إلى من دعمني وشجعني

إلى كل من ينير شمعة العلم

أهدي هذا العمل

وداد

كلمة شكر

نحمد الله ونشكره الواحد الأحد الذي أنعم علينا بنعمة العلم

والعقل، وأمدنا بالعزيمة والإرادة لإتمام هذا العمل.

أتوجه بالشكر الجزيل للأستاذ الفاضل إلياس حناش الذي

تفضل بالإشراف على هذا البحث، وعلى نصائحه وتوجيهاته

القيمة التي أفادني بها، فأكن له كل الاحترام والتقدير

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى:

- كل المعلمين والأساتذة من التعليم الابتدائي إلى التعليم

العالي لهم فائق الاحترام والتقدير؛

- الشكر المسبق لأعضاء اللجنة الموقرة.

الصفحة	العنوان
	إهداء
	كلمة شكر
I	فهرس المحتويات
IV	قائمة الجداول
VI	قائمة الأشكال
أ - هـ	مقدمة
01	الفصل الأول: عموميات حول الوحدة النقدية الأوروبية
02	تمهيد
03	المبحث الأول: مراحل تطور الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي
03	المطلب الأول: الاتحاد الاقتصادي الأوروبي
09	المطلب الثاني: الاتحاد النقدي الأوروبي
17	المطلب الثالث : معاهدة ماستريخت
22	المبحث الثاني: العملة الأوروبية الموحدة..... الوافد الجديد
22	المطلب الأول: مفهوم الوحدة النقدية
28	المطلب الثاني: ميلاد العملة الأوروبية الموحدة
35	المطلب الثالث: تسيير العملة الأوروبية الموحدة
43	المبحث الثالث: آثار العملة الأوروبية الموحدة
43	المطلب الأول: آثار العملة الأوروبية الموحدة على الدول الأوروبية
46	المطلب الثاني: آثار العملة الأوروبية الموحدة على النظام النقدي والاقتصادي العالمي
50	خلاصة
51	الفصل الثاني: الإطار النظري لأزمة الديون السيادية
52	تمهيد
53	المبحث الأول: تحليل الأزمات المالية
53	المطلب الأول: ماهية الأزمات المالية
60	المطلب الثاني: أسباب الأزمة المالية والنظريات المفسرة لها
63	المطلب الثالث: أهم الأزمات المالية الدولي
72	المبحث الثاني: أزمة الديون السيادية « أزمة منطقة اليورو»

72	المطلب الأول: قراءة في الأزمة اليونانية
78	المطلب الثاني: أسباب أزمة الديون السيادية وتسلسلها الزمني
85	المطلب الثالث: انتشار أزمة الديون السيادية إلى باقي دول منطقة اليورو
90	المبحث الثالث: حلول ومواقف حول أزمة الديون السيادية
90	المطلب الأول: إجراءات مواجهة أزمة الديون السيادية
96	المطلب الثاني: مواقف حول أزمة الديون السيادية
98	المطلب الثالث: إفرزات أزمة الديون السيادية على الاقتصاد العالمي
100	خلاصة
101	الفصل الثالث: الوحدة النقدية الأوروبية تحت الاختبار
102	تمهيد
103	المبحث الأول: تداعيات أزمة الديون السيادية على بعض المؤشرات الاقتصادية ومكانة الوحدة النقدية الأوروبية
103	المطلب الأول: تداعيات أزمة الديون السيادية على بعض المؤشرات الاقتصادية لمنطقة اليورو والاتحاد الأوروبي
114	المطلب الثاني: تداعيات أزمة الديون السيادية على بعض المؤشرات الاقتصادية لليونان
117	المطلب الثالث: تداعيات أزمة الديون السيادية على مكانة الوحدة النقدية الأوروبية
123	المبحث الثاني: اختلالات الوحدة النقدية الأوروبية
123	المطلب الأول: خطأ في الهيكل والبنية
124	المطلب الثاني: التباين الاقتصادي بين دول الاتحاد النقدي الأوروبي
128	المطلب الثالث: الاتحاد النقدي الأوروبي ليس منطقة عملة مثلى
129	المبحث الثالث: إستراتيجية أوروبا 2020 والرؤى حول مستقبل الوحدة النقدية الأوروبية
129	المطلب الأول: إستراتيجية أوروبا 2020
142	المطلب الثاني: النظرة التشاركية حول مستقبل الوحدة النقدية الأوروبية
146	المطلب الثالث: النظرة التفاضلية حول مستقبل الوحدة النقدية الأوروبية
148	خلاصة
149	خاتمة
153	قائمة المراجع
162	ملخص

قائمة الجداول



الرقم	اسم الجدول	الصفحة
01	معاهدة روما والمعاهدات المعدلة لها	08
02	كيفية تحديد الأسعار المركزية الثنائية لل عملات الأوروبية	13
03	موقف دول الاتحاد الأوروبي من استيفاء شروط الانضمام إلى اليورو ومشاركتها في ميكانيزم سعر الصرف الأوروبي (1998)	21
04	حجم وفئات الوحدة النقدية الأوروبية	30
05	العملات الأوروبية مقومة باليورو خلال الفترة (1999-2002)	32
06	حصة مساهمة الدول الأعضاء في البنك المركزي الأوروبي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	37
07	كرونولوجيا الأزمة الآسيوية 1997	66
08	انحراف دول الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو عن معايير التقارب (2008-2010)	80
09	بعض المؤشرات الاقتصادية ل إيطاليا (2007-2011)	88
10	تطور الناتج المحلي الإجمالي في منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي (2009-2016)	104
11	تطور معدلات التضخم في منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي (2009-2016)	107
12	تطور معدلات البطالة في منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي (2005-2016)	110
13	تطور رصيد الحساب الجاري في منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي (2007-2016)	113
14	بعض المؤشرات الاقتصادية لليونان (1995-2016)	115

قائمة الأشكال

البيانية

الرقم	اسم الشكل	الصفحة
01	نظام الثعبان النقدي	10
02	معدلات نمو الناتج المحلي لليونان ومساهمة بعض القطاعات في نموه (2005-2012)	76
03	النفقات والإيرادات لبعض دول الاتحاد الأوروبي	77
04	تطور عجز الميزانية العامة لليونان (1990-2010) ورصيد الحساب الجاري لمجموعة من دول الاتحاد الأوروبي (2008)	78
05	تنقيط الديون السيادية (جانفي 2010-أفريل 2011)	81
06	تطور أسعار CDS (2002-2011)	82
07	خفض التصنيف الائتماني لابطاليا	89
08	مقدار المساهمات المالية في الصندوق الأوروبي للاستقرار المالي	93
09	آلية الاستقرار الأوروبي	94
10	تطور الناتج المحلي الإجمالي في منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي (2007-2016)	106
11	تطور معدلات التضخم في منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي (2007-2016)	108
12	تطور معدلات البطالة والتوظيف في الاتحاد الأوروبي (2007-2016)	111
13	تطور الناتج المحلي الإجمالي بمكوناته والتضخم لليونان (2007-2016)	116
14	تطور صادرات وواردات اليونان (1995-2013)	117
15	تطور قيمة اليورو مقابل الدولار (2002-2015)	121
16	التطورات الاقتصادية لدول الـ«PIIGS» ودول أوروبا الشمالية	125
17	تطور الحساب الجاري لميزان المدفوعات في بعض البلدان الأوروبية	127
18	تطور معدل العمالة للفئة العمرية بين 20-64 سنة (2002-2013)	138
19	تطور الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (2002-2013)	139
20	تطور إنبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري (1990-2012)	140
21	تطور معدل التسرب المدرسي (2002-2013)	141
22	تطور عدد الأفراد المهديين بالفقر (2005-2013)	142

هتدفة



• تمهيد

تشهد الساحة الاقتصادية العالمية العديد من التغيرات قد يكون لها آثار مهمة على العلاقات الاقتصادية الدولية، ولعل من أهم هذه التغيرات الاتجاه نحو الإقليمية. وفي هذا الصدد شهدت السنوات الأخيرة من القرن العشرين اتجاهات قوية نحو تشكيل تجمعات اقتصادية إقليمية، أحد مقوماتها الروابط التاريخية والثقافية والجغرافية المشتركة. وقد حققت بعض هذه التجمعات الاقتصادية خطوات كبيرة من التقدم اتجاه تحقيق أقصى صور التكامل الاقتصادي، ولعل من أهمها الاتحاد الأوروبي والذي ظهر في بادئ الأمر على شكل تجمعات أوروبية متفرقة في الخمسينيات والستينيات، والتي تباينت أهدافها وتعد التجارب الأولى في حقل التنظيم الأوروبي ولقد أفضى في سنة 1999 إلى تحقيق الوحدة النقدية تعززت بإصدار اليورو في جانفي 2002 الذي زاد ثقة الأوروبيين في مسيرة التكامل المنتهجة.

لم يكد ينتهي العقد الأول من عمر اليورو حتى وجد نفسه في دوامة أزمة تعتبر الأسوأ في تاريخه ألا وهي أزمة الديون السيادية الأوروبية، فقد كان التركيز طوال عام 2010 على أزمة الديون السيادية لليونان وهي بمثابة تحدي لمدى صمود اقتصاديات الاتحاد الأوروبي عامة ومنطقة اليورو خاصة أمام تداعيات الأزمة وكذا مدى قدرة الحكومات على مواصلة دعم الاقتصاد الضعيف.

وفي الواقع ظهرت بوادر الأزمة بالتحديد في نوفمبر 2009 عندما أعلنت اليونان عن خطة الموازنة العامة وذلك كي تتجنب الوقوع في الإفلاس وعدم قدرتها على الوفاء بالديون المستحقة عليها الأمر الذي وضع تركيز العالم كله على اليونان على اعتبار أن ذلك يهدد استقرار التكتل الأوروبي ومن ثم انهياره. وبعد أزمة اليونان أجمعت معظم الآراء على أن هذه الأزمة أربكت مسيرة أوروبا التاريخية صوب اتحاد تتوثق دعائمه دوماً، فقد كان تكامل اقتصاديات أوروبا بمثابة قصة نجاح هائلة فلنستعرض في هذا المشروع الأوروبي بسلسلة مضيئة أعضاء جدداً وملغياً الحواجز التي تقسم شعبه ومحققاً ازدهاراً متزايداً، وقد يتعرض هذا النجاح للخطر.

• الإشكالية:

خلفت أزمة الديون السيادية _أزمة اليونان_ اضطرابات اقتصادية متعددة وهزات ارتدادية لمختلف دول التكتل الأوروبي لتهدد تجربة تكاملية فريدة من نوعها بالفشل أو بالتراجع إلى الوراء، وتضع أكثر من علامة استفهام حول المصير الذي ستؤول إليه الوحدة النقدية الأوروبية.

ومن هذا المنطلق تبرز لنا إشكالية هذا البحث كما يلي:

ما هو مستقبل الوحدة النقدية الأوروبية في ظل أزمة الديون السيادية؟

للإلمام بالجوانب المتعددة لهذا السؤال وتبسيط مواطن الغموض فيه تم تبسيطه لأسئلة فرعية سنحاول

الإجابة عليها من خلال هذا البحث وهي:

- ما هي مختلف مراحل تشكيل الوحدة النقدية الأوروبية؟

- ما المقصود بأزمة الديون السيادية الأوروبية، وما هي أسبابها؟
- فيما تتمثل اختلالات الوحدة النقدية الأوروبية؟
- ما هي مختلف السيناريوهات حول مستقبل وآفاق الوحدة النقدية الأوروبية؟
- الفرضيات:

- وللإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية تبرز الفرضيات التالية:
- مست أزمة الديون السيادية الأوروبية دول أوروبا الجنوبية بشكل كبير، ودول أوروبا الشمالية بدرجة أقل مما شكل مرحلة ضعف لمكانة اليورو على المستوى العالمي؛
- الاتحاد النقدي الأوروبي ليس منطقة عملة مثلى؛
- توجد سيناريوهات محتملة لمستقبل الوحدة النقدية الأوروبية قد تؤدي إلى انهيارها.
- أسباب اختيار الموضوع:

- ارتباط الموضوع بالتخصص المدروس "تقود ومالية دولية"؛
- الأزمة في منطقة اليورو موضوع الساعة ويشغل الأوساط الاقتصادية العالمية؛
- الميل إلى الخوض في المواضيع الحديثة التي تعرف تطورات وتحولات متلاحقة.
- أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال الاهتمام المتزايد بتكرار الأزمات المالية ومظاهر تحولها وبالأخص أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو والتي أثارت العديد من التساؤلات والحيرة لدى الخبراء والمحللين الاقتصاديين حول مستقبل وآفاق هذه المنطقة وانعكاساتها على العلاقات الاقتصادية العالمية. فمنطقة اليورو أظهرت علامات التكامل النقدي غير الكامل ومظاهر المنطقة النقدية غير المثلى فالأزمة التي تجتاح هذه الأخيرة تعد أكبر تحدي واختبار تواجهه الوحدة النقدية الأوروبية، والتي تهدد بانهايار هذا التكتل والتأكيد على ضرورة اتخاذ تدابير وإجراءات من أجل معالجة الاختلالات تفاديا للانعكاسات السلبية على الاقتصاد العالمي.

• أهداف الدراسة:

تتجلى أهداف الدراسة في:

- التعرف على مختلف مراحل تكوين الاتحاد الأوروبي حتى صدور العملة الأوروبية الموحدة؛
- تعتبر التجربة الأوروبية في مجال التكامل والاندماج أكثر التجارب نجاحا ودراستها مطلوبة للوقوف على الأسباب والعوامل التي صنعت هذا النجاح والعوائق التي عرقلت مسيرتها؛
- تسليط الضوء على أزمة اليورو ومعرفة آثارها على التجربة التكاملية للاتحاد الأوروبي؛
- معرفة أهم الاختلالات التي يعاني منها الاتحاد النقدي الأوروبي والذي جعلته أكثر عرضة للصدمات المالية؛

- محاولة التنبؤ بمستقبل الوحدة النقدية الأوروبية على ضوء أزمة الديون السيادية.

• منهجية الدراسة

نظرا لطبيعة الدراسة وتحقيقا لأهدافها تم استخدام وإتباع خليط من المناهج المعتمدة في الدراسات الاقتصادية، حيث استخدم المنهج الوصفي التحليلي في بعض أجزاء الدراسة التي عولج فيها الإطار النظري لظاهرة الوحدة النقدية وأزمة الديون السيادية، وفي بعض أجزاء الدراسة لشرح وتحليل مختلف الظواهر الاقتصادية والبيانات التحليلية والإحصاءات المرتبطة بالظاهرة محل الدراسة، كما ظهر المنهج التاريخي من خلال سرد تاريخي لمسارات الوحدة النقدية والتكتل الاقتصادي والنقدي الأوروبي.

• صعوبات الدراسة:

لقد واجهتنا في إعداد هذه الدراسة جملة من الصعوبات والعراقيل بالخصوص ما تعلق منها بالجانب الذي يخص أزمة الديون السيادية إذ كان هناك نقص في المواضيع التي تناولت مستقبل الوحدة النقدية الأوروبية، كما كان هناك تضارب في الإحصاءات الموجودة، بالإضافة إلى ضيق الوقت المخصص لإعداد الدراسة.

• الدراسات السابقة:

- خالد أحميمة، أزمة الديون السيادية الأوروبية وانعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي _دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2005-2013)_، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2013، حيث تناولت هذه الدراسة تشخيص طبيعة أزمة الديون السيادية الأوروبية من حيث الوصول إلى أدق الأسباب التي ساهمت في ظهورها وتوصل في دراسته أنه ساهمت الممارسات غير الشفافة في الإحصائيات والمؤشرات الاقتصادية المقدمة من طرف اليونان وبعض دول منطقة اليورو في انفجار هذه الأزمة إلى دول أوروبية أخرى مثل: أيرلندا، البرتغال، اسبانيا، إيطاليا؛

- خالد رواق، مستقبل الوحدة النقدية الأوروبية في ظل أزمة الديون السيادية، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2013، والتي تناولت أثر أزمة الديون السيادية على قوة ومكانة اليورو الدولية ومستقبله كعملة أوروبية موحدة، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن تحقيق الاستقرار والنجاح لأي تكتل له عملة موحدة لا يتم فقط من خلال سياسة نقدية موحدة يرسمها البنك المركزي بهذا التكتل في ظل ترك السياسة المالية بين السلطات الوطنية للدول الأعضاء، ولكن الأمر يتطلب التنسيق بين الدول الأعضاء في مجال السياسة المالية تحت إشراف البنك المركزي للتكتل وذلك لتجنب الاختلال المالي في منطقة العملة الواحدة؛

- عادل بلجبل، التجربة الأوروبية في التعاون والتكامل الإقليمي _دراسة مقارنة بين مجموعة 15 ومجموعة 25_، جامعة الحاج لخضر، باتنة، بدون سنة، وترمي هذه الدراسة إلى إبراز جوانب التكامل الاقتصادي الأوروبي، ومدى التدرج في مراحل هذا التكامل على عدة فترات كما تهدف إلى إجراء مقارنة بين مجموعة 15 التي تعتبر من الدول المتقدمة ودول أوروبا الشرقية والوسطى التي تعتبر متخلفة عن

سابقته، ومعرفة مدى إمكانية تحسين مستواها الاقتصادي بعد انضمامها للاتحاد. كما تهدف هذه الدراسة أيضا إلى إظهار حجم المساعدات المالية والفنية المقدمة من طرف الاتحاد لبلدان أوروبا الشرقية والوسطى.

• أقسام الدراسة:

تم الاعتماد في دراسة هذا الموضوع على خطة مكونة من ثلاثة فصول وفقا للسياق التالي:

- الفصل الأول:

والذي جاء تحت عنوان "عموميات حول الوحدة النقدية الأوروبية"، حيث قسم إلى ثلاثة مباحث، تضمن المبحث الأول مراحل تطور الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي وذلك بالمرور بجميع مراحلها الاقتصادية والمعاهدات التي عرفها، أما المبحث الثاني فكان بعنوان "العملة الأوروبية الموحدة.....الوافد الجديد" والذي تم التطرق من خلاله إلى مفهوم الوحدة النقدية وميلاد العملة الأوروبية الموحدة وكيفية تسييرها، وتطرق المبحث الثالث لآثار العملة الأوروبية الموحدة حيث تم تبيان آثارها على الدول الأوروبية وعلى النظام النقدي والاقتصادي العالمي.

- الفصل الثاني:

وجاء بعنوان "الإطار النظري لأزمة الديون السيادية"، وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث بحيث تناول المبحث الأول تحليل الأزمات المالية من حيث ماهيتها، أسبابها والتطرق لأهمها، أما المبحث الثاني فتطرق إلى أزمة الديون السيادية «أزمة منطقة اليورو» حيث تم التركيز من خلاله على أزمة اليونان، أسبابها وتسلسلها الزمني، بالإضافة إلى انتشارها إلى باقي دول منطقة اليورو، أما المبحث الثالث فتناول حلول ومواقف حول أزمة الديون السيادية، وقد تم من خلاله إبراز مختلف إجراءات مواجهة أزمة الديون السيادية وعرض مواقف مختلفة حول الأزمة مع التطرق لإفرازاتها على الاقتصاد العالمي.

- الفصل الثالث:

والذي جاء بعنوان "الوحدة النقدية الأوروبية تحت الاختبار" وقسم إلى ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول تداعيات أزمة الديون السيادية على بعض المؤشرات الاقتصادية ومكانة الوحدة النقدية الأوروبية، حيث تم من خلاله تبيان بعض التداعيات على منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي عامة واليونان بشكل خاص، وعلى مكانة الوحدة النقدية الأوروبية. وتطرق المبحث الثاني إلى اختلالات الوحدة النقدية الأوروبية والذي تم من خلاله عرض مختلف الاختلالات التي ظهرت منذ إطلاق اليورو، وختاماً وتطرق المبحث الثالث إلى إستراتيجية أوروبا 2020 والرؤى حول مستقبل الوحدة النقدية الأوروبية، وذلك بعرض مضمون هذه الإستراتيجية ومختلف السيناريوهات المطروحة حول مستقبل الوحدة النقدية الأوروبية.

الفصل الأول:

عموميات حول الوحدة النقدية

الأوروبية

- مراحل تطور الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي؛
- العملة الأوروبية الموحدة... الوافد الجديد؛
- آثار العملة الأوروبية الموحدة.

الفصل الأول: عموميات حول الوحدة النقدية الأوروبية

تمهيد:

إن الاتجاهات العالمية المتسارعة نحو تكوين كتلتا اقتصادية ونقدية أخذت بالسير على دواليب النظام الدولي، ومن أهمها إنشاء الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي واستحداث العملة الأوروبية الموحدة "اليورو"، وذلك بعد الأزمة التي تعرض لها نظام بريتن وودز والصدمة التي ألحقت بالدولار الأمريكي وعدم الاستقرار الذي هز الاقتصاد العالمي برمته. ومن ثم يمكن اعتبار ظهور الاتحاد الاقتصادي والنقدي الدولي متوجا بالعملة الأوروبية الموحدة "اليورو" منعدجا حاسما وهاما في مستقبل العلاقات الاقتصادية الدولية.

لإعطاء فكرة أساسية حول هذا التكتل ارتأينا التطرق من خلال هذا الفصل ولو بصفة موجزة إلى مراحل البناء الأوروبي والطريق الطويل في الوصول إلى الاتحاد النقدي وميلاد العملة الأوروبية الموحدة بمختلف تأثيراتها، فتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث رئيسية كما يلي:

- مراحل تطور الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي؛
- العملة الأوروبية الموحدة..... الوافد الجديد؛
- آثار العملة الأوروبية الموحدة.

الفصل الأول: عموميات حول الوحدة النقدية الأوروبية

المبحث الأول : مراحل تطور الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي

يعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم، وأكثرها اكتمالا من حيث مراحل التطور والنضج فقد تعدى هذا التكتل مرحلة منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي والسوق المشتركة، إلى أن وصل إلى مرحلة الاتحاد الاقتصادي والنقدي، وهذه المرحلة متقدمة من التكامل الاقتصادي، ومن خلال هذا المبحث سيتم تسليط الضوء على مراحل تطور الاتحاد الأوروبي.

المطلب الأول: الاتحاد الاقتصادي الأوروبي

لم يساعد المناخ الذي ساد أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية على إكمال الشروط اللازمة لنقل فكرة الوحدة الأوروبية من عالم الأفكار إلى عالم الحقيقة، وإعادة بث الروح مرة أخرى في الاقتصاديات الأوروبية المنهكة، هذا ما دفع ببعض الدول الأوروبية إلى التفكير في خطة الاندماج الاقتصادي لتفعيل التعاون والتنسيق بينهما من أجل تجاوز المشاكل الاقتصادية التي كانت تعاني منها، والنهوض باقتصاديات أوروبا. يلاحظ أن وصول التكتل الاقتصادي الأوروبي إلى مرحلة الاتحاد الاقتصادي والإعلان عنه في أول جانفي 1993، وانضمام بعض دول الأفتا* عام 1994 إلى الاتحاد ليصبح 15 دولة عضوا، قد تحقق بعد أن مر بعدة مراحل قاربت الخمسين عاما¹، وهذه المراحل هي:

الفرع الأول: من اتحاد البينيلوكس الى مشروع مارشال

اتفقت حكومات الدول الثلاثة بلجيكا، هولندا ولوكسمبورغ على الإلغاء التدريجي للحواجز الجمركية فيما بينها، وتطبيق تعريف جمركية موحدة إزاء الدول الأوروبية الأخرى، مستهدفة إقامة اتحاد اقتصادي بين هذه الدول من خلال معاهدة البينيلوكس** التي تم عقدها في يوم 1944/09/05 وأطلق عليها اتحاد البينيلوكس، وجاء ذلك بعد تعثر المحاولات التي أجريت سنة 1932²، فبعد معاناة الدول من ويلات الحرب بادر السيد "قودن هوفر كالميرقي Coudenrove Kalergi" _ أحد النبلاء النمساويين_ بتأسيس الحركة الأوروبية بهدف توحيد الصف الأوروبي³.

ويرى بعض الاقتصاديين أن عدم احتواء هذا الإتحاد سلطة فوق قومية وطنية تمثله ساعد الدول الأعضاء في الأفراد بشؤون سياستها الاقتصادية، دون مراعاة لمقتضيات التنسيق فيما بينها.

* دول الأفتا هي: النمسا، السويد وفنلندا.

¹: عبد الحميد عبد المطلب، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص 121.

** كلمة البينيلوكس BENELUX مركبة من الأحرف الأوائل لأسماء ثلاث دول: حرفا BE يشيران إلى BELGIUM أي بلجيكا، حرفا NE يشيران إلى الأراضي الواطئة NETHERLANDS أي هولندا، والحروف الثلاثة LUX تشير إلى LUXMBURG أي لوكسمبورغ.

²: حسن نافعة، الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003، ص 11.

³: بوخاري لحو، عايب وليد، مستقبل الإتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي في ظل أزمة الديون السيادية لليونان، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي الثاني حول: التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي بالوادي، يومي 26-27 فيفري 2012، ص 03.

الفصل الأول: عموميات حول الوحدة النقدية الأوروبية

ومن أهم ما نشأ عن هذا الاتحاد أنه وضع عملية بناء اتحاد اقتصادي موضوع التجربة العلمية، ومنها ظهرت الحاجة إلى تجاوز تحرير التجارة، وإلى إزالة الاختلالات سواء في موازين المدفوعات أو في سياسات الضرائب، الأجور والأسعار ويمكن أيضا من العمل على تدارك الفوارق فيما بين الدول الثلاثة في العديد من المجالات الاقتصادية وذلك بغية الوصول إلى مستويات متناسبة في مختلف المجالات¹.

وفي عام 1947 أعلن جورج مارشال وزير الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية عن ضرورة قيام دول أوروبا بالتعاون الاقتصادي فيما بينها لإعادة بناء اقتصادياتها بعد الحرب العالمية الثانية في مقابل تخصيص حجم كبير من المساعدات الأمريكية وهو ما يعرف بمشروع مارشال لإعادة بناء أوروبا². وقد وضع الأمريكيون شروطهم من أجل تنفيذ مشروع مارشال على الوجه التالي³:

✓ يجب أن تتفق البلدان الأوروبية فيما بينها حول الكم المطلوب من المساعدة والجزء الذي سوف تحتاجه كل منها؛

✓ يجب أن تقوم الدول الأوروبية بعمل مشترك لإنعاش اقتصادياتها وأن تخفض الحواجز التجارية فيما بينها؛

✓ يجب أن تضمن هذه الدول الاعتماد على نفسها في عام 1952؛

✓ يجب على الدول الأوروبية لكي يتم تطبيق هذا البرنامج، أن تنشئ منظمة دولية تقوم بالعمل كوكالة للتعاون بين هذه الدول.

هذه الشروط كانت تعني رسالة أمريكية للدول الأوروبية بضرورة اتخاذ إجراءات فعالة باتجاه عملية التوحيد. وقد أسفر ذلك عن تكوين ما يسمى "باللجنة الأوروبية للتعاون الاقتصادي" التي كان عليها أن تمد الولايات المتحدة الأمريكية بقائمة احتياجات الدول الأوروبية وتحولت بعد ذلك إلى وكالة للمساعدة عرفت باسم "المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي OEEC" والتي كان عليها أن تطبق مشروع مارشال⁴.

رغم أن المنظمة لم تكن مسؤولة عن بناء تكامل إقليمي بالمعنى الدقيق، إلا أنها كانت ترمي إلى إيجاد تقارب في الخطط الوطنية للاستفادة من المساعدات الأمريكية، وعند استعراض أدوات هذا التعاون يظهر اهتمام هذه المنظمة بالتكامل من خلال⁵:

- تكثيف الجهود من أجل إنشاء نظام متعدد الأطراف للمدفوعات والعمل على تقليل قيود التجارة؛
- دراسة إمكانية إقامة اتحادات جمركية ومناطق تجارة حرة، والتعاون في تخفيض التعريفات الجمركية؛

¹: محمد عادل قصيري، التكتلات الاقتصادية الإقليمية - دراسة مقارنة بين إتحاد المغرب العربي والإتحاد الأوروبي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008، ص 70.

²: عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 122.

³: عبد المنعم سعيد، الجماعة الأوروبية - تجربة التكامل والوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص 31.

⁴: المرجع نفسه، ص ص 32، 33.

⁵: عادل بلجليل، التجربة الأوروبية في التعاون والتكامل الإقليمي - دراسة مقارنة بين مجموعة 15 ومجموعة 25، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، بدون سنة، ص 26.

الفصل الأول: عموميات حول الوحدة النقدية الأوروبية

- اتخاذ الخطوات الضرورية لتحقيق استقرار العملات وسلامة أسعار الصرف؛
- تسهيل حرية تنقل الأفراد بصورة تدريجية.

بمرور السنوات الأربعة التي حددت لمشروع مارشال سنة 1952، تراجع دور المنظمة بعد أن ساهمت بنجاح في تحرير التدفقات الاقتصادية بين الدول الأوروبية. وبتاريخ 1960/12/14 تم التوقيع على اتفاقية تحولت بموجبها المنظمة إلى "منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OCDE"* بهدف تحقيق أكبر قدر من النمو لأعضائها والدول النامية، ورفع مستويات المعيشة والمحافظة على الاستقرار النقدي ونمو الاقتصاد العالمي وتنشيط التجارة العالمية، وضمت المنظمة إلى جانب أعضائها كلا من كندا والو.م.أ ثم أستراليا، نيوزيلندا، اليابان والمكسيك وانضمت جمهورية التشيك في 1995 وبلغاريا وبولونيا وكوريا الجنوبية 1996 وأخيرا سلوفاكيا في 2000، حيث تعمل على تفعيل التعاون والتنسيق بين الدول الأوروبية من أجل تجاوز المشاكل الاقتصادية التي كانت تعاني منها وفي نفس الوقت لإمكانية إدارة مشروع "مارشال" والنهوض باقتصاديات أوروبا وتنظيم عملية إجراء المدفوعات والتسويات بين الدول الأوروبية مع تحديد طرق تمويلها، وهكذا ظهر الإتحاد الأوروبي للمدفوعات 1950 الذي يعمل مع بنك التسويات الدولية، وقد حددت له ثلاثة أهداف هي¹:

- ♦ إزالة العوائق أمام قابلية العملات الأوروبية للتحويل؛
- ♦ وقف الممارسات التجارية الثنائية؛
- ♦ إزالة الحواجز الكمية.

الفرع الثاني: المجموعة الأوروبية للفحم والصلب CECA

كانت الفكرة الأساسية لإنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب تكمن في كيفية مساهمة الاقتصاد الألماني في إنعاش اقتصاد أوروبا دون تهديد سلامتها في المستقبل، خصوصا أن قطاع الفحم والصلب لعب دورا بارزا في تزويد ألمانيا بالمادة الأولية في صناعتها الحربية².

اقترح وزير الخارجية الفرنسي "روبرت شومان" في 1950/05/09 توحيد إنتاج الفحم والصلب في كل من فرنسا وألمانيا الاتحادية (خطة شومان)³، وقد تم إقرارها بتوقيع معاهدة باريس 1951/04/18 في ستة دول تتمثل في دول البينيلوكس إضافة إلى فرنسا، ألمانيا وإيطاليا والتي دخلت حيز التنفيذ في

* منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OCDE تشمل الدول التالية: ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ، اسبانيا، البرتغال، بريطانيا، الدانمارك، إيرلندا، السويد، اليونان، النمسا، النرويج، سويسرا، تركيا وفنلندا.

¹: المرجع نفسه، ص ص 26، 27.

²: المرجع نفسه، ص 28.

³: صلاح الدين حسن السيبي، الاتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية (اليورو) الموحدة - السوق العربية المشتركة (الواقع والطموح) -، مكتبة الأسرة، القاهرة، 2003، ص 04.

الفصل الأول: عموميات حول الوحدة النقدية الأوروبية

1952/07/25، وقد تشكل لهذا الاتحاد سلطة عليا فوق قومية، وذلك بإقامة مجلس برلماني اجتمع في أول مرة في سبتمبر 1952 بسترسبورغ¹.

كانت السمة الأساسية لهذه الهيئة وضع صناعات الفحم والحديد والصلب تحت سيطرة هيئة عليا، تتمثل سلطاتها تحديد الحصص الإنتاجية في كل البلدان الأعضاء ووضع بعض القواعد لمنع المنافسة غير العادلة، وشملت المعاهدة أيضا تكوين مجلس وزراء يخول له سلطة اتخاذ بعض القرارات المهمة وجمعية برلمانية تتمتع بقدر من الرقابة ومحكمة عدل أوروبية لضمان الامتثال لأحكام المعاهدة².

لقد ارتأت هذه الدول أن التعاون بينها في هذا المجال من شأنه أن يذيب الخلافات ويخفف من حدة الصراعات، من هنا جاءت معاهدة باريس لتقييم الجماعة الأوروبية للفحم والصلب كخطوة لتسهيل وتحرير تجارة الفحم والحديد بين الدول الأعضاء مع فرض حماية ضد الدول غير الأعضاء، فتجمعت هذه الدول في سوق واحد وبسلعتين (الفحم والصلب)³.

أما في 1955/06/02 فقد قررت الدول الست الأعضاء في كتل الفحم والصلب من تحقيق مزيد من الاندماج والتقارب فيما يتعلق بالطاقة الذرية وإقامة سوق مشتركة عامة وإنشاء صندوق استثماري أوروبي، وقد تم إقرار هذا التجمع في أول جانفي 1958 مع ظهور السوق الأوروبية المشتركة⁴.

الفرع الثالث: السوق الأوروبية المشتركة

السوق الأوروبية المشتركة هو الاسم الشائع للجماعة الأوروبية European Community التي تكونت بعد التوقيع على معاهدة روما يوم 1957/03/25، حيث اتفق فيها على إنشاء "الجماعة الاقتصادية الأوروبية" وأيضا إنشاء "الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية"⁵ هذه الأخيرة التي تم إقرارها في 1958/01/01 كما ذكرناه سابقا، وفي 1965/03/27 تم توقيع اتفاقية دمج الهيئات التنفيذية للمنظمات الثلاث التي شكلت المجموعة الاقتصادية الأوروبية (الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، الجماعة الاقتصادية الأوروبية والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية) في هيئة واحدة وضعت حيز التنفيذ في عام 1969⁶. ولقد اتفق على إكمال مقوماتها في فترة تتراوح بين 12-15 عاما⁷. وتلخصت أهداف تلك السوق في الأتي⁸:

- إلغاء الرسوم الجمركية على الواردات بين الدول الأعضاء؛
- إلغاء القيود الكمية على الصادرات والواردات بين دول السوق؛

¹: عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 122.

²: عادل بلجبل، مرجع سبق ذكره، ص 28.

³: سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية _ التكتلات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق_، الجزء الثاني، الدار المصرفية اللبنانية، القاهرة، 2005، ص ص 155، 156.

⁴: عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 122.

⁵: المرجع نفسه، ص 122.

⁶: صلاح الدين حسن السيسى، مرجع سبق ذكره، ص 13.

⁷: عمر حسن، الجات والخصخصة _ الكيانات الاقتصادية الكبرى_، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2002، ص 37.

⁸: عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 123.

الفصل الأول: عموميات حول الوحدة النقدية الأوروبية

- وضع تعريفية جمركية موحدة على الواردات من الدول غير الأعضاء؛
- إلغاء العقبات وإزالة العوائق التي تحد من انتقال العمل ورأس المال؛
- اتباع سياسة زراعية مشتركة؛
- رسم سياسة مشتركة للنقل؛
- تعميق وتحقيق المنافسة الحرة في السوق المشتركة؛
- تنسيق السياسة النقدية ومعالجة الاختلال في موازين المدفوعات؛
- تدعيم الاستثمار في دول السوق خاصة في المناطق المختلفة نسبيا داخل السوق؛
- تحسين أحوال العمالة.

وبعد مفاوضات طويلة انضمت كل من ايرلندا، الدانمارك وبريطانيا عام 1973 إلى السوق الأوروبية فيما لم تتضمن النرويج نظرا للرفض الشعبي، وشهدت الجماعة الأوروبية المرحلة الثانية للتوسع خلال عقد الثمانينات، حيث انضمت اليونان عام 1981، كما انضمت كل من اسبانيا والبرتغال في عام 1986، ثم جاءت مرحلة أخرى من مراحل التوسع في جانفي 1995 بانضمام كل من النمسا، فنلندا والسويد ليتطور بذلك النظام الأوروبي من الجماعة الأوروبية إلى الاتحاد الأوروبي الذي يضم في ذلك الوقت اثني عشر دولة¹.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو ما الذي جعل هذه الدول تنظم إلى الجماعة؟

- بريطانيا وجدت ان استمرار بعدها من الجماعة الأوروبية سوف يفقدها الميزة التنافسية، خاصة بعد فرض الرسوم الجمركية على صادراتها من قبل دول الجماعة، مما يجعل منتجاتها أعلى بين الواردات البينية للمجموعة، وكان من المهم لبريطانيا أن تحافظ على مركزها في سوق الجماعة لكونها من أهم الأسواق.
 - الدانمارك تشجعت بانضمام بريطانيا التي كانت سوقا هامة لها ووجدت في الجماعة سوق واسعة لفائض انتاجها الزراعي الذي يعادل ضعف استهلاكها المحلي بالإضافة إلى إمكانية النهوض بقطاعها الصناعي على المدى البعيد.
 - أما بالنسبة للدول الأخرى، ايرلندا، اليونان، البرتغال واسبانيا فإنها وجدت في الجماعة ملاذا للنهوض باقتصادياتها المتخلفة عن الجماعة الأوروبية، كما مثلت الصناديق الاجتماعية والإقليمية للجماعة مصدرا هاما لتدعيمها ومساعدتها على تحديث نشاطها الزراعي وتعزيز قدرتها التنافسية².
- لم تتمكن دول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية، حتى منتصف الثمانينات من تحقيق سوق موحدة بين الدول الموقعة على اتفاقية روما سنة 1957، حيث لم تكتمل الوحدة الجمركية بين الدول الأعضاء، كما لم يتم تحرير انتقال عنصر العمل ورأس المال بين الدول، الأمر الذي دفع حكومات الدول الأوروبية إلى تعديل اتفاقية روما بما يتلاءم مع إنشاء السوق الأوروبية الموحدة والوحدة النقدية الأوروبية،

¹: بكري كامل، الاقتصاد الدولي _ التجارة والتمويل_، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 216.

²: محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 131.

الفصل الأول: عموميات حول الوحدة النقدية الأوروبية

لذلك جرى بتاريخ 17 و 18/02/1986 في لوكسمبورغ ولاهاي التوقيع على وثيقة "العقد الأوروبي الموحد" التي أصبحت سارية المفعول اعتباراً من جوان 1987 وأكدت الوثيقة على ضرورة التكامل بين الدول الأعضاء بحيث تكون جميعها سوق واحد أطلق عليها "السوق الداخلي" Internal Market، مع التأكيد على حرية حركة رؤوس الأموال وإلغاء كافة الحواجز الجمركية، وعلى التحرير الكامل لعناصر الإنتاج والسماح لانتقال الأفراد بين الدول الأعضاء، بالإضافة إلى تعديل قاعدة التصويت الذي أصبح يتم بالأغلبية بدل الإجماع، باستثناء المسائل المالية، مثل الضرائب حيث يتطلب إقرارها الموافقة بالإجماع¹.

ومن بين التعديلات التي أدخلت على اتفاقية روما بصورة تدريجية من أجل إقامة السوق الموحدة خلال فترة تنتهي في نهاية ديسمبر 1992، عدم فرض قيود على التجارة البينية غير المنظورة بين الدول في الجماعة الأوروبية، سواء تعلق الأمر بالمصاريف أو شركات التأمين أو المواصلات أو السياحة².

وتعتبر أهم التعديلات هي تلك التي أدخلتها معاهدة ماستريخت التي ختمت مرحلة إقامة السوق الموحدة ووضعت أهداف جديدة لاتحاد أوروبي. ويمكن تلخيص معاهدة روما والمعاهدات المعدلة لها في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): معاهدة روما والمعاهدات المعدلة لها

المعاهدة	مكانها	تاريخها	تاريخ النفاذ
- معاهدة إنشاء الجماعة الاقتصادية واليورانيوم	روما	1957/03/25	1958/01/01
- قرار تسمية "الجمعية البرلمانية الأوروبية"	ستراسبورغ	1958/03/21	1958/03/21
- قرار تسمية الجمعية "البرلمان الأوروبية"	ستراسبورغ	1962/03/30	1962/03/30
- إنشاء مؤسسات موحدة للجماعات الثلاث	بروكسل	1965/04/08	1967/07/01
- معاهدة خاصة بالموازنة من التمويل الذاتي	بروكسل	1970/04/22	1971/01/01
- معاهدة انضمام أيرلندا، بريطانيا والدنمارك	بروكسل	1972/01/22	1973/01/01
- معاهدة الموازنة الثانية	بروكسل	1975/07/22	1977/06/01
- قرار المجلس بالاقتراع المباشر للبرلمان	بروكسل	1976/09/20	1979/07/17
- قرار البرلمان بإطلاق اسم الجماعة الأوروبية	ستراسبورغ	1978/02/16	1978/02/16
- معاهدة انضمام اليونان	أثينا	1979/05/28	1981/01/01
- معاهدة انضمام اسبانيا والبرتغال	مريد برشلونة	1985/06/12	1986/01/01
- القانون الموحد بإنشاء السوق الداخلية	لوكسمبورغ	1986/02/17	1987/07/01
- اتفاقية شنجن لحرية انتقال الأشخاص (5 دول)	لاهاي	1986/02/28	-
- ميثاق شنجن لحرية انتقال الأشخاص	شنجن	1985/06/14	1995/03/26
- معاهدة إنشاء الاتحاد الأوروبي	شنجن	1990/06/19	1993/11/01
- معاهدة عضوية السويد، فنلندا والنمسا	ماستريخت	1992/02/07	1995/01/01
- معاهدة تعديل معاهدة الاتحاد والجماعات	أمستردام	1997/06/17	1999/05/01

المصدر: محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 535.

¹: عادل بلجيل، مرجع سبق ذكره، ص ص 30، 31.

²: عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص ص 122، 123.

الفصل الأول: عموميات حول الوحدة النقدية الأوروبية

المطلب الثاني: الاتحاد النقدي الأوروبي

إن فكرة تكوين وحدة نقدية اقتصادية فكرة ظهرت منذ الخمسينات، ولكن على الرغم من ذلك لم يكن هناك حماس ملحوظ لإنشاء نظام نقدي منفصل داخل أوروبا لوجود نظام "بريتن وودز" العالمي لتثبيت أسعار الصرف، غير أنه عندما انهار هذا النظام ظهرت الحاجة إلى إصدار وحدة نقدية أوروبية مستقلة بدأت بالترتيبات التي سميت بتقرير وارنر، الثعبان الأوروبي ثم النظام النقدي الأوروبي الذي تبعه تقرير ديولور.

الفرع الأول: تقرير بيار وارنر Pierre Werner

في 1970/10/08 تم تشكيل فريق عمل برئاسة رئيس وزراء لوكسمبورغ بيار وارنر Werner Pierre لتحليل المقترحات المختلفة المتعلقة بإنجاز الوحدة الاقتصادية النقدية¹، وبعد انتهاء هذه اللجنة من أعمالها ووضع تصورها في هذا الشأن قامت بتقديم تقريرها في عام 1971، الذي عرف "بتقرير وارنر" إلى المجلس الأوروبي حيث أوصت بإنشاء اتحاد نقدي أوروبي على عدة مراحل تتراوح بين 8-10 سنوات². تهدف الخطة بالتالي إلى تحقيق الوحدة النقدية الأوروبية تدريجياً وعلى مراحل ثلاثة كما يلي³:

- المرحلة الأولى: يتم بموجبها إلغاء كافة عوائق التجارة وتدفق رأس المال؛
 - المرحلة الثانية: التنسيق بين السياسات الاقتصادية قصيرة المدى، وذلك باتخاذ إجراءات نقدية وائتمانية؛
 - المرحلة الثالثة: تتضمن إنشاء نظام موحد للبنوك المركزية من أجل تسيير أليات التنظيم النقدي وهو ما يسمى بـ "Fond Européen de Coopération Monétaire" FEKOM.
- لكن لم يحقق تقرير وارنر أهدافه المرجوة في إنجاز الوحدة النقدية الأوروبية بسبب الأحداث النقدية عام 1971 وقرار الرئيس الأمريكي آنذاك بوقف تحويل الدولار إلى ذهب وتخفيض قيمة الدولار بنسبة 10 % وأعقبه إعلان السلطات النقدية الأمريكية عدم تدخلها في أسواق الصرف الأجنبي لدعم قيمة الدولار⁴، بالإضافة إلى استفحال أزمة النظام النقدي الدولي بعد تفجير الأزمة النفطية الأولى 1973-1974، وما أدت إلى ارتفاع في أسعار المحروقات ودخول الاقتصاديات الصناعية مرحلة السنوات العجاف في تلك الفترة ومع ذلك يبقى تقرير وارنر له أهمية لكونه وضع الأساس الذي من خلاله يتم إنجاز الوحدة النقدية وإصدار عملة أوروبية موحدة بعد حوالي 30 عاماً إثر ذلك ظهر نظام الثعبان النقدي⁵.

¹: Jean-Victor Louis, *L'Union européenne et sa monnaie*, troisième édition, éditions de L'université de Bruxelles, Bruxelles, 2009, p14.

²: مغاوري شلبي علي، اليورو الآثار على البلدان العربية والعالم، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2000، ص ص 08، 09.

³: Jean-Victor Louis, op_cit, p19.

⁴: عادل بلجبل، مرجع سبق ذكره، ص 52.

⁵: نجاه لخضاري، التكامل النقدي الأوروبي -منطقة النقد المثالية ومدى استفادة الدول العربية-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2006، ص 34.

الفصل الأول: عموميات حول الوحدة النقدية الأوروبية

الفرع الثاني : الثعبان النقدي الأوروبي

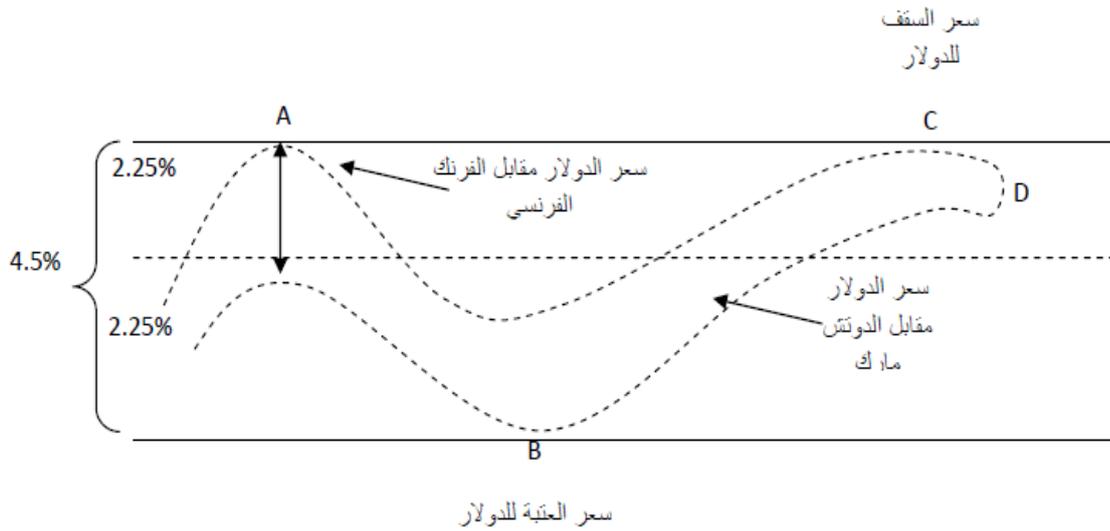
لقد كان السبب الأول في إنشاء عملة موحدة هو دائما تجنب هجومات المضاربة على أسعار الصرف، لأن التذبذبات النقدية واسعة النطاق كانت تهدد السوق الواحدة للخدمات والسلع في الاتحاد الأوروبي، وهذا كان السبب في اتخاذ قرار الأخذ باليورو في الوقت الذي تم فيه تحرير رأس المال¹.

في 10/04/1972 تم الاتفاق أثناء الاجتماع الذي عقد بمدينة بازل السويسرية على تحديد هامش تذبذب عملات المجموعة الاقتصادية الأوروبية بالنسبة لبعضها البعض بـ $\pm 1.25\%$ ، والالتزام بهامش $\pm 2.25\%$ بالنسبة لأسعار الصرف عملاتها مقابل الدولار، وهو ما يعرف باسم "نظام الثعبان داخل النفق" **Snake in the Tunnel**، وحسب هذا النظام يوجد هامشين لتحرك أسعار الصرف الأوروبية الأولى بالنسبة لأسعار صرف العملات مع بعضها البعض، والثاني بالنسبة لأسعار صرف العملات الأوروبية، وكان الثاني أكبر من الأول².

إن حركة أسعار صرف العملات الأوروبية عند الارتفاع والانخفاض ضمن الحدود المنفق عليها تكون متشابهة لحركة الثعبان داخل النفق، وكلما كان الفارق بين أسعار صرف العملات بالنسبة للدولار كبيرا كان الثعبان سميكا وفي حال العكس يكون الثعبان رفيع ومتى اقتربت العملات من بعضها البعض ويلتصق ظهر الثعبان ببطنه إذا كانت أسعار صرف العملات بالدولار هي نفسها أسعار التعادل³.

ويمكن توضيح كيفية عمل نظام الثعبان النقدي في الشكل الموالي:

الشكل رقم (01): نظام الثعبان النقدي



Source: Philippe d'Arvisenet, Jean-Pierre petit, *échanges et finance internationale-la coopération, l'Europe, l'euro...*, collection banque ITB, sans année, p 332.

¹: خالد رواق، أثر أزمة الديون السيادية على واقع ومستقبل الوحدة النقدية الأوروبية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص 20.

²: Oliver Barthalon et autres, *L'euro dix ans après _premier bilan à l'heure de la crise financière_*, l'harmattan, paris, 2009, p47.

³: خالد رواق، مرجع سبق ذكره، ص 20.

الفصل الأول: عموميات حول الوحدة النقدية الأوروبية

إن العمل بنظام الثعبان النقدي يستلزم تدخل البنوك المركزية لدول المجموعة الأوروبية للمحافظة على أسعار صرف عملاتها في حدود الهوامش المسموح لها بالتحرك في إطارها وذلك عن طريق التدخل في أسواق الصرف الأجنبي سواء بالبيع أو الشراء للعملات الأوروبية، إذ يعرض البنك المركزي للعملة القوية كمية من عملته في السوق في مقابل العملة الضعيفة، كما يضع كمية أخرى منها تحت تصرف البنك المركزي للعملة الضعيفة تمكنه من بيعها في السوق في مقابل عملته الضعيفة¹.

ورغبة من دول الجماعة في تنظيم وإدارة عمليات تدخل البنوك المركزية في أسواق الصرف الأجنبي، قامت بإنشاء الصندوق الأوروبي للتعاون النقدي في جوان 1973، الذي يعتبر بمثابة غرفة مقاصة بين البنوك المركزية للدول الأعضاء في تنظيم الثعبان².

وبعد أن بدأت الجماعة الأوروبية في العمل بنظام الثعبان داخل النفق قامت بريطانيا في عام 1972 بالإعلان عن تقييم عملتها "الجنيه الاسترالي"، وذلك بسبب التدهور الشديد في قيمتها نتيجة لعمليات المضاربة الواسعة على هذه العملة أعقب ذلك انخفاض شديد في أسعار صرف الليرة الإيطالية والكرون الدانماركي وحدث اضطراب واسع في أسواق المال الأوروبية³، مما دفع كل من ألمانيا الغربية، فرنسا، إيطاليا، هولندا، بلجيكا ولوكسمبورغ في 1973 إلى إتباع التعويم الجماعي لعملاتها، وذلك بالمحافظة على هامش التقلب المسموح به بين أسعار صرف عملاتها بنسبة 1.25% كحد أقصى، وإعفاء بنوكها المركزية من التدخل في أسواق الصرف الأجنبي لتدعيم سعر الدولار وذلك بعدم السماح لسعره بالانخفاض عن نسبته 2.25% عن سعر التعادل، وهذا ما يعني في الأخير أن النفق غير موجود، أي انهياره في عام 1973⁴.

فبالرغم من تلك الظروف القاسية والمشاكل التي مرت بها الجماعة الاقتصادية الأوروبية إلا أن الجماعة لم تتوقف في البحث عن بدائل لنظام نقدي كفيل بتحقيق الهدف الأوروبي في تحقيق نظام نقدي مستقر، هذا ما أدى إلى إفراز نظام آخر كان لا بد من إنتاجه وهو النظام النقدي الأوروبي "Europeen Monetary EMS System".

الفرع الثالث: النظام النقدي الأوروبي

كل المواجهات والظروف التي عرفها النظام الاقتصادي والنقدي داخل السوق الأوروبية المشتركة من تقلبات اقتصادية ونقدية عقب أزمة الدولار 1971-1973 والنهوض بنظام الثعبان النقدي الذي للأسف لم يدم طويلا ولكنه في نفس الوقت لم يلغى كليا بل كان مقدمة لمحاولات ذات أهمية أكبر والتي هي "النظام النقدي الأوروبي".

بعد اجتماع أقامه المجلس الأوروبي في برام Brème خلال 06-07/07/1978 وبروكسل في 05/12/1978، أصدر قرار بالعمل على إعادة النظر في محاولة الوحدة النقدية والاقتصادية من المجموعة

¹: المرجع نفسه، ص 21.

²: عادل بلجيل، مرجع سبق ذكره، ص 52.

³: مغاوري شلبي علي، مرجع سبق ذكره، ص 09.

⁴: خالد رواق، مرجع سبق ذكره، ص 12.

الفصل الأول: عموميات حول الوحدة النقدية الأوروبية

والتسيق السياسي النقدي والاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء للنظام النقدي الأوروبي EMS: فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، بلجيكا، دانمارك، أيرلندا، لوكسمبورغ وهولندا¹، وقد غابت بريطانيا عن هذا الاجتماع حيث كانت ترى وجود ضرورة لإدخال بعض التعديلات والإصلاحات على نظام الجماعة ذاته قبل إنشاء هذا النظام النقدي²، لكن الدول الأعضاء للنظام النقدي الأوروبي قد شرعوا في العمل بنظام رسمي لمعدلات صرف تكون ثابتة بينهم وذلك في 13/03/1979³.

إن النظام النقدي الأوروبي SME تناول ثلاثة آليات يعمل عليها النظام وهي⁴:

- وحدة النقد الأوروبي European Currency Unit ECU؛
- آلية ضبط أسعار صرف العملات الأوروبية Exchange Rate Mechanism؛
- آليات الائتمان Credit Mechanisms.

أولاً: وحدة النقد الأوروبي ECU

ويطلق على هذه الوحدة اختصار الـ ECU، ولم تكن وحدة النقد الأوروبية في شكل عملة ورقية أو قطع معدنية وإنما كانت في شكل وحدة حسابية ووحدة للتبادل والاحتياطي بين البنوك المركزية، كما أنها تستخدم منذ بدايتها في إصدار السندات ومنح القروض، ومع ذلك كانت تتميز بخصائص النقود⁵. وهنا تجدر الإشارة إلى أن "وحدة النقد الأوروبية" هي عبارة عن سلة من الأوزان النسبية لعملات الدول الأعضاء في الجماعة ويتحدد هذا الوزن بمدى مساهمة العملة في الدخل القومي والتجارة الخارجية لكل دولة.

ويقابل إصدار وحدة النقد الأوروبية قيام البنوك المركزية للدول الأعضاء بإيداع نسبة قدرها 20% من احتياطياتها الذهبية، وكذلك 20% من أرصدها الدولارية لدى صندوق التعاون النقدي الأوروبي⁶. وتصدر وحدة النقد الأوروبية للبنوك المركزية عن طريق صندوق النقد الأوروبي مقابل احتياطي الذهب أو الدولار ولم ينشأ صندوق النقد رسمياً فقد تم إنشاء وحدة النقد الأوروبية عن طريق ترتيبات المبادلة (وحدة عملة أوروبية مثلاً مقابل دولارات أو ذهب) بين البنوك المركزية، ومادياً تأخذ وحدة العملة الأوروبية شكل الائتمان في دفاتر صندوق النقد الأوروبي فعندما تحوز دولة ما وحدات عملة أوروبية إلى أخرى يتحول ذلك الائتمان من حساب الدولة الأولى إلى حساب الدولة الثانية في دفاتر الصندوق⁷.

¹: Jean_victor louis, op_cit, p 21.

²: مغاوري شلبي علي، مرجع سبق ذكره، ص 09.

³: Oliver Barthalon et autre, op_cit, p 48.

⁴: Jean_victor louis, op_cit, p 22.

⁵: مغاوري شلبي علي، مرجع سبق ذكره، ص 09.

⁶: مجدي محمود شهاب، الوحدة النقدية الأوروبية_الإشكالات والآثار المحتملة على المنطقة العربية_، الدار الجامعية، الإسكندرية، دون سنة نشر، ص 71.

⁷: خالد رواق، مرجع سبق ذكره، ص 21.

الفصل الأول: عموميات حول الوحدة النقدية الأوروبية

ثانيا: آلية ضبط أسعار صرف العملات الأوروبية

وتعتبر هذه الآلية هي المحور الأساسي في النظام النقدي الأوروبي، حيث عرفت اهتماما كبيرا من قبل الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية، إلا بريطانيا التي انضمت إلى الآلية عام 1990. وفق هذه الآلية قامت كل دولة من الدول الأعضاء بتحديد سعر مركزي لعملتها مقابل الإيكو وتوضح هذه الأسعار في جدول. وبالرجوع إلى الأسعار المركزية الخاصة بكل عملة يتم تحديد أسعار مركزية ثنائية لكل العملات المدرجة في الجدول، كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02) : كيفية تحديد الأسعار المركزية الثنائية للعملات الأوروبية

الدولة	الفرنك البلجيكي	الفلورين الهولندي	الفرنك الفرنسي	المارك الألماني
بلجيكا	42.6263	0.05393	0.16259	0.04779
هولندا	18.5424	2.39886	3.01489	0.88630
فرنسا	6.1503	0.33169	6.93083	0.29397
ألمانيا	20.9211	1.12828	3.40166	2.03748

المصدر: مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب، القاهرة، 1997، ص84.

الأرقام 42.6263، 2.39868، 6.93083، 2.03748 تمثل الأسعار المركزية لعملات الدول مقابل وحدة النقد الأوروبية الإيكو، ومن خلال الجدول يتضح أنه إذا كان السعر المركزي للفرنك الفرنسي مقابل الإيكو هو 6.93083، وكان السعر المركزي للمارك الألماني مقابل الإيكو هو 2.03748 فإن السعر المركزي للفرنك الفرنسي مقوما بالمارك الألماني هو 0.293997 أي حاصل قسمة 6.93083 على 2.03748، وبنفس الطريقة يمكن الحصول على السعر المركزي الثنائي لعملة أي بلد مقابل عملات الدول الأخرى. وفقا لهذا النظام يكون لكل عملة من العملات الداخلية في التحالف سعر أن أحدهما مركزي وهو الذي يحدد علاقة كل عملة بوحدة النقد الأوروبية "الإيكو" ويسمح لأسعار صرف العملات بالتذبذب في حدود 2.25% أو هبوطا من هذا السعر باستثناء الليرة الإيطالية التي سمح لها بالتذبذب في حدود 6% صعودا وهبوطا وذلك من 1979 حتى جانفي 1990، وهذه النسبة مسموح بها أيضا بالنسبة للدول الضعيفة، والسعر الثاني هو السعر المحوري الذي يحدد العلاقة بين كل عملة والعملات الأخرى الداخلة في التحالف¹. ونتيجة الأزمة التي تعرض لها النظام النقدي الأوروبي لسنة 1993، قررت السلطات الأوروبية توسيع هامش التقلب في سعر الصرف إلى $\pm 15\%$ ².

¹: عبد الحميد عيد المطلب، اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص ص 102،

103.

²: Philippe d'Arvisenet, Jean-Pierre petit, Op_cit, P 338.

الفصل الأول: عموميات حول الوحدة النقدية الأوروبية

ثالثا : آليات الائتمان

نظرا لاختلاف الأوضاع الاقتصادية من دولة إلى أخرى، لاسيما العوامل المؤثرة في سعر صرف العملة، فقد تم التوصل إلى ضرورة توفير تسهيلات ائتمانية قصيرة ومتوسطة الأجل، بالإضافة إلى تقديم دعم نقدي قصير الأجل، والغرض الأساسي من هذه التسهيلات هو مساعدة الدول الأعضاء في النظام النقدي الأوروبي والتي تواجه مشاكل اقتصادية، وخاصة المشاكل المتعلقة بموازن المدفوعات ومشاكل تدهور الاحتياطات النقدية ولغرض الحفاظ على استقرار الأسعار في ايطار آليات الصرف الأوروبي سمح للدول الأعضاء في تمويله¹. ويمكن الحصول على ثلاثة أنواع من التسهيلات الائتمانية كما يلي²:

- **النوع الأول:** تسهيلات لفترة 45 يوما ويمكن تمديد التسهيلات الائتمانية إلى ثلاثة أشهر إذ اقتضت الضرورة ذلك، وهذه التسهيلات تتم بصورة تلقائية وغير مشروطة؛
- **النوع الثاني:** يتمثل في تقديم مساعدات نقدية للدول التي تعاني عجزا مؤقتا في ميزان المدفوعات، ويقدم الدعم لمدة ثلاثة أشهر، ويمكن تمديد المدة على أن لا يتجاوز تسعة أشهر؛
- **النوع الثالث:** يتمثل في التسهيلات الائتمانية متوسطة الأجل تمنح وفق شروط متعلقة بالسياسة النقدية للدولة التي تطلب هذا النوع من التسهيلات، وتتراوح مدتها بين سنتين وخمس سنوات، وقدر الحد الأقصى لهذه المساعدات ب 11 مليار إيكو.

على الرغم من النجاحات النسبية التي حققها بلدان الجماعة في سبيل الوحدة، إلا أنها لم تتمكن من خلق سوق موحدة بين الأطراف الداخلة في التحالف وذلك بسبب العديد من العقبات والمصاعب التي صادفتها، الأمر الذي دفع حكومات الدول الأوروبية إلى تعديل اتفاقية روما بما يتلاءم مع الأهداف المطروحة، لذلك أصدر البرلمان الأوروبي في عام 1986 الوثيقة المسماة "بالوثيقة الأوروبية الموحدة **Single European Act**" والتي أصبحت سارية المفعول اعتبارا من جوان 1987، وأكدت فيها على ضرورة تحقيق الوحدة الاندماجية الكاملة بين الأعضاء بحيث تكون جميعا سوق واحدة³.

سعت الدول الأعضاء إلى تحقيق سوق موحدة لكن ما فتئ أن واجهتها العديد من الأزمات التي ظهرت باتحاد الألمانين فبدأت معدلات التضخم على الارتفاع وارتفعت معها معدلات الفائدة على المارك الألماني 1992 مما أدى إلى حالة من حالات الركود الشديدة، وخلال الفترة 1992-1993 انسحبت الليرة الإيطالية والجنيه الإسترليني من آلية أسعار الصرف وانخفضت قيمة البيزيتا الإسبانية ثلاثة أضعاف، والإسكودو البرتغالي مرتين، والجنيه الأيرلندي مرة واحدة⁴.

¹: عادل بلجبل، مرجع سبق ذكره، ص 57.

²: مغاوري شلبي علي، مرجع سبق ذكره، ص 18.

³: مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 73.

⁴: المرجع نفسه، ص 74.

الفصل الأول: عموميات حول الوحدة النقدية الأوروبية

كما تعرض الفرنك الفرنسي في 1993 لمضاربة شديدة، وحدث تراجع مفاجئ في سعر صرفه أمام المارك الألماني وقد طالبت كافة الأوساط الاقتصادية في أوروبا والعالم البنك الألماني بخفض سعر الفائدة على المارك الألماني، ولكنه لم يوافق هذا ما أثر على العديد من العملات وأكثرها الفرنك الفرنسي، ولعلاج هذه الأزمة اجتمعت لجنة محافظي البنوك المركزية للاتحاد الأوروبي وكذلك وزراء المالية وتم الاتفاق على توسيع هامش التذبذب ليصل إلى 15%، واستثنى من ذلك عملة كل من ألمانيا وهولندا حيث تم إبقاؤهما عند هامش التذبذب القديم.

إن هذه الأحداث أدت إلى محاولة التعرف على الأسباب الحقيقية لها وكيفية تفاديها مستقبلاً، حيث أجمعت معظم الآراء على أن هناك عدة عوامل منها¹:

- حالة الركود العام التي أصابت الاقتصاد العالمي، وأدت إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية؛
- النشاط الزائد لعمليات المضاربة في أسواق المال الدولية على عملات دول الاتحاد الأوروبي؛
- عدم قدرة بعض الدول الأعضاء على تحمل الآثار السلبية لانخفاض قيمة عملاتها إلى أقل من الحد الأدنى لهوامش التذبذب داخل نظام النقد الدولي، وهو ما حدث مع كل من بريطانيا وإيطاليا في عام 1992، وانتهى بخروجهما من النظام النقدي الأوروبي؛
- وجود تفاوت ملحوظ في الأداء الاقتصادي للدول الأعضاء ينعكس في تفاوت كبير بين مؤشراتهما الاقتصادية مثل التضخم، عجز الموازنة، سعر الفائدة....

ورغم تدارك دول الاتحاد الأوروبي لمعظم هذه العوامل خلال السنوات الأخيرة إلا أن هذه الدول قد وقعت في جوان 1997 على "ميثاق الاستقرار" والذي يهدف إلى ضبط ايقاع السياسات المالية والنقدية لدول العملة الأوروبية الموحدة بحيث يتم الحفاظ على التوازن بين الإيرادات والنفقات العامة في هذه الدول وأن يتم فرض عقوبات أو غرامات مالية على الدول غير الملتزمة، وذلك بهدف ضمان استقرار العملة الموحدة وضمان استمرار النظام النقدي الأوروبي.

الفرع الرابع : تقرير ديبلور

يتطلب تحقيق التكامل النقدي بالضرورة أن تقوم الأطراف المختلفة بتوحيد العملات المستخدمة داخل النظام، بحيث يصبح هناك عملة واحدة تحل محل العملات الوطنية المتعددة والمستخدمه فيها من قبل، ويتم التعامل بها بين هذه الأقطار داخل كل منها، وهذه الدرجة العالية من التكامل النقدي تتطلب بالضرورة ايجاد بنك مركزي واحد للمنطقة ككل بحيث تصبح هناك سلطة نقدية واحدة هي التي تحدد السياسة النقدية واجبة التطبيق في المنطقة².

¹: مغاوري شلبي علي، مرجع سبق ذكره، ص ص 20، 21.

²: مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص ص 74، 75.

الفصل الأول: عموميات حول الوحدة النقدية الأوروبية

ولهذا السبب أنشأ المجلس الأوروبي (الذي يضم رؤساء دول وحكومات بلدان الجماعة) في جوان 1988 لجنة برئاسة "جاك ديلور" وتضم محافظي البنوك المركزية للدول الأعضاء وذلك لوضع الخطوات التي تقتضي في نهاية الأمر إلى الاتحاد الاقتصادي والنقدي¹.

وقد اقترحت هذه المجموعة خطة لتحقيق الوحدة النقدية ووضع التقرير ثلاثة قواعد أساسية لهذه الوحدة هي²:

✓ التحويل الشامل العملات؛

✓ تكامل البنوك والأوراق المالية الأخرى؛

✓ إلغاء هوامش التذبذبات والمحافظة على المساواة في أسعار الصرف عملات الدول الأعضاء.

وقد قامت هذه اللجنة بإعداد وثيقة عرفت بـ "تقرير ديلور" يحتوي على خطة تنفذ على ثلاثة مراحل³:

• **المرحلة الأولى (1990-1993):** في 1990/07/01 بدأت المرحلة الأولى المؤيدة إلى الاتحاد

الاقتصادي والنقدي إلى تحقيق المزيد من التقارب في الأداء الاقتصادي والتعاون بغية تعزيز التنسيق بين السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية داخل الإطار المؤسسي الحالي، عن طريق إلغاء الحواجز التي تعيق حركة رؤوس الأموال بين دول الاتحاد ووضع قواعد ملزمة بشأن سياسات الميزانيات فيما يتعلق بجمع العجز في الميزانيات الوطنية وتمويله.

• **المرحلة الثانية (1994-1998):** وتكون المرحلة الانتقالية، يتحقق فيها المزيد من التقارب الذي

يتحقق من خلال وضع إجراء الإصلاحات المؤسسية والتنظيمية والقانونية الكفيلة بالمضي نحو وحدة نقدية أوروبية، وفي مقدمتها تأسيس مؤسسة النقد الأوروبية (ESCB) "European System of Central Banq" والتي تكون مهمتها الرئيسية البدء في الانتقال من التنسيق بين سياسات نقدية مستقلة إلى تطبيق سياسات نقدية مشتركة، مما جعل من هذه الفترة خطوة ضرورية في تحقيق دول الاتحاد للأداء الاقتصادي المطلوب لاستكمال المرحلة الأخيرة من هذا التقرير.

• **المرحلة الثالثة (تبدأ من 1999):** نبدأ بالانتقال إلى أسعار الصرف الثابتة التي لا رجعة فيها، عن

طريق تعزيز السياسات الهيكلية والإقليمية المشتركة، كما تم من خلال هذه الفترة الانتقال إلى سياسة نقدية واحدة بحيث يتم العمل بالوحدة النقدية بشرط أن تتحمل مؤسسة النقد الأوروبية كافة مستوياتها، وتصبح القرارات المتعلقة بالتدخل في سوق أسعار الصرف بالنسبة لعملات بلدان أخرى مسؤولية مجلس الشبكة الأوروبية للبنوك المركزية ESCB.

¹: Oliver Barthalon et autres, Op_cit, p 50.

²: بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2003، ص 212.

³: نجاة لخضاري، مرجع سبق ذكره، ص 40.

الفصل الأول: عموميات حول الوحدة النقدية الأوروبية

المطلب الثالث : معاهدة ماستريخت

كان من الطبيعي أن تهتم الحكومات الأوروبية باستكمال الخطوات السابقة ، لذلك عقدت مؤتمر قمة في 1992/02/07 في المدينة الهولندية ماستريخت لوضع التعديلات النهائية لمعاهدة روما ولتوقيع الاتفاقية الجديدة للوحدة الأوروبية من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وقد ركزت هذه التعديلات على موضوعين هامين وهما البنك المركزي الأوروبي ووحدة النقد الأوروبية.

الفرع الأول : مضمون معاهدة ماستريخت

تشير اتفاقية ماستريخت في المادة الثانية إلى أن الهدف هو انشاء سوق مشتركة واتحاد اقتصادي ونقدي وذلك عن طريق توحيد السياسات والأنشطة من أجل تدعيم النمو الاقتصادي غير التضخمي مع احترام البيئة وتوسيع نطاق العمالة الاجتماعية ورفع مستويات المعيشة للدول الأعضاء وذلك كما تشير المادة الثالثة وفقا لمبادئ السوق المفتوحة والمنافسة الحرة.

وفيما يتعلق بالسياسة النقدية تشير المادة 105 من الاتفاقية إلى أن هدف نظام البنوك المركزية الأوروبية (ESCB) هو العمل على استقرار الأسعار وتدعيم السياسة الاقتصادية لدول الجماعة، وفقا للمبادئ التي أشارت إليها المادة الثالثة والتي تساعد على كفاءة تخصيص الموارد ،ولهذا تتحدد أهداف النظام الأوروبي للمصارف المركزية فيما يلي¹:

- تحديد وتطبيق السياسة النقدية الخاصة بالجماعة؛
 - التحكم والسيطرة على الاحتياطات النقدية للدول الأعضاء؛
 - تدعيم سياسات موازين المدفوعات بما يخدم الأهداف التنموية؛
 - تهيئة المناخ بما يساعد على تكوين البنك المركزي الأوروبي.
- كما شملت الخطوط العريضة لمعاهدة ماستريخت ما يلي²:
- تحديد أسعار الصرف بشكل لا رجعة فيه لإصدار عملة موحدة؛
 - متابعة سياسات الدول الاقتصادية ضمن خطوط إرشادية، وإنشاء جهاز للمتابعة والمراقبة مع صندوق مالي تماسكي لمساعدة الأقطار الأفقر ضمن المجموعة يسمى (صندوق التلاحم)؛
 - لكي تكون أية دولة من دول المجموعة أهلا بالانضمام إلى الوحدة النقدية فإن عليها أن تلتزم بمجموعة من الشروط متعلقة بعجز الموازنة، معدل التضخم، نسبة الفائدة وسعر الصرف؛
 - أن يتم الوصول إلى الوحدة النقدية الاقتصادية على مراحل.

الفرع الثاني: مراحل الوحدة النقدية الأوروبية

انطلقت المسيرة الأوروبية في تحقيقها للوحدة النقدية الحلم المشترك لدول المجموعة الأوروبية مند توقيع اتفاقية ماستريخت في فيفري عام 1992، لذلك تم رسم ثلاث مراحل لتنتهي بولادة اليورو عام 1999 وهي:

¹: مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص ص 77، 78.

²: صلاح الدين حسن السيسى، مرجع سبق ذكره، ص 18.

الفصل الأول: عموميات حول الوحدة النقدية الأوروبية

♦ **المرحلة الأولى (1992-1993):** من أشكال وأهداف التعاون والاندماج النقدي والاقتصادي لدول الاتحاد الأوروبي العمل أكثر على تحرير حركة انتقال رؤوس الأموال، والتنسيق الاقتصادي الكلي، النقدي والمالي بغية تجنب حدوث عجز كبير في الموازنة العامة للدول الأعضاء في الاتحاد، حيث وضعت اللجنة الأوروبية قواعد ملزمة فيما يتعلق بإعداد الميزانيات ومتابعة المديونية العمومية حتى تتفادى ظهور الاختلالات في القطاعات العينية والمالية وتحقيق الاستقرار النقدي للاتحاد، كما شهدت هذه الفترة إضافة إلى تعزيز تنسيق السياسات في تشكيل وبناء مؤسسات نقدية أوروبية مشتركة لعل أهمها البنك المركزي الذي تستند له مسؤولية تطبيق السياسة النقدية المشتركة في إطلاق العملة الموحدة ثم مراقبتها، كما أن من شأن الانتقال الحر لرأس المال أن يضمن حق البحث عن أفضل الاستثمارات والمزيد منها داخل دول المجموعة في مجالات الانتاج والتأمينات المختلفة إضافة إلى قطاعات النقل والمواصلات ما سيؤدي إلى مكافحة البطالة في بعض الدول الأعضاء وفرصة لأوروبا في تعميق هذا المكسب داخليا¹.

♦ **المرحلة الثانية (1994-1998):** جاءت هذه المرحلة من عمر أوروبا كتمهيد لبدء اتحادها النقدي، حيث تم خلالها إنشاء المؤسسة النقدية الأوروبية وأعضائها هم البنوك المركزية للدول الأعضاء وبالنسبة للوكسمبورغ فقد تم معاملة مؤسساتها النقدية على أنها البنك المركزي، وتتلخص مهمة المؤسسة النقدية الأوروبية في العمل على توفير الشروط الضرورية لبدء المرحلة الثالثة عن طريق²:

- دعم التنسيق بين السياسات النقدية للدول الأعضاء، مع محاولة المحافظة على استقرار الأسعار؛
- التجهيز لإنشاء النظام الأوروبي للبنوك المركزية، وإدارة السياسة النقدية الموحدة؛
- الإشراف على تطوير وحدة النقد الأوروبية.

كما يتم خلال هذه المرحلة تقييم أداء اقتصاديات الدول الأعضاء، والتأكد من استعدادها للدخول إلى المرحلة الثالثة بعد استيفائها للشروط الانضمام والتي تعرف بدول الموجة الأولى والتي سيتم توضيحها لاحقاً.

♦ **المرحلة الثالثة (1999-2002):** وكانت تهدف إلى إنشاء البنك المركزي الأوروبي والذي يقوم برسم السياسة النقدية للمجموعة الأوروبية وإصدار العملة الموحدة، وقد تحققت هذه المرحلة بالفعل بإصدار العملة الأوروبية الموحدة المتمثلة في اليورو في جانفي 2001 من خلال تخلي دول أوروبية أعضاء في الاتحاد الأوروبي عن عملاتها والمتمثلة في 11 دولة هي بلجيكا، ألمانيا، إسبانيا، فرنسا، النمسا، إيرلندا، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، البرتغال، فنلندا أما اليونان فقد تخلت عن عملتها في 2001، وقد تم العمل من خلال عملة اليورو التي أصبحت ثاني عملة في تسوية المعاملات الدولية بعد الدولار الأمريكي

¹: بسام الحجار، مرجع سبق ذكره، ص 213، 215.

²: سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة - الكوميسا، مجموعة 15، أوروبا الموحدة، المشاركة الأوروبية الموحدة، المشاركة الأوروبية الأفريقية المتوسطة، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، دون بلد نشر، 2001، ص 153.

الفصل الأول: عموميات حول الوحدة النقدية الأوروبية

ويلاحظ أن التكتل الاقتصادي الأوروبي قد دخل باستكمال هذه المرحلة إلى مرحلة الاندماج الكامل ، كما تكون قد اكتملت عملية التحول إلى اليورو¹.

الفرع الثالث: معايير التقارب للانضمام للوحدة النقدية الأوروبية

جاءت معاهدة ماستريخت بمثابة دستور عمل للاتحاد الأوروبي حيث حددت مجموعة من الشروط الضرورية للعبور إلى المرحلة الثالثة والحاسمة من برنامج "اليورو"، وهي معايير لازمة وملزمة ، فقد تم وضع خمسة معايير تتعلق بالسياسات المالية والنقدية المطبقة في اقتصادياتها، اثنان في السياسة المالية الداخلية (نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الدين العم إلى الناتج المحلي الإجمالي)، وثلاثة معايير في السياسة النقدية (معدل التضخم، سعر الفائدة وسعر الصرف).

• المعيار الأول: نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي للدولة

ينص هذا المعيار على أن لا يزيد عجز الموازنة العامة للدولة عن 3% من الناتج المحلي الإجمالي للدولة، ووفقا لهذا المعيار لا يكون مسموحا للدول أعضاء منطقة اليورو بالتوسع في الإنفاق غير المبرر، والذي لا يكون هناك حاجة فعلية له، والذي لا يكون له انعكاس على زيادة الإنتاج القومي، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة، ومن ثم فإن السبيل الوحيد أمام أي دولة من دول المجموعة لزيادة انفاقها هو زيادة الناتج المحلي الإجمالي للدولة، وبما يعني ذلك من رفع كفاءة جهاز الانتاج الوطني وبما يتناسب مع الزيادة المرغوب الوصول إليها في الإنفاق، وبهدف هذا المعيار لتقوية النظام المالي للدولة وذلك من خلال رفع قدرته على تحصيل الموارد ومحاربة أي تهرب ضريبي، وفي نفس الوقت إحداث توازنات إصلاحية لمعالجة خلل وتسريبات وثغرات الإنفاق العام للدولة².

• المعيار الثاني: نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي

فالدين العام لا يعد مجرد رصيد تقوم الدولة بسداده بقدر ما أصبح أداة لتطوير أداء الدولة، وقد نجحت الكثير من الدول في ضبط انفاقها العام من خلال حسن إدارة الدين العام. فحسب هذا المعيار يجب أن لا يتجاوز الدين العام 60% من الناتج المحلي الإجمالي وبهدف هذا المعيار إلى تأكد القدرة المالية للدولة على سداد الدين العام، وأن هذا الدين لا يهدد الاستقرار المالي أو النقدي للنظام الوليد مستقبلا، خاصة وأن اليورو في جانب منه يعني تخلي الدولة العضو عن جانب من استقلالية قراراتها النقدية والمالية وجزء من سيادتها في هذا المجال وقد أضيف مصطلح "الأسعار الثابتة" حتى لا تبتلع ارتفاعات الأسعار والتضخم ما يمكن للدولة تحقيقه وتوفيره لسداد الدين العام³.

¹: عبد الحميد عبد المطلب، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مرجع سبق ذكره، ص 125.

²: محسن أحمد الخضيرى، اليورو الإطار الشامل والكامل للعملة الأوروبية الوحيدة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002، ص 84.

³: المرجع نفسه، ص ص 84، 85.

الفصل الأول: عموميات حول الوحدة النقدية الأوروبية

• المعيار الثالث: معيار التضخم السنوي

يعتبر هذا المعيار معيار المحافظة على توازنات المكاسب التي حققتها الدول، وفي الوقت ذاته يكون هذا المعيار أداة تحقيق الاستقرار النقدي والمالي على حد سواء لكل دولة، خاصة في المرحلة الانتقالية، ينص هذا المعيار على أن لا يتجاوز معدل التضخم في الدولة المعنية 1.5% عن متوسط معدل التضخم في أكثر ثلاث دول الاتحاد تمعا بالاستقرار في الأسعار¹. فمثلا إذا كان معدل التضخم في هذه الدول يصل إلى 3% بالإضافة إلى هامش 1.5% فتكون درجة الاستقرار المطلوبة تبعا لهذا المعيار 4.5% وهذا أمر غير مقبول لدى الاتحاد². وقد استقر القرار على نسبة 2.7%.

• المعيار الرابع: أسعار الفائدة في الأجل الطويل

حسب هذا المعيار فلا يجب أن يتعدى سعر الفائدة طويل الأجل 2% عن متوسط هذا المعدل في ثلاث دول من الاتحاد والتي تتمتع بأكثر الأسعار استقرارا، وهو معيار نقدي انتماني حاكم ومتحكم في عمليات الاستثمار وفي توازنات هذا الاستثمار، وينص على أن لا تزيد أسعار الفائدة في الأجل الطويل عن 7.8% سنويا، ويهدف هذا المعيار أساسا إلى ما يلي³:

- أن يكون عائد الاستثمار المباشر في المشروعات الاستثمارية الأوروبية مرتفعا أكبر من العائد المتحقق عن الادخار المصرفي وبالتالي يتم ضمان تمويل الأنشطة الاستثمارية من خلال تمويل حقيقي فعلي من مصادره الأولية؛

- أن يكون هناك مجال تمويلي مستقر ومستمر سواء من تدفقات داخلية أوروبية أو من تدفقات خارجية دولية، بحيث يصب كل منها في وعاء الاستثمارات الأوروبية ذات الإطار العام؛

- وفي واقع الأمر فإن هذا المعيار مكمل للمعيار السابق، وهو معيار لازم وضروري من أجل التمهيد لسياسة نقدية ومالية مستقرة ومستمرة، وفي الوقت ذاته لمكافحة التأثيرات الانكماشية السلبية التي تحدث نتيجة ارتفاع معدلات أسعار الفائدة لتتجاوز معدل 7.8% سنويا.

• المعيار الخامس: سعر الصرف

يجب الحفاظ على سعر الصرف ضمن آلية سعر صرف النظام النقدي الأوروبي SME من دون تخفيض قيمة العملة لمدة سنتين على الأقل قبل الانضمام إلى الاتحاد النقدي الأوروبي، وهدف هذا المعيار هو تفادي سلبيات ومخاطر تقلبات أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء بالاتحاد، وتأثير هذه التقلبات على أداء الشركات وحركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء⁴.

¹: Oliver Barthalon et autre, Op_cit, p52.

²: نجاة لخضاري، مرجع سبق ذكره، ص 47.

³: محسن أحمد الخضيرى، مرجع سبق ذكره، ص 88.

⁴: خالد رواق، مرجع سبق ذكره، ص 31.

الفصل الأول: عموميات حول الوحدة النقدية الأوروبية

بعد التوقيع على معاهدة ماستريخت بدء البحث والتدقيق في الدول التي فعلا تمكنت من ايفاء الشروط بما يمكنها من دخول نادي اليورو والجدول الموالي يوضح ما توصلت إليه دول الاتحاد الأوروبي من ضبط للمعايير المطلوبة:

الجدول رقم (03): موقف دول الاتحاد الأوروبي من استيفاء شروط الانضمام إلى اليورو ومشاركتها في ميكانيزم سعر الصرف الأوروبي (1998).

الدولة	معدل التضخم 1998	الموازنة العامة 1998	الدين العام 1998	معدل الفائدة طويل الأجل 1998	المشاركة في ميكانيزم سعر الصرف 1998
المعدل المتفق عليه	2.7	- 3.5	60	7.8	

الدول المشاركة في الاتحاد النقدي 1998

ألمانيا	1.4	- 2.7	61.3	5.6	نعم
فرنسا	1.2	- 3	58	5.5	نعم
إيطاليا	1.8	- 2.7	121.6	6.7	نعم
إسبانيا	1.8	- 2.6	68.8	6.3	نعم
هولندا	1.8	- 1.4	72.1	5.5	نعم
بلجيكا	1.4	- 2.1	122.2	5.7	نعم
النمسا	1.1	- 2.5	66.1	5.6	نعم
فنلندا	1.3	- 0.9	55.8	5.9	نعم
البرتغال	1.8	- 2.5	62	6.2	نعم
أيرلندا	1.2	- 0.9	66.3	6.2	نعم
لوكسمبورغ	1.4	1.7	6.7	5.6	نعم

الدول التي مازالت خارج الاتحاد النقدي 1998

انجلترا	1.8	-1.9	53.4	7	لا
السويد	1.9	-0.8	76.6	6.5	لا
الدانمارك	1.9	0.7	65.1	6.2	نعم
اليونان	5.2	-0.4	108.7	9.8	نعم

المصدر: مغاوري شيلي علي، اليورو الآثار على اقتصاد البلدان العربية والعالم، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2000، ص 155.

من خلال الجدول يلاحظ أن معظم الدول تمكنت من تحقيق هذه المعايير فمعظم الدول الأوروبية حققت معدل التضخم المطلوب وأكثر من ذلك ولكن الدولة الوحيدة التي لم تحقق هذا المعدل هي اليونان حيث مازال معدل التضخم المحقق لديها 5.2%.

وكذلك بالنسبة لعجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي يلاحظ أن كل الدول الأعضاء قد حققت المعدل المطلوب باستثناء دولة اليونان والتي مازالت نسبة عجز موازنتها إلى ناتجها المحلي الاجمالي 4%،

الفصل الأول: عموميات حول الوحدة النقدية الأوروبية

ويلاحظ نفس الشيء بالنسبة لمعدل الفائدة طويلة الأجل حيث مازال هذا المعدل في اليونان حوالي 9.8% كما هو موضح في الجدول.

أما بالنسبة لمؤشر نسبة الدين إلى الناتج قد زادت ف معظم الدول الأعضاء عن النسبة المتفق عليها 60%، ولم تتمكن سوى فرنسا، فنلندا ولوكسمبورغ من تخفيض نسبة ديونها إلى أقل من النسبة المتفق عليها ولكن في بقية الدول الأعضاء زادت هذه النسبة عن الحد المسموح به، وهذه الزيادة كانت طفيفة في بعض البلدان مثل ألمانيا، البرتغال والنمسا حيث بلغت هذه النسبة 61.3%، 62%، 66.1% على التوالي في حيث كانت هذه النسبة أكثر من ضعف المسموح به في دول أخرى مثل إيطاليا وبلجيكا حيث بلغت هذه النسبة 121.6% و 122.1% كما يوضحه الجدول أعلاه.

ورغم عدم تحقيق معظم دول الاتحاد الأوروبي لشرط نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي حتى مطلع عام 1998 إلا أنه تم الموافقة على دخولها إلى النظام النقدي الأوروبي وذلك استنادا إلى النجاح الذي حققته هذه الدول في بقية المؤشرات والشروط التي حددتها اتفاقية ماسترخت، وأن هناك أمل في سرعة تحقيق الدول لهذا الشرط كما أن هناك اتفاقيات موقعة بين الدول الأعضاء تسمح بمرونة هذا الشرط، فقد تم التوقيع في 1998 من قبل الدول التي انضمت إلى اليورو وعلى ميثاق تتعهد فيه ببذل كل ما في وسعها لتحقيق الشروط المتفق عليها بما فيها شرط نسبة الدين إلى الناتج المحلي الاجمالي بل وأكثر من ذلك تم تقرير غرامات على الدول التي لا تلتزم بذلك تبلغ 0.5% من ناتجها المحلي الإجمالي.

المبحث الثاني: العملة الأوروبية الموحدة..... الوافد الجديد

حدثت عاصفة نقدية دولية بأوروبا، كان سببها ولادة لعملة جديدة ألا وهي اليورو في مدينة فرانكفورت بألمانيا، كان ذلك منتصف ليلة الفاتح من جانفي عام 1999.

كانت إذن هذه أهم المعطيات من أجل البداية في عهد جديد للاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي عندما استبدلت 11 من 15 بلدا أعضاء في الاتحاد الأوروبي عملتها الوطنية بعملة وحيدة هي اليورو، وقد التحقت اليونان بهذه الموجة في 2001 لتصبح العضو 12 في نظام اليورو، لأنها حققت كل شروط ومعايير الانضمام.

تمكنت الدول الإثني عشر من تنفيذ حلمها بإطلاق اليورو ليفرض نفسه باعتباره نقدا، ليصل إلى مرحلة الدولية ويلعب دورا أساسيا في طبيعة العلاقات الدولية الاقتصادية العالمية.

المطلب الأول: مفهوم الوحدة النقدية.

تعد الوحدة النقدية أهم المراحل الأكثر تطورا في الاندماج النقدي، فلم تغفل النظريات الاقتصادية عن هذا الموضوع، فقد تناولته العديد من النظريات من حيث مضمونه وأهدافه وصوره، وإذا كانت تجربة الوحدة النقدية الأوروبية مثال عملي مهم فإن الجانب التأصيلي مهم أيضا ويجب التعرف عليه وكذلك التعرف على مدى الترابط بين الواقع العملي والجانب النظري التأصيلي في مجال الوحدة النقدية.

الفصل الأول: عموميات حول الوحدة النقدية الأوروبية

الفرع الأول: تعريف الوحدة النقدية

هناك تعريفات مختلفة لمفهوم التكامل أو الوحدة النقدية في الفكر الاقتصادي، ولكن أغلب هذه التعريفات اتفقت على أنه مجموعة من الترتيبات التي تهدف إلى تسهيل المدفوعات الدولية وإحلال عملة واحدة محل عملات الدول الأعضاء في هذا التكامل أو في هذه الوحدة النقدية¹.

كما تعرف الوحدة النقدية على أنها إحلال عملة واحدة محل العملات الوطنية المتعددة المستخدمة فيها من قبل، ويتم التعامل بها بين هذه الأقطار وداخل كل منها ويتطلب بالضرورة أن يكون هناك بنك مركزي واحد لكل المنطقة التي يتكون منها الأقطار والأطراف، وأن تكون هناك سلطة نقدية واحدة تحدد السياسة النقدية الواجبة التطبيق في كل هذه المنطقة².

ويرى الاقتصاديون أن هذا التكامل النقدي أو الوحدة النقدية تمر بعدة مراحل حتى تصل إلى إنشاء عملة موحدة بين هذه الأعضاء وهذه المراحل هي كما يلي³:

✓ التعاون بين الدول الأعضاء على إزالة القيود على المعاملات النقدية بجميع أنواعها وتحقيق حرية حركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء؛

✓ القيام بتنسيق السياسات النقدية والمالية بين الدول الأعضاء وذلك لتحقيق درجة عالية من التقارب الاقتصادي بين الدول الأعضاء؛

✓ قيام بنك مركزي كسلطة فوق قومية لإصدار العملة الموحدة والإشراف على التعامل بها داخل التكتل ووضع وتنسيق السياسة النقدية الموحدة لهذا التكتل بما يحافظ على قوة واستقرار هذه العملة الموحدة.

ورغم الاتفاق بشأن التدرج في مراحل قيام وحدة نقدية بين الدول الأعضاء في التكتل النقدي إلا أن الخلاف مازال قائماً بشأن أيهما يتم أولاً، هل يتم تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء ثم يلي ذلك تحقيق الوحدة النقدية أو التكامل النقدي أم أن التكامل النقدي يتم أولاً لتمهيد الطريق لتحقيق التكامل الاقتصادي، ولكن الملاحظ في التجربة الأوروبية أنها اتبعت الأسلوب الأول أي تحقيق التقارب والتكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء وتم القيام بتنسيق السياسات الاقتصادية بين هذه الدول، وفي النهاية تم نتويع ذلك بقيام وحدة نقدية بين الدول الأعضاء وفقاً لمعايير اقتصادية وشروط تتضمن تحقيق هذا التقارب والتنسيق بين هذه الدول من الناحية الاقتصادية⁴.

¹: مغاوري شلبي علي، مرجع سبق ذكره، ص 133.

²: خالد رواق، مرجع سبق ذكره، ص 03.

³: مغاوري شلبي علي، مرجع سبق ذكره، ص ص 133، 134.

⁴: المرجع نفسه، ص 134.

الفصل الأول: عموميات حول الوحدة النقدية الأوروبية

الفرع الثاني: أنواع التكامل النقدي

ينقسم التكامل النقدي إلى قسمين هما التكامل النقدي الجزئي والتكامل النقدي الكامل الذي يصل إلى مرتبة الوحدة النقدية، ولكل النوعين أشكاله وأدواته ومزاياه وعيوبه وهو ما يمكن تناوله فيما يلي:

• التكامل النقدي الجزئي

وهو نوع من أنواع التعاون بين الدول الأعضاء يأخذ عدة صور ولا يرقى إلى إنشاء أو إصدار عملة موحدة بل تحتفظ كل الدول بعملتها الوطنية¹، فإقامة وحدة نقدية كاملة قد يكون بالغ الصعوبة في ظل اختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية السائدة في الأقطار الساعية إلى تحقيق تكامل نقدي فيما بينها، فاختلاف مستويات التطور الاقتصادي وتباين مستويات الدخل وعدم التشابه العام في موازين المدفوعات، والتفاوت بين المراكز الخارجية والاحتياجات الدولية، وضآلة التبادل التجاري البيئي مقارنة بالتجارة الكلية مع العالم الخارجي، كل ذلك يجعل تحقيق مثل هذا التكامل أمراً صعباً.

ومن أهم صور هذا التعاون النقدي ما يلي²:

- إنشاء اتحاد للمدفوعات: حيث تقوم مجموعة من الدول ذات العملات غير القابلة للتحويل بإنشاء نظام

للمقاصة فيما بينها من خلال تسوية المعاملات التي تتم بينها وخاصة التبادل التجاري، وقد مر الاتحاد الأوروبي بهذه التجربة حيث أنشأ الاتحاد الأوروبي للمدفوعات وتم العمل به خلال الفترة 1950 إلى 1958؛

- تنسيق أسعار الصرف: حيث يتم إبرام اتفاق بين الدول الأعضاء يتضمن تحديد هامش التذبذب بين

أسعار الصرف عملاتهم الوطنية، وهكذا يكون مصحوباً بوضع نظام للأسعار المركزية لعملات الدول

الأعضاء وتحديد بعض الإجراءات التي يمكن التدخل من خلالها لإحداث استقرار لأسعار الصرف في

حدود الهامش المحدد، وقد مر الاتحاد الأوروبي بهذه التجربة أيضاً وذلك فيما عرف بـ "نظام الثعبان داخل

النفق" الذي أشرنا إليه في المبحث السابق؛

- التنسيق النقدي: ويتم في هذا الشكل من أشكال التكامل النقدي الجزئي الاتفاق بين الدول الأعضاء

على نوعية السياسات النقدية التي سوف تتبعها وذلك لتحقيق نوع من التقارب الاقتصادي وتقارب أسعار

الصرف بين الدول الأعضاء، وفي الغالب يتم تحقيق هذا التنسيق النقدي من أسعار الفائدة أو من خلال

عرض النقود وذلك حسب سياسة أسعار الصرف المتبعة في هذه الدول الأعضاء وما إذا كانت سياسة حرة

أو نقدية أو معومة؛

- تحقيق تكامل بين الأسواق المالية: وفي هذا الشكل يتم اتخاذ بعض الإجراءات التي تحقق زيادة في

حركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء، ومن أمثلة هذه الإجراءات إلغاء قيود الصرف المفروضة على

تدفقات رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء وكذلك توحيد الشروط الإدارية وتحسين شروط الاستثمار، وقد

يتم تطوير ذلك التكامل بين الأسواق المالية عن طريق إتباع سياسة مشتركة بشأن التدفقات الخارجية لرؤوس

¹: المرجع نفسه، ص 135.

²: عبد المنعم السيد علي، الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2008، ص 65.

الفصل الأول: عموميات حول الوحدة النقدية الأوروبية

الأموال، وذلك عن طريق توحيد السياسات المتعلقة بتدفقات رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء ودول العالم الخارجي مثل توحيد سياسة الاستثمار الأجنبي؛

- استخدام عملة موازية: وفي هذا الشكل تقوم الدول الأعضاء باستخدام عملة موازية وذلك باعتبارها عملة مكملة للعملات الوطنية ولا تحل محلها، وفي الغالب تستخدم هذه العملة كوحدة حسابية ثم من الممكن أن تتطور لتصبح عملة موحدة لهذه الدول الأعضاء.

• التكامل النقدي الكامل (الوحدة النقدية)

يعتبر هذا النوع من التكامل الاقتصادي النقدي مرحلة متقدمة من مراحل التكامل بين الدول الأعضاء حيث يتم في هذا الشكل إصدار عملة موحدة تحل محل العملات الوطنية لهذه الدول وتصبح هذه العملة الجديدة لها قوة إبراء وتستخدم في كافة العمليات اليومية، وتقوم بجميع وظائف النقود، وفي هذه المرحلة تنشأ سلطة فوق قومية وهي بنك مركزي لهذا التكتل وذلك للقيام بدور السلطة النقدية في هذا الشكل من أشكال التكامل النقدي، وهذا الشكل هو ما وصل إليه الاتحاد النقدي الأوروبي في الأول من يناير 1999¹.

الفرع الثالث: منطقة العملة المثلى ونظرياتها

هناك العديد من النظريات التي تناولت موضوع التكامل النقدي بالتحليل وأهم هذه النظريات هي نظرية مناطق العملة المثلى، ونحاول في هذا الجزء التعرف على المقصود بمناطق العملة المثلى والعوامل المؤثرة عليها وأهم النظريات التي تعرضت لها.

➤ مناطق العملة المثلى

منطقة العملة هي عبارة عن منطقة اقتصادية تضم عدد من الدول الأعضاء تستخدم عملة واحدة أو عملتين أو أكثر ترتبط أسعار صرفها أو قيمتها ببعضها ارتباطاً قوياً يجعلها تشكل في الواقع عملة واحدة، أي أن هذه المنطقة تجعل أداء عمليتين أو أكثر يماثل أداء عملة واحدة إذا كان سعر الصرف بين هذه العملات محدود وغير قابل للتعديل².

تكتسب منطقة العملة صفة المثلى إذا كانت هذه المنطقة تحقق درجة عالية من الكفاءة في علاج الصدمات الداخلية والخارجية التي حدثت، وبذلك قد يكون هناك فائدة من قيام هذه المنطقة أو العكس بمعنى أنه ليس من الضروري أن تكون كل مناطق العملة مناطق مثلى.

وقد ارتبط تعريف هذه المنطقة بأطر اقتصادية تكاملية محددة تمثلت في³:

- قابلية عوامل الإنتاج على الحركة داخل المنطقة بدون قيود؛
- التناغم بين المؤسسات الاقتصادية والتنسيق بين السياسات الوطنية؛
- تكامل أنماط التجارة.

¹: مغاوري شلبي علي، مرجع سبق ذكره، ص 137.

²: المرجع نفسه، ص 140.

³: عبد المنعم السيد علي، مرجع سبق ذكره، ص 33، 34.

الفصل الأول: عموميات حول الوحدة النقدية الأوروبية

➤ نظريات المناطق النقدية المثلى

تسمح هذه النظريات بتفسير الحجج الاقتصادية لإنشاء عملة موحدة، حيث كان "ماندال" أول من صاغ مصطلح المنطقة النقدية العظمى في عام 1961 واهتم فيما بعد اقتصاديين آخرين أمثال ماكينون، كينين، وفليمنج بالإطار النظري للمنطقة النقدية العظمى اعتمادا على المزايا للانضمام إلى هذه المنطقة، ويمكن إيجازها في ما يلي¹:

♦ **نظرية ماندال حول منطقة العملة المثلى:** يفرق ماندال بين منطقة عملة تظل فيها الدولة محتفظة بعملتها الوطنية ويتم تثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء وبين منطقة عملة يتم فيها إصدار عملة موحدة وتتنازل الدول الأعضاء عن عملتها الوطنية مقابل هذه العملة، ويعتمد ماندال على معيار حرية انتقال عوامل الإنتاج وذلك كأساس لقيام منطقة للعملة، لأنه يستند في تحليله على افتراض أن تغير هيكل الطلب لمنتجات الدولة هو السبب الأساسي في اختلاف التوازن الخارجي أو تصحيح الاختلال بأقل تكلفة يتم من خلال توفر حرية انتقال عناصر الإنتاج بين دول منطقة العملة، بالتالي ينتهي ماندال إلى أنه كلما ارتفعت درجة التكامل النقدي بين دول المنطقة وزادت حرية التجارة وحركة رؤوس الأموال كلما أمكن علاج مشاكل الاختلال في القطاع الخارجي وميزان المدفوعات دون اللجوء إلى تغيير سعر الصرف، وبالتالي يمكن للدولة الدخول في منطقة للعملة أي أن انتقال رؤوس الأموال يساعد في قيام منطقة للعملة، ويعزز ذلك وجود حرية لانتقال عنصر العمل بين الدول الأعضاء في هذه المنطقة.

♦ **نظرية ماكينون:** عرف ماكينون منطقة العملة المثلى بأنها تقوم على التنسيق بين السياسات النقدية والمالية للدول الأعضاء بها، وذلك بما يحقق هدفى التوازن الداخلي والتوازن الخارجي وذلك لأن هدفى التوازن الداخلي والخارجي قد لا يتحقق في حالة إتباع الدولة لنظام سعر الصرف الثابت، لأن إتباع هذا النظام قد يخلق نوع من التناقض بين تحقيق التوظيف الكامل واستقرار الأسعار على المستوى الداخلي، كما أن تخفيض قيمة العملة قد يؤدي إلى خلق نوع من الازدواج في الاقتصاد وارتفاع الأجور والأسعار في قطاع التصدير وزيادة حدة التضخم.

ويرى ماكينون أن العنصر الحاكم لانضمام الدولة إلى منطقة العملة هو مدى انفتاح الاقتصاد القومي أي نصيب السلع التجارية من الناتج أو حجم قطاع التجارة الخارجية، حيث وضع معيار القياس هذا العنصر والمتمثل في العلاقة النسبية بين السلع التجارية وغير التجارية، حيث إذا زادت الأولى عن الثانية فيكون الاقتصاد أكثر انفتاحا والعكس، ويتوقف تقييم هذا المعيار على مدى تحقيق التوازن الخارجي "ميزان المدفوعات" و"التوازن الداخلي" و"استقرار الأسعار والتوظيف الكامل".

♦ **نظرية كينين:** ينطلق كينين في نظريته من فكرة تنوع الهيكل الإنتاجي وهيكل الصادرات يجعل تغيير هيكل الطلب الخارجي على السلع المحلية لا ينعكس على كل السلع المصدرة ومن ثم لا يحدث عجزا في

¹: مغاوري شلبي علي، مرجع سبق ذكره، ص 140، 147.

الفصل الأول: عموميات حول الوحدة النقدية الأوروبية

ميزان المدفوعات، وبالتالي لا تكون هناك حاجة إلى تغيير سعر الصرف كسياسة لاستعادة التوازن الخارجي ومن تم فإن كينين يركز على عنصر تنوع هيكل الاقتصاد القومي والذي ينعكس في تنوع هيكل الصادرات والذي يؤدي إلى إتباع الدولة لسعر صرف ثابت، وبالتالي يكون هناك جدوى من الانضمام إلى منطقة للعملة.

وهناك اختلاف بشأن المقصود بتنوع هيكل الاقتصاد، حيث يرى البعض أن المقصود بهذا التنوع هو نصيب القطاعات المختلفة من الإنتاج الكلي في حين يرى البعض أن المقصود بالتنوع هو تنوع محفظة الأوراق المالية.

♦ **نظرية فليمنج:** يذهب فليمنج إلى أن المعيار الأساسي لقيام منطقة العملة بين مجموعة من الدول هو وجود تقارب في معدلات التضخم بين هذه الدول وأن عدم وجود هذا التقارب سوف يؤدي على زيادة الاختلال في ميزان المدفوعات، وأن سياسة سعر الصرف المرن تكون أكثر ملائمة لظروف الدول التي تتقارب فيها معدلات التضخم ولكنها لا تؤدي إلى التقارب بين الدول التي تسعى إلى تكوين منطقة عملة، و يلاحظ أن هذه النظرية أهملت عنصر البطالة وعلاقته بالتضخم وأثر ذلك على تشجيع الدول على إقامة منطقة عملة.

♦ **نظرية الأهداف:** هذه النظرية تذهب إلى أن الدول التي ترغب في تكوين منطقة للعملة فيما بينها يجب أن تكون لها أهداف اقتصادية متشابهة وخاصة فيما يتعلق بأهداف التوازن والاستقرار الداخلي في مجال الأسعار والتوظيف، وذلك لأن التقارب في الأهداف سوف يؤدي إلى مزيد من الخلل في حالة قيام منطقة للعملة بين الدول الأعضاء.

♦ **النظرية الحديثة:** هذه النظرية اهتمت أكثر بالمنافع التي تحققها منطقة العملة المثلى والأعباء الناجمة عنها حيث لخصت أهم هذه المنافع في الآتي:

- إن قيام منطقة للعملة يجنب الدول الأعضاء مشكلة الاحتفاظ باحتياطيات أجنبية لأن زيادة التجارة للدول الأعضاء تقلل احتياجاتها من هذه الاحتياطيات؛
- إن قيام منطقة للعملة يلغي دور الدولة في الرقابة على النقد وذلك لعدم وجود حركة رؤوس الأموال بغرض المضاربة؛
- في ظل منطقة العملة تكون النقود أكثر صلاحية لاستخدامها كمقياس لقيم الأشياء ووسيط للتبادل وكمخزن للقيمة بسبب الاستقرار في قيمة النقود؛
- تؤدي منطقة العملة إلى زيادة المبادلات بين الدول الأعضاء دون عقبات وذلك بسبب إلغاء مخاطر تقلبات أسعار الصرف، وهذا يساعد على مزيد من الإنتاج والتنمية في الدول الأعضاء؛
- من المعروف أن قيام منطقة للعملة بين الدول الأعضاء يدعم مركزها الاقتصادي والتفاوضي أمام بقية دول العالم والتكتلات الاقتصادية الأخرى.

الفصل الأول: عموميات حول الوحدة النقدية الأوروبية

لكن ورغم هذه المزايا التي تحققها منطقة العملة إلا أن هناك بعض المشاكل والسلبيات المرتبطة بها وأهم هذه المشاكل ما يلي:

- ✓ وجود أثر سلبي على الاستثمارات في الدول الأعضاء التي تعاني من عجز في موازين المدفوعات أو الدول الأقل نمواً، وكذلك صعوبة التوفيق بين المصالح المختلفة للدول الأعضاء؛
- ✓ مشكلة التخوفات السياسية لدى الدول الأعضاء من التنازل عن العملة الوطنية كأهم رموز السيادة الوطنية، وإلغاء دور الدولة الوطنية في مجال السياسة النقدية ومن ثم فإن هذا العامل يكون مسئول عن فشل قيام منطقة للعملة؛
- ✓ منع الدولة من استخدام السياسة النقدية الوطنية في التغلب على مشاكلها الخاصة التي تصادفها دون بقية الدول الأعضاء، ويعتبر هذا من أهم التحديات التي تواجه النظام النقدي الأوروبي.

المطلب الثاني: ميلاد العملة الأوروبية الموحدة.

إن اليورو كعملة موحدة لدول الاتحاد الأوروبي، وعملة دولية جديدة، عرفت مراحل عديدة سواء من ناحية الإصدار أو من ناحية وصولها لجيوب الأوروبيين وفي مقابل ذلك صادفها العديد من الصعوبات. يحاول من خلال هذا المطلب إبراز شكل و فئات اليورو وكذلك أنظمة إصداره مع التطرق للخطوات التنفيذية للانتقال من استعمال العملات الوطنية إلى استعمال العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" والصعوبات التي واجهت المرحلة الانتقالية.

الفرع الأول: شكل اليورو

"اليورو" هو اسم العملة الأوروبية المشتركة لبلدان الاتحاد الأوروبي، وقد تم تسجيله في هيئة القواعد والمعايير الدولية بهذا الاسم الذي سيعتمد كذلك بالنسبة لغيره من الكلمات المختصرة، ففي اجتماع القمة الأوروبية المنعقد في ديسمبر 1995 بمدير ناقش رؤساء الدول الأوروبية ما تم عرضه من أسماء مقترحة للعملة الأوروبية الجديدة وتم الموافقة على الاقتراح الألماني بتعديل اسم العملة الأوروبية من الايكو إلى اليورو¹.

قام المهندس الألماني "روبيركالينا" بوضع تصميمات للأوراق النقدية لليورو وعرضها على وزراء المالية للاتحاد الأوروبي، حيث اعتمد تصميم "اليورو" على مجموعة من الرسوم الهندسية يتم رسمها على الورقة النقدية والتي تشير في مجموعها العام إلى كل العصور التاريخية التي مرت بها الحضارة الأوروبية، لتعكس آمالها وطموحاتها وهذه الرسوم توجد في كل فئة من فئات اليورو².

وبعد أن تم الاتفاق على تسمية العملة الأوروبية الموحدة بـ "EURO" اعتمد الحرف الأول E كرمز تعبيرية عنها وهو الحرف الخامس من الأبجدية اليونانية "Epsilon" أي "€" المرتبطة بمهد الحضارة الأوروبية (حضارة الإغريق القدماء)، بالإضافة إلى أن حرف E هو الحرف الأول من كلمة "EUROP"،

¹: خالد رواق، مرجع سبق ذكره، ص 35.

²: محسن أحمد الخضير، مرجع سبق ذكره، ص 113.

الفصل الأول: عموميات حول الوحدة النقدية الأوروبية

ويتخلل الـ "€" خطان متوازيان يرمزان إلى الاستقرار ويرمزان إلى قوس وسهمان ينطلقان إلى مستقبل أفضل، وتكتب عبارة "اليورو" بكل من الأحرف اللاتينية هكذا "EUROP" وبالأحرف اليونانية هكذا "EYPO" للتعبير عن الارتباط بين الماضي والحاضر المستقر الوثاب إلى مستقبل أفضل، أحسن وأرقى.

لقد كان للاختيار الرمزي معنى ومغزى واضح وصريح، فالبيورو عند تصميمه لم تراخ فيه قواعد العملة الورقية والمعدنية والالكترونية فقط، بل تجاوزت هذه القواعد إلى أصول تحريك القواعد الاقتصادية والمالية، وبالتالي فإن ديناميكية الحركة في البيورو قد ظهرت وعكست نفسها فيما يلي¹:

- **اختيار الألوان:** بحيث أن كل لون منها بتدرجاته ما بين الفاتح والداكن يعطي انطباع محسوس ولموس بالحركة، وانطباع عام بأهمية الحركة والتحرك الواعي الذكي؛
- **اختيار الأشكال والرسوم:** يعطي تأكيد لعنصر الزمن والوقت الذي لا يتوقف عن الجريان والحركة، فالزمن لا تحده قيود، ولا يعرف التوقف والجمود، بل هو في حركة مستمرة متدفقة كتيار يحمل أثره وينتج تأثيره؛
- **اختيار الرموز:** لتعطي انطباع التنقلية الحضارية ما بين الحضارة القديمة العريقة وما بين الحضارات الحديثة بانفتاحها وفرصها التي تتيحها وتقدمها.

الفرع الثاني: فئات و أنظمة إصدار البيورو

لقد تم إصدار البيورو من خلال ثلاث أنظمة رئيسية هي:

النظام الأول: أوراق عملة نقدية

تم تصميم سبعة أوراق نقدية من فئة 5، 10، 20، 50، 100، 200، 500 بعملة البيورو وهي ذات ألوان مختلفة تتمثل على الترتيب في: الرمادي، الأحمر، الأزرق، البرتقالي، الأخضر، الأصفر والبنفسجي². كما أن لكل فئة من هذه الفئات شكل مختلف، حجم ومقاس مختلف أيضا بحيث تحمل على الوجه الأول رسومات هندسية ترجع إلى عصور مختلفة وخريطة لأوروبا الموحدة وصورة لعلم أوروبا الموحدة الشهير الذي يضم 12 نجمة صفراء في صورة دائرة أما الوجه الثاني فيحمل أعلام الدول الأعضاء مع وجود فراغ مخصص لوضع رمز وطني لكل دولة من الدول الأعضاء وهي بذلك تمكن الفرد العادي من التمييز بينها، سواء من حيث الحجم أو الشكل أو اللون، بالإضافة إلى فئات الورقة ذاتها، وبالتالي يمكن لضعاف النظر أيضا التعامل بها، خاصة وأن أوروبا تشهد ظاهرة تقدم العمر وكبار السن (متوسط عمر الفرد لا يتجاوز 95 سنة)، وهو ما يعني أن عدد كبير منهم من ضعاف النظر، وتكون وسيلة التمييز الرئيسية في هذه الحالة هي: الشكل، الحجم واللون³.

ويمكن توضيح حجم ولون كل فئة من فئات البيورو من خلال الجدول الموالي:

¹: المرجع نفسه، ص 114.

²: مغاوري شلبي علي، مرجع سبق ذكره، ص 28.

³: محسن أحمد الخضير، مرجع سبق ذكره، ص 111.

الفصل الأول: عموميات حول الوحدة النقدية الأوروبية

الجدول رقم (04): حجم وفئات الوحدة النقدية الأوروبية

اللون	الحجم	الفئة
رمادي	120 ملم × 62 ملم	5 يورو
أحمر	127 ملم × 67 ملم	10 يورو
أزرق	133 ملم × 72 ملم	20 يورو
برتقالي	140 ملم × 77 ملم	50 يورو
أخضر	147 ملم × 82 ملم	100 يورو
أصفر	153 ملم × 82 ملم	200 يورو
بنفسجي	160 ملم × 82 ملم	500 يورو

المصدر: خالد رواق، أثر أزمة الديون السيادية على واقع ومستقبل الوحدة النقدية الأوروبية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص 38.

يتم إصدار الأوراق النقدية مثل أي عملة ورقية أخرى في العالم، وتخضع لذات إجراءات الإصدار والطبع والترقيم والتسلسل الخاص بالورقة النقدية، وتحمل توقيعات محافظ البنك المركزي الأوروبي ويتابع البنك المركزي عمليات تداولها، وتستند العملة الورقية مثلها مثل باقي العملات الورقية في العالم إلى قوة القانون أي أنها ستكون ملزمة قانوناً، ويحكمها القانون، وهي بذلك تكون مقبولة في إبراء الذمم واستيفاء الحقوق استناداً لهذا القانون، وعند طرح اليورو كعملة ورقية ستحل محل العملات الأوروبية الخاصة بكل دولة من دول المجموعة وتلك العملات الأخيرة سيتم سحبها من التداول لأنها ببساطة سوف تفقد قوة إبرائها وعرضها القانوني، ولن تصبح قانونية ملزمة لأي متعامل بقبولها بعد انتهاء الفترة الانتقالية، وسيتم تحويل عرضها من العرض العام إلى العرض الخاص، حيث سيقصر التعامل عليها فقط على البنوك والمصارف التي تقوم بسحبها وإحلال اليورو محلها¹.

النظام الثاني: مسكوكات معدنية

تم إصدار القطع المعدنية في شكل ثمانية قطع هي فئات 1، 2، 5، 10، 20، 50 سنتاً وفئة 1 يورو، 2 يورو، ويتكون اليورو من 100 سنت².

فالقطع المعدنية أو العملات المساعدة، أو كما يطلق عليها بأشبه النقود، يتم إصدارها لتسهيل المعاملات وسداد للفروق، وفي نفس الوقت ذاته لكبح جماح التضخم والمحافظة على استقرار الأسعار، فهي عملات لازمة للتداول، ليس فقط للأفراد، ولكن وهو الأهم لمحات التوزيع، كما أنها لازمة للاقتناء حيث يقتنيها الأفراد وكذلك السياح الأجانب، كما يحتاجها النظام النقدي في التعامل لكونها معدنية، وبالتالي فإن قابليتها للتآكل محدودة، وقابليتها للتلف أيضاً محدودة، ويلاحظ أن النقود المعدنية لليورو تتشكل على النحو التالي³:

– **الوجه الأول:** ثابت في جميع الفئات والأحجام الخاصة بالعملة المعدنية وهو يحدد قيمة اليورو؛

¹: المرجع نفسه، ص 111.

²: مغاوري شلبي علي، مرجع سبق ذكره، ص 28.

³: محسن أحمد الخضير، مرجع سبق ذكره، ص 112.

الفصل الأول: عموميات حول الوحدة النقدية الأوروبية

- الوجه الثاني: شكل خاص بكل فئة من الفئات ويختلف من دولة إلى أخرى، ويحمل هذا الشكل طابعا محليا خاص بكل دولة من الدول الأعضاء.

وبالتالي يكون اليورو قد استطاع أن يجمع ما بين الطابع المحلي الصرف لكل دولة، وما بين الطابع القومي المحض للأمة الأوروبية. وتعتبر فرنسا أول الدول الأعضاء التي بدأت في سك اليورو، حيث بدأت ماكينة "بيساك" الشهيرة في فرنسا في سك القطع المعدنية لليورو¹.

النظام الثالث: إصدار اليورو الحسابي والبطاقات الائتمانية

على الرغم من أن هذا النظام الثالث، إلا أنه كان الأول في التطبيق والاستخدام وكان الأول من حيث الاتفاق عليه والإعداد له، وتطبيقه وتنفيذه منذ أول لحظة أطلق فيها اليورو، وكان هذا قمة الذكاء والتخطيط الجيد لتوفير مقومات نجاح اليورو وامتصاص أي آثار سلبية لم يؤخذ حسابها في الاعتبار، أو نجمت عن اعتبارات التعامل وعن حساسية، وقد تم استخدام اليورو الحسابي منذ 2001/01/01 في عمليات الدفع والسداد الإلكتروني والحسابي عن طريق ما يلي²:

- البطاقات الائتمانية؛
- الشبكات السياحية؛
- السندات الحكومية وسندات الشركات؛
- سندات الضرائب والمستحقات الحكومية؛
- سندات الديون المستقبلية وعمليات الخصم؛
- منح القروض الحكومية الدولية وكذلك المساعدات.

الفرع الثالث: المراحل الانتقالية في تنفيذ اليورو

تم الاتفاق بين الدول الأعضاء على ثلاث مراحل حتى يصل اليورو إلى جيوب الأوروبيين ويتم استخدامه في الحياة اليومية وهذه المراحل هي:

➤ المرحلة الأولى: من 1999/01/01 - 2001/12/31

من خلال هذه المرحلة تم إصدار قرارات جرى تنفيذها مع دخول اليورو رسميا في 1999/01/01 تمثلت أساسا في احتلال اليورو مكان الايكو العملة الحسابية على أساس 1 يورو = 1 ايكو تعتبر هذه المرحلة مرحلة تعريفية إعلامية تعتمد على المعايضة الطرفية، حيث يتم التعامل في "اليورو" حسابيا، ائتمانيا والكرونيا، ولكن الشركات والمؤسسات والبنوك والأفراد لهم حق فتح حسابات بـ "اليورو" وبالطبع يكون للمحلات والمتاجر حق إعلان أسعار خدماتها ومنتجاتها بـ "اليورو" إلى جانب العملات الوطنية، ويمكنها أيضا إصدار الفواتير "باليورو" وإمساك دفاترها المحاسبية وتلقي طلبات عملائها

¹: مغاوري شلبي علي، مرجع سبق ذكره، ص 29.

²: محسن أحمد الخضير، مرجع سبق ذكره، ص 113.

الفصل الأول: عموميات حول الوحدة النقدية الأوروبية

الإلكترونية عبر شبكة الأنترنت بـ "اليورو"، كما أن البورصات الأوروبية خلال هذه المرحلة شهدت معاملات حسابية تتم "باليورو"¹.

وقد تم خلال هذه المرحلة تحديد أسعار صرف عملات الدول الأعضاء مقابل اليورو وتثبيت كل منها بستة أرقام، حيث قومت كما يلي:

الجدول رقم (05): العملات الأوروبية مقومة باليورو خلال الفترة (1999-2002)

القيمة	اليورو مقابل عملات الدول المشاركة	القيمة	اليورو مقابل عملات الدول المشاركة
40.3399	الفرنك اللوكسمبورغي	40.3399	الفرنك البلجيكي
2.20371	الفلورين الهولندي	1.95583	المارك الألماني
13.7603	الثلين النمساوي	166.386	البيزيتا الإسبانية
5.94573	المارك الفنلندي	6.55957	الفرنك الفرنسي
0.78556	الجنيه الإيرلندي	200.482	الإسكودو البرتغالي
340.750	الدراخمة اليونانية	19.3627	الليرة الإيطالية

Source: banque centrale Européene, septembre, 2002, p 09.

إن الهدف الرئيسي من هذه المرحلة هو تحقيق ما يلي²:

- تحقيق وخلق العادة والاعتقاد على معاملات "اليورو"، وتحقيق الارتياح والقبول من جانب المتعاملين، وضمان عدم وجود أي رفض من جانب أي قوى معارضة لليورو؛
- تحقيق الترحيب الكامل باليورو، وإشاعة حالة من التفاؤل به، ومعالجة أي آثار عكسية قد تحدث لسبب أو لآخر، ومعالجة أي قوى إحباط لم يتم حسابها والاحتياط منها والتحوط ضدها؛
- تحقيق قدر مناسب من التفاؤل والتشويق والتطلع إلى مزيد من نجاحات الوحدة النقدية الأوروبية، وترقب طرح العملة الجديدة إلى سوق التداول النقدي، وضمان استمرارها.

➤ المرحلة الثانية: 2002/06/30 - 2002/01/01

يتم في أول يوم من هذه المرحلة، الأول من جانفي 2002، طرح الأوراق النقدية والقطع المعدنية لليورو وللتداول في الحياة اليومية للدول المشاركة، ويتم سحب القطع المعدنية والأوراق النقدية الوطنية لهذه الدول. فهي مرحلة بدء النظام المزدوج للتداول حيث يستخدم اليورو إلى جانب العملات المحلية في التداول النقدي بالنقود الورقية والنقود المعدنية، أي أن تصبح كل من الورقة النقدية والقطعة النقدية مكون رئيسي من مكونات المعروض النقدي، ومن النقود المتداولة في أيدي الأفراد، وبالتالي سيقوم الأفراد بالتخلص التدريجي من النقود المحلية، وإحلال اليورو محلها خلال تلك الفترة وهي فترة وجيزة ومحدودة، مدتها نصف سنة على الأكثر، فحسب ظروف كل دولة، وحسب ظروف الأوضاع النقدية في العالم وحسب قيام كل دولة بسحب ما

¹: المرجع نفسه، ص ص 25، 26.

²: المرجع نفسه، ص ص 26، 27.

الفصل الأول: عموميات حول الوحدة النقدية الأوروبية

هو متداول من عملاتها في الخارج واستبداله باليورو الجديد، فهي بمثابة فترة سماح تبدأ من 2002/01/01 وتنتهي بعد ستة شهور فقط أي في نهاية يوم 2002/06/30 على أقصى تقدير¹.

➤ المرحلة الثالثة: ابتداء من 2002/07/01

تعتبر هذه المرحلة مرحلة سيادة اليورو وإحلاله بالكامل في التعامل بجميع أشكاله النقدية والحسابية والإلكترونية، واستخدامه كعملة أوروبية وحيدة للدول الأعضاء في منطقة اليورو، حيث لا تنازعه عملة أخرى، ويصبح اليورو له السيادة المطلقة في إبراء الذمم وسداد المدفوعات، وتبدأ هذه المرحلة اعتباراً من 2002/07/01 وتستمر بشكل دائم، وتنتشر إلى باقي دول أوروبا وتتظم إليها بشكل تدريجي عندما تتوافر في اقتصادياتها مجموعة الشروط المسبقة التي اتفق عليها في معاهدة ماستريخت².

من هنا أصبح اليورو العملة الرسمية للدول الأعضاء في منطقة اليورو ليؤدي بذلك وظائف النقود المعروفة في الأدب الاقتصادي من حيث كونها وحدة للحساب، وسيط للتبادل، مخزن أو مستودع للقيمة وأداة لتسوية المدفوعات الآجلة، بحيث يصبح اليورو العملة الوحيدة الرسمية في التداول، وبالتالي تفقد العملات الوطنية للدول الأعضاء أي دور لها³.

الفرع الرابع: المشاكل التي واجهت ميلاد اليورو

لقد واجهت عملية الوحدة الاقتصادية الأوروبية العديد من المشاكل السياسية والاقتصادية خلال رحلتها الطويلة، ولكن الدول الأوروبية نجحت إلى حد كبير في التغلب على هذه المشاكل، وتحقيق درجة متقدمة من التكامل الاقتصادي تعتبر كمثال يحتذى به من قبل التكتلات الاقتصادية الأخرى في العالم، ومن ضمن المشاكل التي تواجه الوحدة الأوروبية تلك المشاكل التي تواجه العملة الأوروبية الموحدة، وأهم هذه المشاكل ما يلي⁴:

✓ التفاوت في مستويات الأداء الاقتصادي والسياسي لدول الاتحاد الأوروبي حيث اتضح التفاوت في الأداء الاقتصادي من خلال بقاء بعض الدول خارج نادي اليورو لأنها لم تفي بشروط العضوية في العملة الموحدة، أما التفاوت في الأداء السياسي فإنه يتضح من إخضاع التعامل الاقتصادي الأوروبي في بعض الأحيان للسياسة والعصبية القومية الضيقة التي بسببها فضل البريطانيون عدم قبول عضوية نادي اليورو، والتمهل في قبول الوحدة الاقتصادية والسياسية بسبب رغبتهم في الحفاظ على خصوصياتهم، وقد يؤدي عدم انضمام بريطانيا إلى اليورو للعديد من المشاكل بسبب النقل الاقتصادي والسياسي لبريطانيا؛

¹: مغاوري شلبي علي، مرجع سبق ذكره، ص 31.

²: محسن أحمد الخضير، مرجع سبق ذكره، ص ص 30، 31.

³: سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص 204.

⁴: مغاوري شلبي علي، مرجع سبق ذكره، ص 47، 49.

الفصل الأول: عموميات حول الوحدة النقدية الأوروبية

- ✓ وجود تقلبات حادة في سعر صرف اليورو مقابل الدولار، وهو ما يخلق ضغوط على منطقة اليورو خاصة في مجال تعاونها في السياسات الاقتصادية مع الو.م.أ، وهو مجال يسعى مسؤولوا المفوضية الأوروبية إلى تطويره بوصفه أثرا خارجيا للوحدة النقدية الأوروبية؛
- ✓ وجود عدم اتفاق يصل إلى حد الإجماع بين توجهات دول الاتحاد الأوروبي بشأن اليورو، وخاصة بين فرنسا وألمانيا حيث ترى فرنسا القيام بإدارة سعر صرف اليورو للتدخل فيه وقت اللزوم، ولكن ألمانيا تفضل أن يكون سعر صرف اليورو حرا دون تدخل؛
- ✓ وجود اختلاف في نظم الضرائب المتبعة في الدول الأوروبية، وفي حالة استخدام اليورو يصبح هناك حتمية لقيام الدول الأعضاء بمراجعة نظمها الضريبية ليس بغرض تطبيق نظام ضريبي موحد، ولكن لتجنب لجوء بعض الصناعات إلى الهجرة من الدول عالية الضرائب إلى الدول منخفضة الضرائب داخل الاتحاد الأوروبي مما قد يؤدي إلى خلل في الهياكل الاقتصادية للدول الأعضاء؛
- ✓ وجود تخوف بين الدول الأعضاء من أن الوحدة الأوروبية سوف تصرف انتباه حكومات الدول الأعضاء عن متابعة الإصلاحات الاقتصادية والإجراءات التي بدأتها على المستوى الداخلي وخاصة بالنسبة لتحرير أسواق المال، وبالتالي سوف تتأثر معدلات النمو وتضعف إمكانية إيجاد فرص عمل جديدة، قد تؤدي الوحدة النقدية الأوروبية إلى زيادة الهجرة بين الدول الأعضاء مما يزيد من معدلات البطالة في بعض الدول، فمن خلال اليورو سوف يسهل المقارنة بين مستويات الرواتب والأجور المرتفعة في دولة مثل ألمانيا ونظيراتها المنخفضة في دولة أخرى مثل اسبانيا والبرتغال، وهو ما يشجع على الهجرة إلى ألمانيا مما يؤدي إلى فقدان بعض الألمان لوظائفهم؛
- ✓ التخوف من الميلاد الضعيف لليورو، وذلك بسبب العديد من العوامل منها المشاكل السابق ذكرها إلى جانب الصعوبات التي سوف يواجهها اليورو مقابل الدولار وخاصة في البداية وهذا جعل هناك العديد من الأصوات تنادي تأجيل موعد البدء بالعمل باليورو، وتعديل شروط الانضمام إلى الوحدة النقدية الأوروبية بسبب أن تحقيق هذه الشروط يتم على حساب الشعوب الأوروبية، وذلك بفرض مزيد من الضرائب أو تخفيض الموازنة العامة أو اتباع برامج اقتصادية تقشفية.
- رغم هذه المشاكل إلا أن العمل باليورو مع بداية عام 1999 أصبح مؤكد وذلك بعد التوقيع على معاهدة الاستقرار في جوان 1997 في أمستردام والتي نصت على معاقبة الدول التي لا تفي بشروط الوحدة النقدية الأوروبية كما سبق الإشارة إلى ذلك، إلى جانب هذا هناك قناعة لدى شعوب معظم الدول الأوروبية ومنها المعارضة لموعد العمل باليورو، بأنه لا يمكن تحقيق حلم أوروبا الموحدة بدون عملة موحدة، وأن هذه العملة الموحدة هي الضمان الوحيد لقوة النظام النقدي الأوروبي، وخاصة أمام الدولار الأمريكي.

الفصل الأول: عموميات حول الوحدة النقدية الأوروبية

المطلب الثالث: تسيير العملة الأوروبية الموحدة

نصت اتفاقية ماسترخيت على إيجاد العديد من المؤسسات التي تتولى إنجاز الوحدة النقدية وعلى رأسها النظام الأوروبي للبنوك المركزية، والذي يضم كل البنوك المركزية للدول الأعضاء، بالإضافة للبنك المركزي الأوروبي الذي يتشكل مجلس إدارته من مجلسين أحدهما تنفيذي والآخر مجلس المحافظين، وتتاط لهذا البنك مهمة تفعيل "اليورو" وإدارة العمليات المالية المختلفة، كما يفترض أن يكون البنك المركزي هو الجهة الرسمية المنوط بها أن تقوم بذلك. ويحاول خلال هذا المطلب التعرف على هذه المؤسسات ومراحل تطورها وكذا السياسة المنتهجة لنظام اليورو.

الفرع الأول: تطور النظام الأوروبي للبنوك المركزية

مر تطور النظام الأوروبي للبنوك المركزية بمراحل يمكن الإشارة إليها فيما يلي:

• المرحلة الأولى: معهد النقد الأوروبي (المؤسسة النقدية الأوروبية)

خلال هذه المرحلة تم تأسيس المؤسسة النقدية الأوروبية وكان ذلك عام 1994 بمدينة فرانكفورت الألمانية، وفي اليوم الأول من جانفي 1999 تم دخوله الفعلي أرض الميدان وممارسة نشاطاته رسميا، فهي بمثابة خطوة تمهيدية للوصول إلى الوحدة النقدية الأوروبية¹.

كان من العناصر المهمة ضمن التفويض الممنوح للمؤسسة النقدية الأوروبية، وضع إطار عمل للسياسة النقدية التي يتبعها "النظام الأوروبي للبنوك المركزية" الذي يتكون من البنك المركزي الأوروبي والبنوك المركزية الوطنية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وكان دور المؤسسة النقدية الأوروبية استشاريا في الأساس، ففي حالة التوصل إلى توافق آراء فإنها تقدم توصيات يأخذ بها مجلس إدارة البنك المركزي الأوروبي، أما في حالة عدم التوصل لتوافق الآراء كان دور المؤسسة النقدية الأوروبية يقتصر على تحديد القضايا المهمة وتوضيحها وإعداد قائمة من الخيارات ليختار منها البنك المركزي الأوروبي، بالإضافة إلى ذلك تنحصر المهام المناطة بمؤسسة النقد الأوروبية كما نصت عليها معاهدة ماسترخيت بما يلي²:

- وضع السياسات النقدية والمالية؛

- تحديد أسعار الصرف؛

- التحضير لإصدار العملة الأوروبية؛

- تحديد القواعد المنظمة لعمليات النظام الأوروبي للبنوك المركزية؛

- التأكيد على سهولة التعامل فيما بين الدول الأعضاء فيما بعد.

وقد حققت المؤسسة النقدية منذ إنشائها حتى عام 1997 مساحة كبيرة من الأرضية المشتركة للاتفاق، وجسدت مطبوعاتها الإطار المقترح للسياسة النقدية بدرجة معقولة من التفصيل واستطاعت المؤسسة أيضا

¹: نجاة لخضاري، مرجع سبق ذكره، ص 55.

²: مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 78.

الفصل الأول: عموميات حول الوحدة النقدية الأوروبية

توسيع مجالات توافق الآراء ومتابعة العمل الفني المهم وزاد أسلوبها الحريص والمتوازن من شفافية ومصداقية عملية التوحيد.

وتجدر الإشارة إلى أن مؤسسة النقد الأوروبية لن تكون مسؤولة عن رسم وتنفيذ السياسة النقدية لدول المجموعة حيث أن كل بنك من البنوك المركزية في دول المجموعة سوف يستمر خلال المرحلة الثانية في تنفيذ سياسة نقدية مستقلة¹.

المرحلة الثانية: النظام الأوروبي للبنوك المركزية

لقد وضعت المرحلة الثانية من اتفاقية ماسترخيت خطوات تأسيس النظام الأوروبي للبنوك المركزية والذي بدأ في جانفي 1999، حيث حل البنك المركزي الأوروبي محل مؤسسة النقد الدولية.

بالإضافة للصلاحيات التي يتمتع بها أي بنك مركزي آخر كتطبيق القرارات المتعلقة بالسياسة النقدية لمنطقة اليورو وإدارة الاحتياطات النقدية والإشراف على سك القطع النقدية والعمل على تعزيز نظام الدفع الذي يتيح نقل رؤوس الأموال عبر الحدود في كافة مناطق اليورو.

ويضم النظام الأوروبي للبنوك المركزية كل البنوك المركزية للدول الأوروبية المشاركة في الوحدة النقدية، وكذلك البنك المركزي الأوروبي، وقد حددت هذه الاتفاقية مهام هذا النظام في الآتي²:

- رسم وتنفيذ السياسة النقدية للاتحاد الأوروبي؛
- الإشراف على الاحتياطات الرسمية من النقد الأجنبي، وتحديد كيفية إدارة هذه الاحتياطات وتوظيفها؛
- وضع الضوابط التي تحافظ على الاستقرار المالي في دول الاتحاد الأوروبي؛
- إصدار أوراق البنكنوت، وسك الوحدات المعدنية لليورو؛
- وضع وتنفيذ معايير الرقابة على المؤسسات الانتمانية في الاتحاد الأوروبي؛
- العمل على تدعيم موازين مدفوعات الدول الأعضاء وسياستها الاقتصادية بما يحقق أهدافها التنموية.

الفرع الثاني: البنك المركزي الأوروبي

بدأ البنك المركزي الأوروبي عمله فعلياً في جانفي 1999 بعد أن اتفقت الدول الأعضاء على نظام عمل هذا البنك في ماي 1998، ويقع مقر البنك في مدينة فرانكفورت الألمانية، حيث يوجد البنك المركزي الألماني "البوندسبانك" أشهر البنوك المركزية في الدول الأوروبية، ويعد البنك المركزي الأوروبي بمثابة السلطة النقدية الموحدة للاتحاد الأوروبي التي تحدد السياسة النقدية واجبة التطبيق في الدول الأعضاء، وتعمل على الحد من الازدواجية في السياسات النقدية المطبقة في هذه الدول، بحيث يؤدي هذا التنسيق بين السياسات النقدية التي تحقيق استقرار لأسعار صرف اليورو أمام العملات الأخرى في الأسواق النقدية³. كما

¹: أمال قحايرية، الوحدة النقدية الأوروبية _ الإشكاليات والآثار على المديونية الخارجية لدول الجنوب _، أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص 89.

²: مغاوري شلبي علي، مرجع سبق ذكره، ص 32.

³: المرجع نفسه، ص 34.

الفصل الأول: عموميات حول الوحدة النقدية الأوروبية

يعتبر البنك المركزي الأوروبي البنك المركزي الأكبر في العالم، وهو أكثر استقلالية من بنك الاحتياط الفيدرالي في الولايات المتحدة¹.

وتمثل حصص مساهمة الدول الأعضاء في البنك المركزي الأوروبي كما يلي:

الجدول رقم (06): حصة مساهمة الدول الأعضاء في البنك المركزي الأوروبي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:

الدولة	النسبة	الدولة	النسبة	الدولة	النسبة
النمسا	2.3	ألمانيا	22.95	هولندا	4.25
بلجيكا	2.9	اليونان	2.3	البرتغال	2.25
الدانمارك	1.55	ايرلندا	0.95	اسبانيا	9.3
فنلندا	1.35	ايطاليا	15.8	السويد	2.35
فرنسا	16.2	لوكسمبورغ	0.15	انجلترا	15.6

المصدر: مغاوري شبلي علي، اليورو الآثار على البلدان العربية والعالم، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2000، ص 157.

إن دور البنك المركزي الأوروبي لا يقتصر فقط على إدارة السياسة النقدية داخل الحدود التي ترسمها منطقة اليورو، بل يمتد نشاطه إلى أبعد من ذلك، إذ عليه أن يعمل على تجنب حدوث أيك آثار سلبية تنشأ نتيجة عدم تناسق السياسات الاقتصادية بين الدول أعضاء منطقة اليورو والدول التي لم تدخل بعد منطقة اليورو، وفي مجال تحديد وظائف البنك المركزي الأوروبي فإنه يمكن القول بأن هذا البنك يتولى تنفيذ المهام التالية²:

- ✓ إدارة السياسة النقدية لدول منطقة اليورو والمحافظة على استقرار الأسعار والتنسيق بين هذه السياسة الموحدة والسياسات المالية للدول الأعضاء؛
- ✓ السيطرة والمحافظة على معدلات التضخم عند النسب المتفق عليها من خلال استخدام آليات معدلات الفائدة أو التأثير التدريجي على مستويات المعروض النقدي؛
- ✓ التركيز على تحقيق الاستقرار في القيمة الداخلية والخارجية للعملة، والذي يعد من أهم المؤشرات الدالة على استقلال البنك عن حكومات الدول الأعضاء؛
- ✓ رسم السياسة الائتمانية للدول الأوروبية الأعضاء في منطقة اليورو ووضع السياسات الخاصة بإدارة الدين العام لتلك الدول، وتحديد معدلات الفائدة قصيرة الأجل فيها؛
- ✓ مساندة ودعم السياسات الاقتصادية العامة للدول الأعضاء طالما أنها تتفق مع الهدف الرئيسي للبنك وهو تحقيق استقرار الأسعار؛

¹: وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، 2001، ص 510.

²: سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص ص 191، 192.

الفصل الأول: عموميات حول الوحدة النقدية الأوروبية

✓ تولى عملية إصدار الفئات المختلفة للعملة الأوروبية الموحدة "اليورو" وتداولها وإدارة المعروض النقدي منها، وكذلك اتخاذ الإجراءات اللازمة لطباعة وسك العملة واستبدال العملات الأوروبية للدول الأعضاء إلى عملة اليورو.

ويتكون البنك المركزي الأوروبي من ثلاث هيئات هي:

• **مجلس المحافظين:** وهو المجلس الذي يطلق عليه في بعض الأحيان "المجلس الحاكم" ويتكون من محافظي البنوك المركزية الوطنية للدول الأعضاء لمنطقة اليورو والمجلس التنفيذي للبنك، ويرأس مجلس المحافظين رئيس البنك المركزي الأوروبي والذي منحه معاهدة ماستريخت العديد من الصلاحيات وهذا من أجل تفعيل دور البنك المركزي الأوروبي في إدارة السياسة النقدية الأوروبية، وتمكن استخلاص هذه الصلاحيات فيما يلي¹:

- يمنح رئيس البنك المركزي الأوروبي الحق في حضور اجتماعات مجلس وزراء الاقتصاد والمالية الأوروبي، والذي يتكون من وزراء الاقتصاد والمالية لدول الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر، مما يؤكد على توافر عنصر التنسيق بين السلطات المالية والنقدية بشكل يضمن معه توافق السياسات الاقتصادية الكلية داخل دول الاتحاد، أما بالنسبة لسلطات المجلس فهي لا تتعدى إبداء مقترحات فيما يتعلق بالسياسة النقدية؛ - يشترط دعوة رئيس البنك المركزي الأوروبي لحضور اجتماعات مجلس المحافظين في حالة مناقشة المجلس الأمور المتعلقة بالأهداف والمهام الخاصة بالنظام الأوروبي للبنوك المركزية، ويتم عرض التقرير السنوي للبنك على مجلس المحافظين والبرلمان الأوروبي، ويقوم كل عضو من أعضاء المجلس التنفيذي بالإشراف على بعض عمليات البنك المركزي الأوروبي.

خلال قمة بروكسل في ماي 1998 حدث خلاف بين الدول الأعضاء حول شغل منصب رئيس البنك المركزي الأوروبي، وخاصة بين فرنسا وألمانيا حيث أصرت فرنسا على أن يشغل هذا المنصب رئيس البنك المركزي "كلود تريشي" أما بقية الدول الأعضاء بزعامة ألمانيا فقد أصرت على تعيين رئيس مؤسسة النقد الأوروبية "ويم ديزنبرج" وبعد جلسة ساخنة من المفاوضات تم الاتفاق على حل وسط وهو تجزئة الرئاسة الأولى للبنك المركزي الأوروبي بين المترشحين السابقين حيث يتم تعيين رئيس مؤسسة النقد الأوروبية لرئاسة البنك المركزي الأوروبي لمدة ثماني سنوات بشكل رسمي ولكن تم اعتبار هذا التعيين تعييننا مشروطاً بالتعهد الشفوي من قبل "ويم ديزنبرج" بترك منصبه للمرشح الفرنسي بعد مرور أربع سنوات من بداية عمل البنك المركزي الأوروبي، أي في النصف الثاني من عام 2002، وبذلك أصبح رئيس البنك المركزي الأوروبي هو "ويم ديزنبرج"².

¹: المرجع نفسه، ص 195.

²: مغاوري شلبي علي، مرجع سبق ذكره، ص ص 34، 35.

الفصل الأول: عموميات حول الوحدة النقدية الأوروبية

- **المجلس التنفيذي:** يقوم هذا المجلس بتنفيذ السياسة النقدية التي يقرها مجلس المحافظين للبنك المركزي الأوروبي، ومتابعة أداء البنوك المركزية الوطنية للدول الأعضاء، فضلا عن قيامه بمتابعة الأمور الإدارية واليومية اللازمة لعمل النظام الأوروبي للبنوك المركزية¹.
- يتكون المجلس التنفيذي من ستة أعضاء، رئيس البنك المركزي الأوروبي ونائب الرئيس وأربعة أعضاء آخرين ممن لديهم الخبرة في المجال المصرفي وإدارة السياسات النقدية.
- **الجمعية العامة:** وهي الجمعية التي تتكون من رئيس البنك المركزي الأوروبي ونائبه ومحافظي البنوك المركزية للدول غير الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي، وتتولى الجمعية القيام بالمهام التالية²:
 - تحضير التقارير السنوية والربع سنوية للبنك المركزي الأوروبي والموازنات المجمع للجهز المصرفي؛
 - توفير البيانات الإحصائية والاقتصادية للنظام الأوروبي للبنوك المركزية؛
 - متابعة الأمور الإدارية للبنك المركزي الأوروبي فيما يتعلق بالتعيينات والشروط الواجب استيفائها لكل وظيفة في البنك؛
 - التنسيق بين الدول الأعضاء في منطقة اليورو والدول غير الأعضاء فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية لهذه الدول.

وفي ضوء ذلك يمكن القول أن مسؤولية مجلس المحافظين تتعلق برسم وصياغة السياسة النقدية لدول منطقة اليورو، بينما يقوم المجلس التنفيذي بمتابعة تنفيذ تلك السياسة أما الجمعية العامة فهي حلقة الوصل بين الدول أعضاء منطقة اليورو والدول التي لم تنضم إلى العضوية من حيث تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية فيما بينهم والسعي نحو المحافظة على استقرار معدلات الصرف بين اليورو وعملات الدول الأوروبية التي مازالت خارج الاتحاد النقدي.

الفرع الثالث: السياسة النقدية الموحدة لنظام اليورو

يقضي النظام الأوروبي للبنوك المركزية بضرورة انتهاج البنك المركزي الأوروبي والبنوك المركزية الوطنية لسياسة نقدية إقليمية فعالة تغطي منطقة اليورو، بحيث يقوم البنك المركزي الأوروبي باتخاذ القرارات الخاصة بالسياسة النقدية الأوروبية، في حين تلتزم البنوك المركزية الوطنية بتنفيذ هذه السياسة والقرارات الصادرة من البنك المركزي الأوروبي لتنفيذها.

➤ أهداف السياسة النقدية

لقد صاغت معاهدة ماسترخيت أهدافا واضحة للسياسة النقدية الأوروبية وألزامت البنك المركزي الأوروبي بالعمل على تحقيقها داخل منطقة اليورو وفيما يلي هذه الأهداف:

¹: سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص 196.

²: المرجع نفسه، ص 196.

الفصل الأول: عموميات حول الوحدة النقدية الأوروبية

• استقرار الأسعار داخل منطقة اليورو، وتدعيم السياسة الاقتصادية العامة للاتحاد الأوروبي دون الإخلال بهدف الاستقرار وتعطي السياسة النقدية لنظام اليورو الأولوية لاستقرار الأسعار لاعتباره أهم الشروط اللازمة لتعزيز النمو المتواصل للإنتاج وخلق مزيد من فرص العمل وتحقيق مستوى معيشي مرتفع في دول الاتحاد الأوروبي، وبالتالي يلاحظ أن إستراتيجية السياسة النقدية لنظام اليورو موجهة بالأساس نحو الاستقرار، وقد قدم مجلس المحافظين تعريفاً كمياً لاستقرار الأسعار حيث عرفه على أنه "تحقيق زيادة سنوية في الرقم القياسي المنسق لأسعار المستهلك بالنسبة لمنطقة اليورو يقل عن 2%¹، ومن الملاحظ أن هذا التعريف يوافق على ارتفاع الأسعار ولكن بنسبة محددة، وبالتالي يمكن القول أن السياسة النقدية لنظام اليورو تنظر إلى الانكماش على أنه لا يتفق مع أهداف الاستقرار الاقتصادي وبالتالي هذا يعكس تخوف الاتحاد الأوروبي من الوقوع في فخ السيولة بحيث تصبح الأسعار لا تستجيب لزيادة عرض النقود.

وقد أعلن مجلس المحافظين في البنك المركزي الأوروبي أيضاً أنه يجب على السياسة النقدية في الاتحاد الأوروبي أن تحافظ على استقرار الأسعار في الأجل المتوسط وليس في الأجل الطويل فقط، ولذلك فإن السياسة النقدية لنظام اليورو لن يتم تعديلها في حالة التغيرات غير المتكررة في مستويات الأسعار أو في معدلات التضخم ولتحقيق إستراتيجية السياسة النقدية لنظام اليورو فإن السياسة النقدية سوف تركز على عنصرين أساسيين هما²:

- **النقود:** حيث يستند إليها دورا بارزا في هذا الصدد وذلك انطلاقاً من أن التضخم ظاهرة نقدية على الأقل في الأجل الطويل، ولذلك فإن مجلس المحافظين قد وضع ضوابط لعملية التوسع النقدي تتفق مع المحافظة على استقرار الأسعار وينسجم مع تحقيق معدل نمو مناسب للإنتاج؛

- **بعض المؤشرات الاقتصادية والمالية:** ومن أهمها سعر الفائدة طويلة الأجل ومنحنى العائد ومؤشرات ثقة المستهلكين ودوائر الأعمال، الأجور، تكلفة وحدة العمل وأسعار استيراد السلع، وهذه المؤشرات سوف يستخدمها مجلس المحافظين في إجراء تقييم مبنى على أساس واسع للمخاطر التي تواجه استقرار الأسعار، وسوف يتم إجراء هذا التقييم بصفة دائمة وبصورة حقيقية مع مراعاة أي أخطاء في البيانات بسبب حداثة نظام إحصائيات منطقة اليورو وعدم انسجام البيانات من المصادر الوطنية.

• التنسيق بين السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف وذلك من خلال العمل على التحديد الدقيق لمجموعة العلاقات التي تربط بين السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف، فالسياسة الأولى تتعامل مع المتغيرات النقدية الداخلية، في حين نجد أن سياسة الصرف تتعامل مع المتغيرات النقدية الخارجية، وتثير هذه النقطة قضية التنسيق الحتمي والضروري بين دور السياسة النقدية في الحفاظ على القيمة الداخلية للعملة الأوروبية الموحدة، ودور سياسة سعر الصرف في الحفاظ على القيمة الخارجية لهذه العملة. فلا بد من التنسيق بين هاتين السياستين على نحو يساهم بشكل فعال في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية، والتي

¹: مغاوري شلبي علي، مرجع سبق ذكره، ص 30، 31.

²: المرجع نفسه، ص 31.

الفصل الأول: عموميات حول الوحدة النقدية الأوروبية

يقع في مقدمتها تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسعي نحو تحقيق التوازن الاقتصادي العام بشقيه الداخلي والخارجي¹.

➤ أدوات السياسة النقدية

يعكس تصميم الأدوات النقدية للاتحاد النقدي والاقتصادي والأوروبي رغبة الاتحاد الأوروبي في اللامركزية، البنوك المركزية الوطنية تحتفظ بدور مهم في تنفيذ السياسة النقدية، ويتخذ مجلس إدارة البنك المركزي الأوروبي القرارات الخاصة بتنفيذ السياسة، وقد تم وضع إطار السياسة النقدية الأوروبية بحيث تقوم على مجموعة من الأدوات هي كما يلي:

- **عمليات السوق المفتوحة:** هي الأداة الرئيسية في النظام، بحيث توجه أسعار الفائدة، وتوفر السيولة للنظام المالي، مقابل ضمانات ملائمة وتجسد عمليات السوق المفتوحة لامركزية النظام من خلال اعتماده على البنوك الوطنية في تنفيذ عمليات السوق المفتوحة في ظل توجيهات البنك المركزي الأوروبي من خلال عمليات منتظمة يمكن أن تحدث على مسافات زمنية محددة سلفاً، وعمليات تصحيحية للسوق المفتوحة تبعا للتطورات في السيولة قصيرة الأجل²؛
- **التسهيلات الدائمة:** وهي التسهيلات التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الذاتي لمنطقة اليورو وتخفيف نقص السيولة أو عدم الاستقرار في أسعار الفائدة، وتقسّم هذه التسهيلات إلى تسهيلات "تسهيل لومبارد"، وتستطيع البنوك من خلاله الحصول على السيولة بصورة فورية والتسهيل الآخر هو "تسهيل الإيداع" وتقوم البنوك منة خلاله بإيداع فوائضها فيه بصورة فورية، ويلعب تسهيلات لومبارد والإيداع دوراً أساسياً في تحديد حدود سعر الفائدة في السوق، ومن خلالهما يمكن الحد من تقلبات سعر الفائدة³؛
- **شروط الاحتياطي:** إن وجود اشتراطات الاحتياطي من شأنه تعزيز السيولة اليومية للبنوك المشاركة في النظام الأوروبي للبنوك المركزية الخاضعة لهذه الاشتراطات استناداً إلى ميزانيتها آخر الشهر، حيث ستساهم هذه الاشتراطات في إيجاد أسعار فائدة أكثر استقراراً في سوق المال من خلال تأمين طلب هيكلي ملائم على البنك المركزي الأوروبي عن طريق تضيق نسبة احتياطي تقدر بـ 02% على التزامات المؤسسات الائتمانية⁴؛
- **نظام المدفوعات الأوروبي:** وهو نظام الدفع الخاص بالبنوك المركزية الأوروبية والذي يبدأ العمل به مع بداية عام 1999. ويعتبر هذا النظام عبر الحدود عنصراً أساسياً في السياسة النقدية الأوروبية، حيث يساهم في خلق وتطوير نظام مستقر وآمن للمدفوعات في أوروبا الموحدة، يربط أسواق النقد

¹: سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص 200.

²: أمال قحايرية، مرجع سبق ذكره، ص 98.

³: مغاوري شلبي علي، مرجع سبق ذكره، ص 44.

⁴: أمال قحايرية، مرجع سبق ذكره، ص 98.

الفصل الأول: عموميات حول الوحدة النقدية الأوروبية

المحلية بصورة فورية بحيث يضمن استقرار سعر اليورو وسعر الفائدة عليه، ويقوم نظام المدفوعات الأوروبي بربط أنظمة المدفوعات في الدول الأعضاء من خلال شبكة واحدة حيث يقوم هذا النظام على محورين: المحور الأول وهو النظام الوطني للتسوية الإجمالية في كل الدول الأعضاء، والمحور الثاني وهو النظام الذي يربط بين الأنظمة الوطنية والذي يكون استخدامه إجباريا لكل العمليات النقدية في الاتحاد النقدي الأوروبي¹.

➤ تحديات السياسة النقدية لنظام اليورو:

بعد أن تم وضع إستراتيجية للسياسة النقدية لنظام اليورو وتحديد آلياتها وكيفية تنفيذها، فإن نجاح هذه السياسة يرتبط بتحقيق عدد من المهام وذلك لتحقيق الاستقرار لنظام اليورو، وهذه المهام تسعى في المقام الأول إلى أن ينجح رسمي السياسة الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي في تحقيق توليفة ملائمة من السياسات الوطنية والسياسة الموحدة تحقق النمو والاستقرار، وأهم هذه المهام ما يلي²:

• أن يتم تجنب حدوث أي صدمات اقتصادية في الدول الأعضاء في نادي اليورو وذلك أهم شرط من شروط نجاح منطقة العملة المثلثي حيث أن الانسجام يكون بين عملة واحدة وسياسة نقدية واحدة، ولذلك سوف يكون تركيز السياسة النقدية لنظام اليورو على تطورات الأسعار في منطقة اليورو ككل، وبناء عليها يتم اتخاذ الإجراءات التي تحقق الاستقرار، ولكن إذا تعرضت دولة معينة من دول اليورو لصدمة اقتصادية فإن السياسة النقدية الموحدة ستكون عديمة الفعالية في علاج مثل هذه المشكلة، وسوف يكون من المناسب علاج مثل هذه المشكلة الفردية لدولة من الدول الأعضاء عن طريق اللجوء إلى السياسة المالية الوطنية التي ستظل إلى حد كبير في يد السلطات الوطنية، وهذه السياسة المالية يمكن أن تؤدي إلى الحد من هذه الصدمات ووقف انتقال العدوى إلى بقية الدول الأعضاء ولكن الأمر سوف يحتاج إلى الدعم من بقية الدول الأعضاء لهذه السياسة؛

• أن تقدم السياسات المالية الوطنية في الدول الأعضاء في اليورو الدعم المطلق للسياسة النقدية الموحدة لنظام اليورو في المحافظة على الاستقرار الاقتصادي وفي حالة حدوث ذلك فإنه سيحقق مصداقية للسياسة النقدية الموحدة لنظام اليورو، ويمنع حدوث أي ضغوط تضخمية غير مرغوب فيها، ويلعب ميثاق الاستقرار والنمو الذي وقعت عليه الدول الأعضاء دورا هاما في هذا المجال، حيث يضمن أن تستمر الدول الأعضاء في تحقيق المستوى المطلوب من المؤشرات الاقتصادية المختلفة التي تحقق الاستقرار، وفي حالة تجاوز هذه المؤشرات المستوى المطلوب، فإن هناك غرامة مالية تتحملها الدولة كنسبة من ناتجها الإجمالي؛

• أن تدعم السياسة النقدية الموحدة لنظام اليورو أهداف النمو وإيجاد فرص العمل في الأجل الطويل مع المحافظة على استقرار الأسعار وعلى أقل تقدير أن تحافظ على مستويات النمو دون زيادة أو نقصان

¹: مغاوري شلبي علي، مرجع سبق ذكره، ص ص 44، 45.

²: المرجع نفسه، ص ص 46، 47.

الفصل الأول: عموميات حول الوحدة النقدية الأوروبية

بشرط عدم تعرض أسعار للاهتزاز، وكذلك لا بد أن تساهم السياسة في تخفيف حدة البطالة في الدول الأعضاء.

المبحث الثالث: آثار العملة الأوروبية الموحدة

لاشك أن مؤيدي ومعارضى الوحدة النقدية لأوروبا يتبارون في إبراز مزايا وعيوب العملة الأوروبية الموحدة، ومدى تأثيرها على أداء الاقتصاد الأوروبي، ورغم تعارض الآراء إلا أن كل رأي له مبرراته الاقتصادية، فمن خلال هذا المبحث سنستعرض بعض آثار العملة الأوروبية الموحدة على الاقتصاد الأوروبي والعالم.

المطلب الأول: آثار العملة الأوروبية الموحدة على الدول الأوروبية

مسيرة أوروبا التوحيدية انطوت على عدة توضيحات شكلت حجر الأساس والتي توجت بالاستخدام البنكي لعملة موحدة "اليورو"، والذي ترك الكثير من المخاطر التي تهدد استقرار هذه الوحدة في بلدان القارة وبلدان اليورو بخاصة، لكننا سنحاول تبيان الجوانب الايجابية أولاً لننتقل بعد ذلك إلى دراسة الجوانب السلبية منه.

الفرع الأول: الآثار الايجابية للعملة الأوروبية الموحدة على الدول الأوروبية

يؤدي اليورو إلى تحقيق العديد من المزايا للدول الأعضاء وذلك في العديد من المجالات الاقتصادية، وإن هذه المزايا تكون أيضاً على مستوى اقتصاديات الدول الأعضاء، وعلى المستوى الكلي للاتحاد الأوروبي وأهم هذه النقاط الايجابية ما يلي¹:

- يؤدي دخول معظم دول الاتحاد الأوروبي إلى عضوية اليورو إلى الدفع في اتجاه مزيد من الإصلاحات الاقتصادية، وإعادة الهيكلة في هذه الدول، وإن هذه الإصلاحات أدت إلى خلق ظروف مواتية لنمو العديد من القطاعات الاقتصادية، وخلق جو من المنافسة الاقتصادية الايجابية؛
- يوفر اليورو عملة قوية أوروبية قد تكون في قوة الدولار الأمريكي أو أكثر، وذلك استناداً إلى العديد من المعطيات مثل انخفاض معدلات التضخم، وتدني عجز الموازنات العامة في بلدان نادي اليورو، وذلك لأن هذه العملة تعكس المركز الاقتصادي للدول الأوروبية المشاركة فيها؛
- إن اعتماد اليورو في التعامل داخل أوروبا يشكل خطوة أساسية نحو توحيد أسواق العمل بين بلدان الاتحاد الأوروبي، وإن هذا يخلق المزيد من فرص العمل الجديدة في الأجل الطويل، وذلك لأن وجود عملة أوروبية موحدة يلغي تكاليف التحويل بين العملات الوطنية كما يسهل عملية انتقال رؤوس الأموال، ويلغي ضرورة الاحتفاظ باحتياطات كبيرة من العملات الصعبة أو الدولار لتسوية المدفوعات الخارجية، كما أن تحقيق دول نادي اليورو لشروط الإنضمام يحقق تقارب في الأداء الاقتصادي بين هذه الدول مما يؤدي إلى تشجيع حركة رأس المال، وزيادة الاستثمارات والنمو وخلق مزيد من فرص العمل؛

¹: المرجع نفسه، ص 53، 58.

الفصل الأول: عموميات حول الوحدة النقدية الأوروبية

- اعتماد اليورو فتح الحدود بين الدول الأوروبية وزاد من حدة المنافسة بينها، واختلفت القطاعات التي تستفيد من هذه المنافسة من دولة لأخرى حسب المزايا النسبية والتنافسية التي تتمتع بها كل دولة من الدول الأعضاء، حيث أنه باعتماد اليورو تحسنت المراكز التنافسية لهذه القطاعات وقويت مكانتها في الأسواق الأوروبية وهذا ما أدى إلى إعادة التخصص وتقسيم العمل داخل الاتحاد الأوروبي؛
- يعمل اليورو على زيادة القوة الشرائية لدى مستخدميه من الأفراد والمؤسسات وذلك لأن تحديد أسعار السلع والخدمات بالعملة الموحدة في أسواق الاتحاد الأوروبي يلغي حاجة هؤلاء الأفراد والمؤسسات إلى تبادل العملات الوطنية ببعضها البعض ودفع أعباء مقابل ذلك حيث قدرت المفوضية الأوروبية الوفر الناتج عن توقف التحويل بين العملات بنحو 30 بليون مارك ألماني أي حوالي 16,7 بليون دولار أمريكي، وينعكس هذا الوفر لصالح المواطنين والمؤسسات الأوروبية؛
- يؤثر اليورو بصورة ايجابية على أسواق المال الأوروبية حيث أدى تجاوز العديد من المخاطر مثل مخاطر تذبذب أسعار العملات الأوروبية وغيرها من المخاطر، كما أن تجاوز هذه المخاطر أدى إلى زيادة التنافس في أسواق المال الأوروبية، وزاد من كفاءة إدارة وتوظيف رؤوس الأموال مما ساهم في جذب مزيد من الاستثمارات والودائع إلى هذه الأسواق وزاد من تحويل الدولار إلى اليورو، كما أدى اليورو إلى ظهور سوق كبيرة للأسهم والسندات الأوروبية بعد جانفي 1999 وذلك بدلا من وجود أسواق عديدة مستقلة في هذه الدول؛
- يؤدي اليورو إلى مزيد من تحويل التجارة الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي حيث يؤدي اليورو إلى حرية حركة رأس المال والعمل بين الدول الأعضاء وهذا يؤدي بدوره إلى تحسين الكفاية الإنتاجية مما يؤدي إلى تحويل التجارة من خارج الاتحاد الأوروبي إلى داخله.
- يؤثر اليورو على جميع الأعمال المصرفية في الجهاز المصرفي الأوروبي، وذلك مثل عمليات الدفع والودائع والأوراق المالية ونظم الصرف الآلية، وذلك لأن البنوك الوطنية الأوروبية سوف تنقل سلطاتها إلى سلطة نقدية موحدة، وهو البنك المركزي الأوروبي الذي يشرف على السياسة النقدية الموحدة ويقوم بمهام الرقابة على البنوك الوطنية ما أدى إلى تأثر كل إيرادات ونفقات هذه البنوك الأوروبية الوطنية؛
- يعمل الاتحاد النقدي الأوروبي على تدوير الفوارق بين الدول الأعضاء بالنسبة للمراكز المالية وذلك من خلال السياسة النقدية الموحدة، وأسلوب الحد الأدنى للاحتياطي النقدي من أجل تحسين المراكز المالية داخل دول الاتحاد بسبب تكافؤ الفرص واتساع الأسواق؛
- يؤدي اليورو إلى تعزيز التكامل بين أسواق الأسهم المحلية في الدول الأعضاء وإسقاط أهم محدد لتوليفة المحفظة الاستثمارية وهو سعر الصرف.

الفصل الأول: عموميات حول الوحدة النقدية الأوروبية

الفرع الثاني: الآثار السلبية للعملة الأوروبية الموحدة على الدول الأوروبية

لم يكن من السهل الوصول بدول أوروبا إلى تحقيق عملة موحدة وبلوغ الأهداف المرسومة التي ستضعها في الرواق الأول للنظام الاقتصادي الدولي وتزيد من رفاهية مستواهم المعيشي، وبالتالي تصبح هذه البلدان تشكل المثل الأعلى للأمم في مجال الوحدة والتكتل، لكن التحول إلى استخدام عملة موحدة لم يكن بدوره خاليا من المصاعب وبعض السلبيات خاصة لبلدان اليورو وأبرز ما نجم عن قيام الاتحاد النقدي من نتائج سلبية ما يلي¹:

- إن المبادرة باستخدام اليورو في الموعد المحدد له صرف أنظار الدول الأوروبية عن مواصلة برامج الإصلاح الاقتصادي الوطني ومتابعتها وذلك لتحول الاهتمام نحو استكمال شروط الانضمام إلى الوحدة النقدية الأوروبية؛
- هناك بعض القطاعات التي تضررت بعد إطلاق اليورو، وذلك بسبب المنافسة الشديدة في بعض الدول الأعضاء دون غيرها؛
- شكك البعض في قوة اليورو عند ميلاده، وأنه لن يكون في قوة الدولار الأمريكي أو المارك الألماني، ويستند أصحاب هذا الرأي إلى معظم الدول الأوروبية لم تحقق المعايير اللازمة لدخول نادي اليورو كما يجب، وأن الدول الأوروبية يصعب عليها تنسيق سياساتها الاقتصادية والمالية مع سياستها النقدية كما أن البنك المركزي الأوروبي يواجه العديد من المشاكل والصعوبات لتنفيذ سياسته النقدية داخل بعض دول الاتحاد وذلك بسبب اختلاف مستويات الأداء الاقتصادي وتفاوت النمو في هذه الدول؛
- رغم أن استخدام اليورو أدى إلى توحيد سوق العمل في دول الاتحاد الأوروبي إلا أن هذا التوحيد لسوق العمل له آثار سلبية على بعض الدول الأعضاء وخاصة الدول ذات الأجور العالية مثل ألمانيا حيث تهاجر إليها الأيدي العاملة الرخيصة لتنافس القوى العاملة الوطنية وتحمل محلها، مما يؤدي إلى فقدان بعض العمال المحليين لوظائفهم، في نفس الوقت يؤدي استخدام اليورو إلى هجرة رؤوس الأموال والشركات من الدول الأعضاء عالية التكاليف (بها ضرائب عالية مثلا) مثل ألمانيا إلى الدول الأخرى الأقل من حيث التكاليف مثل البرتغال، اسبانيا وإيطاليا مما يؤدي إلى خلل في الهياكل الاقتصادية لبعض الدول الأعضاء؛
- في ظل استخدام اليورو تتحمل بعض الدول الأعضاء دون غيرها أعباء مالية لدعم الدول الأخرى الأقل نمواً، وذلك لتحديث مرافقها العامة وزيادة التنمية فيها؛
- شكل استخدام اليورو أثرا سلبيا على النظام المصرفي الأوروبي إذ تقلصت إيرادات البنوك الأوروبية على الأقل في الأجل القصير_ وذلك بسبب تراجع الإيرادات من العمل في النقد الأجنبي نتيجة

¹: المرجع نفسه، ص 59، 64.

الفصل الأول: عموميات حول الوحدة النقدية الأوروبية

انعدام الحاجة إلى هذا النشاط من عمل البنوك وكذلك بسبب شدة المنافسة بين البنوك الأوروبية في مختلف مجالات العمل المصرفي، وكذلك تتحمل البنوك الأوروبية تكاليف عالية للتحويل إلى اليورو وذلك بسبب تكاليف التحويل للأنظمة الإلكترونية وتعديل الماكينات الآلية للصرف وكذلك قيام هذه البنوك بعمل دورات تدريبية للعاملين بها على الأنظمة الجديدة في ظل استخدام اليورو، وكذلك فإن هناك أعباء أخرى تقع على البنوك الأوروبية لإعادة ترتيب أوضاعها واستراتيجياتها لتتواءم مع هذا التطور الجديد.

المطلب الثاني: آثار العملة الأوروبية الموحدة على النظام النقدي والاقتصادي العالمي

إن الإعلان عن ميلاد اليورو كعملة موحدة رسمية لإحدى عشر دولة من دول الاتحاد الأوروبي بديلا عن عملاتها الوطنية، يعتبر من أهم الأحداث الاقتصادية، يعتبر من أهم الأحداث الاقتصادية ما لم يكن أهمها على الإطلاق وأخطرها وأكثرها تأثيرا على الساحة النقدية والاقتصادية العالمية، بحيث تحمل هذه العملة الجديدة الكثير من التغيرات الاقتصادية والمالية العالمية التي تتجاوز حدود الدول الأوروبية الأعضاء في الوحدة النقدية لتصل إلى مختلف الاقتصاديات غير الأوروبية.

الفرع الأول: آثار العملة الأوروبية الموحدة على النظام النقدي الدولي

شهد النظام النقدي الدولي منذ انهيار نظام بريتون وودز استقرارا نسبيا في ظل أسعار الصرف العائمة، فقد ساهمت مرونة الصرف بصورة جزئية في معالجة الصدمات الخارجية الناتجة عن الأزمات النقدية إلا أن التحرير المتزايد لحركات رؤوس الأموال قد زاد من التذبذبات والاختلالات في أسعار صرف العملات وفي هذا السياق أدى التوحيد النقدي الأوروبي إلى توحيد السياسات النقدية وخلق الاستقرار الداخلي في المنطقة من خلال تأمين معدلات تضخم متدنية وأسواق مالية سائلة ومنتجة ومن شأن ذلك أن يؤدي حتما إلى زيادة دور اليورو وإضفاء المصدقية عليه خارج منطقتة¹. كما يؤدي دوره التدريجي في مجال الوساطة المالية إلى إعادة تشكيل النظام النقدي الدولي من خلال الإسهام في إيجاد توازن أكثر في هذا النظام، كما أن العديد من المراقبين الدوليين يرون أن اليورو بوصفه عملة عالمية رئيسية له تأثير إيجابي على النظام النقدي الدولي، ويسهم في إحداث قدر أكبر من الاستقرار في أسعار الصرف، خاصة وأن العديد من دول شرق أوروبا ودول البحر الأبيض المتوسط تربط عملاتها باليورو أو سلة عملات تتضمن اليورو².

وتجدر الإشارة إلى أن استقرار النظام النقدي الدولي متوقف على الاستقرار النسبي في أسعار صرف العملات الدولية القوية الدولار، اليورو والين، فمن شأن التوتر والتنافس الحاد بين الدولار واليورو وإعاقة الاستقرار في النظام النقدي الدولي، ومهما كانت حدة الاختلالات بين أوروبا وأمريكا فإن التنافس السليم

¹: عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص 270.

²: فارس ثابت بن جرادي، أثر اليورو على اقتصاديات الدول العربية، صندوق النقد الدولي، 2002، ص 74.

الفصل الأول: عموميات حول الوحدة النقدية الأوروبية

على المدى البعيد بين الدولار الأمريكي واليورو سوف يساعد على إرساء توازن أفضل في النظام النقدي الدولي¹.

بالإضافة إلى الأثر الطويل الأجل والذي قد يظهر على النظام النقدي الدولي فإن لليورو آثار أخرى على سير مؤسسات النظام النقدي وعلى رأسها صندوق النقد الدولي وهذا ما سنتناوله في ما يلي:

- آثار اليورو على صندوق النقد الدولي:

يؤثر الاتحاد النقدي الأوروبي على صندوق النقد الدولي وبالتحديد على الطريق التي يراقب بها صندوق النقد الدولي التطورات الاقتصادية في الدول الأوروبية الأعضاء في نادي اليورو، ومن المعروف أن صندوق النقد الدولي مكلف بمراقبة النظام النقدي العالمي وذلك وفقا للفقرة الثالثة من المادة الرابعة من اتفاقية إنشائه ولذلك يمارس من أجل هذا الغرض رقابة صارمة على سياسات أسعار الصرف، فقبل ميلاد اليورو كانت الرقابة التي يقوم بها صندوق النقد الدولي تتم من خلال محورين أساسيين هما²:

- المشاورات المعروفة بمشاورات المادة الرابعة والتي تعتبر الأداة الرئيسية والمنتظمة لرقابة الصندوق؛
- إجراء الرقابة الدورية متعددة الأطراف.

ويتم نشر نتيجة العمل على هذين المحورين من خلال إصدارين هامين للصندوق وهما نشرة آفاق الاقتصاد العالمي وهي نشرة تصدر مرتين في السنة، وتقرير أسواق المال العربية وهو تقرير سنوي.

إن التدرج في مراحل الوحدة النقدية الأوروبية أعطى الصندوق مزيد من الوقت لتعديل إجراءات الرقابة لتلائم الوضع الجديد، وخلال هذه المرحلة زاد اهتمام الصندوق بالاتحاد النقدي الأوروبي وما يتم في إطاره من إجراءات وسياسات على المستوى القومي أو العام، كما زادت العلاقة بين الصندوق والمؤسسات فوق القومية المنشأة في إطار الاتحاد النقدي الأوروبي وخاصة مؤسسة النقد الأوروبية ثم البنك المركزي الأوروبي.

في ظل وجود اليورو تم نقل السلطة النقدية وسلطة أسعار الصرف في دول الاتحاد الأوروبي إلى مؤسسات فوق قومية أوروبية مع بقاء سلطة السياسة المالية والهيكلية إلى حد كبير في يد السلطات الوطنية للدول الأعضاء وبالتالي فرقابة الصندوق ستكون على مستويين كما يلي³:

- على المستوى الوطني للدول الأوروبية الأعضاء في اليورو؛
- على المستوى الإقليمي للاتحاد الأوروبي ككل.

أي أن الصندوق سيراقب أثر السياسات المالية والنقدية الوطنية على المستوى الكلي للاتحاد من ناحية، ومدى ملائمتها للمتطلبات الوطنية للدول الأعضاء وانعكاسات ذلك على الأداء الاقتصادي للاتحاد الأوروبي

¹: عادل أحمد حشيش، محمود مجدي شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 274.

²: مغاوري شلبي علي، مرجع سبق ذكره، ص ص 79، 80.

³: المرجع نفسه، ص ص 80، 81.

الفصل الأول: عموميات حول الوحدة النقدية الأوروبية

والعالم، وبناء على مراقبة الصندوق لهذه السياسات على كلا المستويين يمكن للصندوق أن يقدم المشورة والنصائح للبنك المركزي الأوروبي بإتباع سياسة نقدية أكثر تساهلاً أو أكثر تشدداً.

بالإضافة للآثار المترتبة على رقابة الصندوق فإن لليورو آثار أخرى تشمل وحدة حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي، والتي بظهور اليورو أصبحت مكونة من أربع عملات: الدولار، اليورو، الين والجنيه الإسترليني، وفي حالة انضمام الجنيه الإسترليني إلى اليورو تصبح السلة مكونة من ثلاث عملات فقط، الأمر الذي يؤدي إلى قلب موازين قوى العملات بالنسبة لوحدة حقوق السحب الخاصة فقد يتأثر موقف الدولار أكثر مع انضمام الإسترليني بالنظر إلى قوة الاقتصاد البريطاني وبالتالي تتزعزع مكانة الولايات المتحدة في الصندوق¹.

الفرع الثاني: آثار العملة الأوروبية الموحدة على الاقتصاد العالمي

سيحاول في هذا الصدد رصد أهم الآثار المتوقعة لليورو على اقتصاديات بعض الدول خاصة التي تربطها علاقات تجارية ومالية راسخة مع أوروبا، والتي تتأثر بقيام اليورو، وسيقتصر في هذا الإطار على أخذ الاقتصاد الأمريكي والياباني اللذان تأثرا بصورة واضحة وكبيرة.

➤ آثار اليورو على الاقتصاد الأمريكي

لقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية أول من أيد فكرة التكتل الاقتصادي والنقدي الأوروبي وذلك في فترة الحرب الباردة، كما أنه يظهر من خلال الخطاب الرسمي للولايات المتحدة الأمريكية أنها تتمنى النجاح للوحدة الاقتصادية والنقدية الأوروبية، وذلك بحجة أنه من صالح الولايات المتحدة التعامل مع كتلة نقدية موحدة وقوية، لكن الحقيقة تثبت عكس ذلك، والدليل هو تلك المشاكل التي سببتها الولايات المتحدة الأمريكية للدول الأوروبية إثر أزمة الدولار، وكذا القرار الذي اتخذته بإيقاف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب دون استشارة الدول الأوروبية، ضف إلى ذلك الضغوطات التي مارستها الولايات المتحدة على هذه الدول بغية الرفع من قيمة عملاتها أمام الدولار حتى تحافظ على قيمة عملتها. كما ترجع الشكوك الأمريكية اتجاه نجاح اليورو إلى أن التعجيل بالوحدة النقدية الأوروبية سوف يحول دون استكمال الدول الأعضاء للإصلاحات الاقتصادية التي بدأتها على المستوى القومي، وبدون استكمال هذه الإصلاحات ستتأثر اقتصاديات الأوروبية بالسلب في ظل استخدام اليورو ومما يقلل نجاحه. فبغض النظر عن تخوف الأمريكيين من اليورو من عدمه فإن اليورو له أثر على الدولار ويحد من هيمنته على الاقتصاد العالمي في الأجل الطويل وذلك من خلال مدخلين هما²:

- **التجارة الدولية:** إن قيام دول الاتحاد الأوروبي بتسعير صادراتها باليورو وتصديرها على أساس قبول اليورو لتسوية ثمنها بدلا من الدولار سيؤدي إلى زيادة الطلب على اليورو وخاصة من الدول التي

¹: عزت ملوك قناوي، الآثار الاقتصادية المتوقعة لليورو في ظل التحديات الدولار، مجلة مصر المعاصرة، العدد 445-446، أبريل 2002، ص

43.

²: مغاوري شلبي علي، مرجع سبق ذكره، ص 82.

الفصل الأول: عموميات حول الوحدة النقدية الأوروبية

يعتبر الاتحاد الأوروبي شريكها التجاري الأول مثل دول شرق أوروبا، الدول العربية والدول الإفريقية وغيرها، في نفس الوقت إن حاجة هذه الدول لليورو لتسديد ثمن وارداتها من الاتحاد الأوروبي سيؤدي إلى تسعير صادراتها إلى الاتحاد الأوروبي باليورو، أو إلى تكوين احتياطات باليورو أو إلى الحصول على قروض باليورو من أجل الوفاء بالتزاماتها أو تسديد العجز في موازينها التجارية وهذا ما يؤثر على موقف الدولار كعملة لتسوية المعاملات التجارية الدولية؛

- **الودائع والاستثمارات:** إن زيادة فرص النمو في ظل العملة الأوروبية الموحدة يؤدي إلى زيادة الثقة باليورو من قبل المودعين والمستثمرين على حد سواء، وهذا ما ينعكس إيجاباً على زيادة حجم الودائع والاستثمارات باليورو، وذلك على حساب الودائع والاستثمارات بالدولار الأمريكي.

➤ آثار اليورو على الاقتصاد الياباني

يتأثر الاقتصاد الياباني بظهور اليورو كغيره من الاقتصاديات، ولكن تأثر اليابان غير مباشر وذلك بسبب ضعف العلاقات التجارية والمالية بين اليابان ودول الاتحاد الأوروبي، وبغض النظر عن أن تأثر الاقتصاد الياباني باليورو يكون مباشراً أو غير مباشر فإن هذا التأثير يشمل المجالات التالية¹:

- **الأثر على تجارة اليابان مع الاتحاد الأوروبي:** إن زيادة القدرة التنافسية للسلع الأوروبية في السوق الياباني يؤدي إلى زيادة حجم صادرات الاتحاد الأوروبي إلى اليابان، وفي نفس الوقت حدوث تحول لتجارة الاتحاد الأوروبي إلى الداخل بمعنى استغناء دول الاتحاد الأوروبي عن شراء بعض وارداتها من اليابان بسبب وجود بديل مناسب لها في دول الاتحاد الأوروبي مما يؤدي إلى انخفاض حجم واردات الاتحاد الأوروبي من اليابان وهذا ما ينعكس على الميزان التجاري لليابان مع الاتحاد الأوروبي في غير صالح اليابان.

- **الأثر على الين الياباني:** يؤدي نجاح اليورو إلى جذب الودائع ورؤوس الأموال إلى التأثير على مركز الين في الأسواق العالمية حيث يتم تحويل كثير من الودائع من الين إلى اليورو كما يتراجع طلب دول العالم على الين كعملة للاحتياطات الدولية.

- **الأثر على نشاط الشركات اليابانية:** لقد تنبّهت الكثير من الشركات اليابانية مبكراً إلى ضرورة التحرك للاستفادة من الوحدة الاقتصادية الأوروبية، حيث قامت أغلب هذه الشركات بفتح فروع لها داخل الاتحاد الأوروبي، وذلك بغرض غزو الأسواق الأوروبية من الداخل ومحاولة الاستفادة من المزايا التي تقدم للاستثمارات في هذه الدول.

¹: المرجع نفسه، ص ص 87، 88.

الفصل الأول: عموميات حول الوحدة النقدية الأوروبية

خلاصة:

في ضوء ما سبق عرضه يمكن التأكيد على أن القوة الاقتصادية لا تتحقق إلا بالتكامل، التكامل الذي يتيح أداء اقتصادي رفيع وبالتالي عملة قوية داخليا وخارجيا، هذا ما ولد نقطة تحول في الفكر الأوروبي، وزاد من قناعة الأوروبيين بأن الوحدة هي السبيل الوحيد لإنقاذ أوروبا، وفي هذا السياق بدأت الوحدة الأوروبية تتجسد تدريجيا على أرض الواقع بعد أن كانت مجرد أحلام وطموحات تدور في عقول المفكرين وبعض السياسيين، وقد تأكد ذلك من إعلان الوحدة النقدية في الأول جانفي 1999 لم يكن ذلك بالصدفة بل كان نتيجة تاريخ طويل من الإرادة والقوة والجهود المكرسة والأهم التفكير الجدي في إقامة نوع من التكامل والتعاون بين أقطارها، ومن خلال تضحيات كبيرة قامت بها دول الوحدة الاقتصادية والنقدية لأوروبا بغية تحقيق تكامل نقدي واقتصادي بإطلاقها اليورو الذي يعتبر التعهد الأول نحو تحقيق الدولة الأوروبية الموحدة. لكن العاصفة القوية التي تعرض لها الاتحاد النقدي الأوروبي اليوم نتيجة تداعيات أزمة الديون السيادية أدت إلى التشكيك في قوة هذا التكامل ونجاحه.

الفصل الثاني:

الإطار النظري لأزمة الديون

السيادية

- تحليل الأزمات المالية؛
- أزمة الديون السيادية «أزمة منطقة اليورو»؛
- حلول ومواقف حول أزمة الديون السيادية.

الفصل الثالث:

الوحدة النقدية الأوروبية

تحت الاختبار

- تداعيات أزمة الديون السيادية على بعض المؤشرات الاقتصادية ومكانة الوحدة النقدية الأوروبية؛
- اختلافات الوحدة النقدية الأوروبية؛
- إستراتيجية أوروبا 2020 والرؤى حول مستقبل الوحدة النقدية الأوروبية.

الفصل الثالث: الوحدة النقدية الأوروبية تحت الاختبار

تمهيد:

كان هنالك الكثير من الثقة حول الآفاق المستقبلية المشرقة لأوروبا، وكان الاعتقاد السائد أنها تطورت واكتسبت كياناً اقتصادياً متميزاً ينافس الاقتصاد الأميركي ضخامة وثقلاً، لكن الأزمة الراهنة وضعت التكامل الاقتصادي الأوروبي ضمن اختبار عسير هز الثقة في إمكانية استمرار عرى الخطى الوثيقة للاتحاد الأوروبي نحو اتحاد متكامل.

وتعد أزمة اليونان الحالية من أكبر تحديات الاتحاد الأوروبي وتحديداً منه النظام النقدي الموحد «اليورو» لما يمكن أن تؤدي إليه ضغوطها المتزايدة من عواقب وخيمة تهدد وتضع احتمالية تفهقره إلى مراحل أدنى من تلك التي وصل إليها بدءاً من تفكك الوحدة النقدية الأوروبية ومن ثم انهيارها. وعليه سيتم التطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- تداعيات أزمة الديون السيادية على بعض المؤشرات الاقتصادية ومكانة الوحدة النقدية الأوروبية؛
- اختلافات الوحدة النقدية الأوروبية؛
- إستراتيجية أوروبا 2020 والرؤى حول مستقبل الوحدة النقدية الأوروبية.

الفصل الثالث: الوحدة النقدية الأوروبية تحت الاختبار

المبحث الأول: تداعيات أزمة الديون السيادية على بعض المؤشرات الاقتصادية ومكانة الوحدة النقدية الأوروبية

رغم أن اليونان واحدة من أصغر الدول في الاتحاد النقدي الأوروبي، إلا أن تعثرها يمثل مشكلة خطيرة للاتحاد برتمته لأنه خلق ضغوطا على الدول المشابهة من حيث خصائص المديونية والميزانية، وبذلك يتضح أثر أزمة اليونان على منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي من خلال انتقال العدوى إلى باقي الدول الأعضاء وذلك بالتأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية، كما أن أزمة الديون السيادية هزت الثقة في العملة الأوروبية الموحدة لتضع التساؤل حول قوة اليورو ومكانته الدولية.

المطلب الأول: تداعيات أزمة الديون السيادية على بعض المؤشرات الاقتصادية لمنطقة اليورو والاتحاد الأوروبي

ألقت أزمة اليورو بتداعياتها على العديد من المؤشرات في منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي وأبرز هذه المؤشرات: معدلات النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة، الحساب الجاري وغيرها من المؤشرات الاقتصادية، ومن خلال هذا المطلب سنحاول دراسة تداعيات أزمة منطقة اليورو على هذه المتغيرات الاقتصادية.

الفرع الأول: تداعيات أزمة الديون السيادية على الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات التضخم

➤ الناتج المحلي الإجمالي:

الناتج المحلي الإجمالي GDP هو مقياس النشاط الاقتصادي والأساس في الحكم على مدى استقرار ونمو اقتصاد معين، فهو يعرف بأنه قيمة جميع السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن ويهدف حساب معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي لمقارنة حجم التنمية الاقتصادية على حد سواء مع مرور الوقت وبين الاقتصاديات من مختلف الأحجام. فهو يعطي صورة جلية وواضحة لمدى القدرة الإنتاجية والاقتصادية للدولة وقدرتها على المنافسة ومواجهة الصدمات الاقتصادية، فكما نما الناتج الإجمالي أو حافظ على نسبة النمو كلما وصف الاقتصاد بالمستقر أو المتطور¹.

والجدول الموالي يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي في منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي:

¹: خالد رواق، مرجع سبق ذكره، ص 153.

الفصل الثالث: الوحدة النقدية الأوروبية تحت الاختبار

الجدول رقم(10): تطور الناتج المحلي الإجمالي في منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي (2009-2016)

الدول / السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	*2015	*2016
بلجيكا	-2.8	2.3	1.8	-0.1	0.3	1.0	1.1	1.4
ألمانيا	-5.1	4.0	3.0	0.7	0.1	1.5	1.5	2.0
استونيا	-14.1	2.6	8.3	3.9	1.6	1.9	2.3	2.9
ايرلندا	-6.4	-1.1	1.4	0.2	0.2	4.8	3.5	3.6
اليونان	-3.1	-4.9	-7.1	-6.4	-3.9	1.0	2.5	3.6
اسبانيا	-3.8	-0.2	0.4	-1.6	-1.2	1.4	2.3	2.5
فرنسا	-3.1	1.7	1.7	0.0	0.3	0.4	1.0	1.8
إيطاليا	-5.5	1.7	0.4	-2.5	-1.9	-0.5	0.6	1.3
قبرص	-1.9	1.3	0.5	-2.4	-5.4	-2.8	0.4	1.6
لاتيفيا	-17.7	-1.3	5.3	5.0	4.2	2.6	2.9	3.6
ليتوانيا	/	1.6	6.0	3.7	3.3	3.0	3.0	3.4
لوكسمبورغ	-5.6	3.1	1.7	-0.2	2.0	3.0	2.6	2.9
مالطا	-2.8	4.0	1.7	0.8	2.5	3.3	3.3	2.9
هولندا	-3.7	1.7	1.0	-1.2	-0.7	0.7	1.4	1.7
النمسا	-3.8	1.8	2.7	0.9	0.2	0.2	0.8	1.5
البرتغال	-2.9	1.9	-1.6	-3.2	-1.4	1.0	1.6	1.7
سلوفينيا	-7.9	1.3	0.6	-0.7	-1.0	2.6	1.8	2.3
سلوفاكيا	-8.1	1.2	3.2	/	1.4	2.4	2.5	3.2
فنلندا	-4.9	4.4	2.8	1.8	-1.2	0.0	0.8	1.4
منطقة اليورو	-4.5	2.0	1.6	-0.7	-0.5	0.8	1.3	1.9
بلغاريا	/	/	/	0.8	1.1	1.4	0.8	1.0
جمهورية التشيك	-4.5	2.5	2.5	1.8	-0.7	2.3	2.5	2.6
الدنمارك	-5.7	1.4	1.1	-0.4	-0.5	0.8	1.7	2.1
كرواتيا	/	/	/	-2.0	-0.9	-0.5	0.2	1.0
هانغاريا	-6.8	1.1	1.6	-1.7	1.5	3.3	2.4	1.9
بولندا	1.6	3.9	4.5	1.9	1.7	3.3	3.2	3.4
رومانيا	-6.6	-1.1	2.2	0.7	3.4	3.0	2.7	2.9
السويد	-5.0	6.6	2.9	0.9	1.3	1.8	2.3	2.6
المملكة المتحدة	-5.2	1.7	1.1	0.1	1.7	2.6	2.6	2.4
الاتحاد الأوروبي	-4.4	2.0	1.7	-0.4	0.0	1.3	1.7	2.1

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- European commission, **European Economic Forecast**, Winter 2013, p 01.
- European commission, **European Economic Forecast**, Winter 2015, p 01.
- European commission, **Statistical annex of European economy**, spring 2013, p203.

* نتائج متوقعة

الفصل الثالث: الوحدة النقدية الأوروبية تحت الاختبار

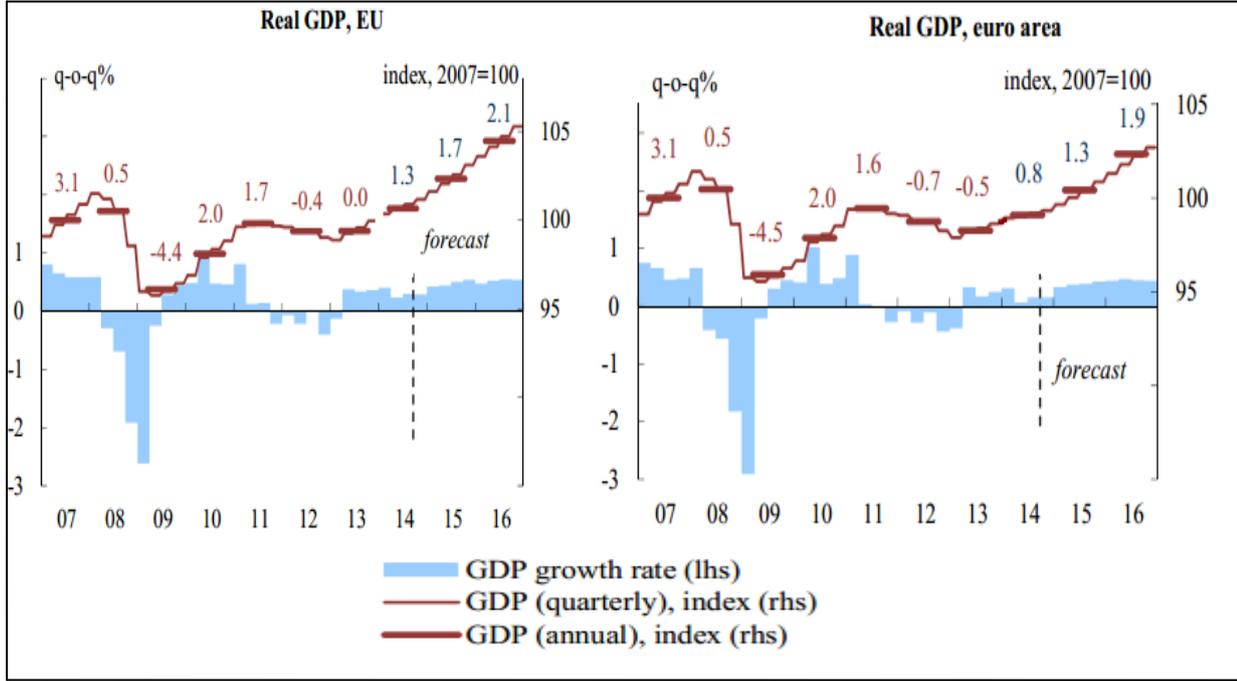
لقد كان لانتقال الأزمة المالية اليونانية إلى الاتحاد الأوروبي بصفة عامة ومنطقة اليورو بصفة خاصة آثار واضحة على نمو الناتج المحلي الإجمالي إذ عانت كل الدول ابتداء من 2008 من انكماش اقتصادياتها ويبدو ذلك واضحا من خلال سنة 2009 الذي يبين أن نمو الناتج المحلي الإجمالي ما دون الصفر لجميع الدول ويمكن إرجاعه إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية وبداية أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو والتي بدأت شرارتها في اليونان وما لبثت أن انتشرت إلى باقي دول المنطقة وقد أدى ذلك لتعثر الكثير من البنوك والمؤسسات الإنتاجية والتي فقدت الكثير من أرباحها وتحملت الكثير من الالتزامات حتى أدى ذلك إلى إفلاس البعض منها.

غير أنه في سنتي 2010 و2011 بدأت اقتصاديات منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي تتعافى تدريجيا حيث بلغ معدل النمو بهما 2% خلال سنة 2010 و1.6% و1.7% على التوالي في سنة 2011، وذلك لاتجاه البنوك والمؤسسات المالية إلى العمل على زيادة رؤوس الأموال والسيولة الاحتياطية بالإضافة إلى انتعاش الاستهلاك الخاص والاستهلاك الحكومي وصافي الصادرات على الرغم من استمرار انخفاض الاستثمارات الثابتة بشكل طفيف والانتعاش في هذه الدول يختلف من دولة لأخرى، لترجع معدلات النمو للانخفاض بمعدلات سلبية في سنة 2012 ما بين (-0.7%) و(-0.4%) ثم ترتفع بشكل طفيف خلال سنتي 2013 و2014، يعود السبب في تراجع معدل النمو إلى الإجراءات المتخذة على صعيد خفض مستويات القروض التي تقدمها البنوك والتي أثرت على الاقتصاد الحقيقي إضافة إلى تأثيره بالسياسات المالية النقشفية المتبعة، فالمؤشرات الاقتصادية لمنطقة اليورو وللاتحاد الأوروبي توفر إشارات إيجابية منذ سنة 2013 وتشير إلى استمرار التوسع لكن بتواضع على أساس التحسن في مجال الأعمال التجارية وثقة المستهلك والظروف المالية والقدرة على التكيف الاقتصادي للدول الأعضاء، ومن المتوقع أن يستمر التعافي إلى غاية سنة 2016 في ظل استمرار الأوضاع والظروف الاقتصادية على حالها. ورغم الخطوات التي اتخذت من أجل حل منظم لمشكلة الديون إلا أن تلك الإجراءات قد أدت إلى استمرار حالة الاضطراب في سوق المال وتزايد المخاوف من إمكانية العجز عن الوفاء بالتزامات الديون السيادية.

ويمكن التعبير عن نتائج الجدول بالشكل التالي:

الفصل الثالث: الوحدة النقدية الأوروبية تحت الاختبار

الشكل رقم (10): تطور الناتج المحلي الإجمالي في منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي (2007-2016)



Source: European commission, *European Economic Forecast*, Winter 2015, p 09,27.

➤ معدل التضخم:

التضخم هو زيادة في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات ويحسب التضخم في الاقتصاد في كثير من الأحيان من خلال دراسة سلة من السلع والخدمات ومقارنة التغيرات التي طرأت على أسعار سلة السلع والخدمات مع مرور الوقت وبالتالي فمعدل التضخم هو النسبة المئوية للتغير في مؤشر الأسعار لفترة معينة مقارنة مع تلك المسجلة في سابق الفترة.

إن التضخم هو أحد أكبر المشكلات الاقتصادية على المستوى الوطني والدولي، لما له من آثار بالغة ومتعددة على باقي متغيرات الاقتصاد الكلي وعلى المجالات الاجتماعية¹.

لقد شهدت معدلات التضخم تباينا منذ بداية الأزميتين العالميتين والأوروبية، وهذا راجع إلى التدابير التي اتبعتها الحكومات لمواجهة الأزمة والتي قد أدت إلى زيادة الأمر سوءا كما أن هذه التطورات أثرت على معدل النمو الاقتصادي.

أما بالنسبة لمنطقة اليورو والاتحاد الأوروبي فهي الأخرى قد سجلت تذبذبا كبيرا في معدلات التضخم بين الانخفاض والارتفاع تفاعلا مع العوامل الدولية من جهة وأزمة الديون السيادية من جهة أخرى باعتبار أن ألمانيا كانت القاطرة الأساسية في التحكم في معدلات التضخم داخل منطقة اليورو سواء من حيث سياستها

¹: عبد الرحمن تسابت، أمينة بلحفاي، علاقة البطالة بالتضخم في الجزائر دراسة قياسية (1970-2012)، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الثاني حول: التضخم في الجزائر (الأسباب، الآثار والعلاج على ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية الراهنة)، جامعة جيجل، يومي 28-29 أكتوبر 2013، ص 06.

الفصل الثالث: الوحدة النقدية الأوروبية تحت الاختبار

الرافضة لتدخل البنك المركزي أو معدلات النمو الإنتاجي داخلها، والجدول الموالي يوضح تطور معدلات التضخم في منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي:

الجدول رقم(11): تطور معدلات التضخم في منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي (2009-2016)

*2016	*2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	الدول/السنوات
1.1	0.1	0.5	1.2	2.6	3.5	2.3	0.0	بلجيكا
1.6	0.1	0.8	1.6	2.1	2.5	1.2	0.2	ألمانيا
1.6	0.4	0.5	3.2	4.2	5.1	2.7	0.2	استونيا
1.3	0.3	0.3	0.5	1.9	1.2	-1.6	-1.7	أيرلندا
0.7	-0.3	-1.4	-0.9	1.0	3.1	4.7	1.3	اليونان
1.1	-1.0	-0.2	1.5	2.4	3.1	2.0	-0.2	إسبانيا
1.0	0.0	0.6	1.0	2.2	2.3	1.7	0.1	فرنسا
1.5	-0.3	0.2	1.3	3.3	2.9	1.6	0.8	إيطاليا
1.2	0.7	-0.3	0.4	3.1	3.5	2.6	0.2	قبرص
1.9	0.9	0.7	0.0	2.3	4.2	-1.2	3.3	لاتيفيا
1.6	0.4	0.2	1.2	3.2	4.1	1.2	4.2	ليتوانيا
1.8	0.6	0.7	1.7	2.9	3.7	2.8	0.0	لوكسمبورغ
1.9	1.0	0.8	1.0	3.2	2.5	2.0	1.8	مالطا
0.7	0.4	0.3	2.6	2.8	2.5	0.9	1.0	هولندا
2.2	1.1	1.5	2.1	2.6	3.6	1.7	0.4	النمسا
1.1	0.1	-0.2	0.4	2.8	3.6	1.4	-0.9	البرتغال
0.9	-0.3	0.4	1.9	2.8	2.1	2.1	0.9	سلوفينيا
1.3	0.4	-0.1	1.5	3.7	4.1	0.7	0.9	سلوفاكيا
1.3	0.5	1.2	2.2	3.2	3.3	1.7	1.6	فنلندا
1.3	-0.1	0.4	1.4	2.5	2.7	1.6	0.3	منطقة اليورو
1.0	-0.5	-1.6	0.4	2.4	3.4	3.0	2.5	بلغاريا
1.4	0.8	0.4	1.4	3.5	2.1	1.2	0.6	جمهورية التشيك
1.6	0.4	0.3	0.5	2.4	2.7	2.2	1.1	الدنمارك
1.0	-0.3	0.2	2.3	3.4	2.2	1.1	2.2	كرواتيا
2.8	0.8	0.0	1.7	5.7	3.9	4.7	4.0	هانغاريا
1.4	-0.2	0.1	0.8	3.7	3.9	2.7	4.0	بولندا
2.5	1.2	1.4	3.2	3.4	5.8	6.1	5.6	رومانيا
1.0	0.5	0.2	0.4	0.9	1.4	1.9	1.9	السويد
1.6	1.0	1.5	2.6	2.8	4.5	3.3	2.2	المملكة المتحدة
1.4	0.2	0.6	1.5	2.6	3.1	2.1	1.0	الاتحاد الأوروبي

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- European commission, **European Economic Forecast**, Winter 2013, p 01.
- European commission, **European Economic Forecast**, Winter 2015, p 01.

* نتائج متوقعة

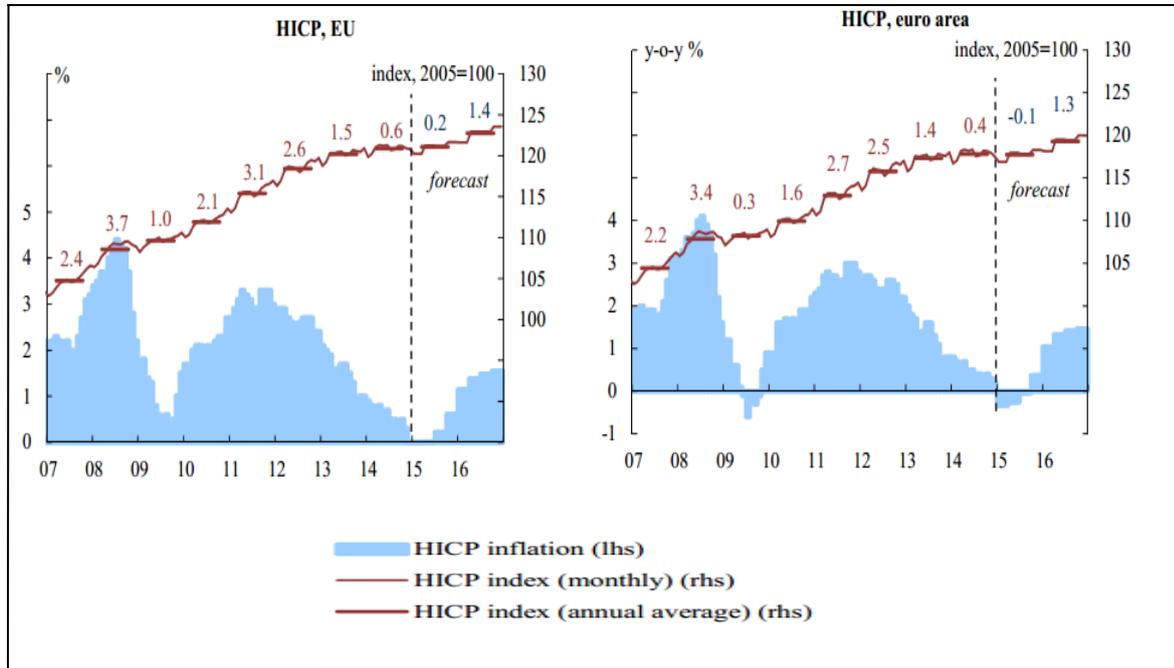
الفصل الثالث: الوحدة النقدية الأوروبية تحت الاختبار

يتضح من الجدول أعلاه انخفاض معدل التضخم في منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي خلال سنة 2009 وذلك جراء أزمة الرهن العقاري وتأثيرها المباشر على الدولار الأمريكي من جهة وانخفاض الطلب على الوقود ما أدى إلى تراجع أسعار البترول الذي ساهم في الحد من التضخم داخل منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي. لكن خلال سنتي 2010-2011 ارتفع معدل التضخم في كل من منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي حيث بلغ أعلى مستوى له خلال سنة 2011 لتسجل بذلك منطقة اليورو نسبة 2.7% أما على مستوى الاتحاد الأوروبي فقد سجل نسبة 3.1%.

خلال السنوات الثلاثة المالية 2012-2014 انعكست حالة الترقب والقلق التي سادت خلالها بشأن تطورات أزمة الديون السيادية الأوروبية على معدل التضخم، حيث شهدت هذه السنوات دخول أوروبا مرحلة الركود الاقتصادي وما تبع ذلك من انتهاج لسياسات النقشف المالي مما أدى إلى ارتفاع مستويات البطالة بالإضافة إلى الضغوط السلبية على الأجور وتراجع الطلب المحلي، وقد ساهمت هذه العوامل في انخفاض معدل التضخم الذي سجل خلال سنة 2014 نسبة 0.4% و 0.6% في منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي، ويتوقع استمرار الانخفاض خلال سنة 2015 في كلا المنطقتين ليعاود الارتفاع خلال سنة 2016.

ويمكن التعبير عن نتائج الجدول بالشكل التالي:

الشكل رقم (11): تطور معدلات التضخم في منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي (2007-2016)



Source: European commission, **European Economic Forecast**, Winter 2015, p39 ,41.

الفصل الثالث: الوحدة النقدية الأوروبية تحت الاختبار

الفرع الثاني: تداعيات أزمة الديون السيادية على معدلات البطالة ورصيد الحساب الجاري
➤ معدل البطالة:

تعتبر البطالة ظاهرة اجتماعية واقتصادية يصعب قياسها بدقة، وهي تعني عدم وجود مناصب شغل للأشخاص الذين يتقدمون بطلبات عمل "عرض قوة العمل"، واقتصاديا هي زيادة عرض العمل عن الطلب عليه، بمعنى آخر البطالة هي عدم وجود فرص عمل مشروعة لمن توافرت له القدرة على العمل والرغبة فيه. وتعرف منظمة العمل الدولية البطالة أو البطال بأنه: "كل من هو قادر عن العمل وراغب فيه، وبيحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى، ومن هذا التعريف نجد أنه يركز على ثلاثة جوانب هامة وهي¹:

- أن يتوفر لدى طالب العمل التعليم والتدريب والمهارات المناسبة للعمل؛
- أن يكون في حالة بحث مستمرة عن العمل ولا يجده؛
- ثبات مستويات الأجور ومناسبتها لطالب العمل في حالات الرخاء والانكماش.

إن أزمة اليورو تسببت في تكاليف ومشاكل اجتماعية ضخمة وخاصة فيما يتعلق بارتفاع مستويات البطالة، فعندما حدث الانكماش وتراجع النشاط الاقتصادي أغلقت العديد من المؤسسات أبوابها وقامت بتسريح عدد كبير من العمال وخفضت الأجور وأصبحت الإعانات الاجتماعية التي تقدمها الحكومة غير كافية وتدهورت بذلك الحالة الصحية والغذائية والتعليمية وارتفعت نسب الفقر والبطالة.

لقد عرفت مستويات البطالة خلال الأزمة تباينا من دولة لأخرى فهناك دول سجلت معدلات مرتفعة والبعض الآخر سجل معدلات عادية، والجدول التالي يمكن من تبيان معدلات البطالة في منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي:

¹: المرجع نفسه، ص03.

الفصل الثالث: الوحدة النقدية الأوروبية تحت الاختبار

الجدول رقم (12): تطور معدلات البطالة في منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي (2005-2016)

*2016	*2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009-05	الدول/السنوات
8.1	8.3	8.5	8.4	7.3	7.2	8.3	7.8	بلجيكا
4.8	4.9	5.0	5.2	5.5	5.9	7.1	9.1	ألمانيا
5.9	6.8	7.7	8.6	10.0	12.5	16.9	7.5	استونيا
8.8	9.6	11.1	13.1	14.8	14.7	13.9	6.4	ايرلندا
22.0	25.0	26.6	27.5	24.7	17.7	12.6	8.9	اليونان
20.7	22.5	24.3	26.1	25.0	21.7	20.1	11.1	اسبانيا
10.2	10.4	10.3	10.3	10.3	9.6	9.7	8.8	فرنسا
12.6	12.8	12.8	12.2	10.6	8.4	8.4	7.0	ايطاليا
14.8	15.8	16.2	15.9	12.1	7.9	6.3	4.6	قبرص
9.2	10.2	11.0	11.9	14.9	16.2	19.5	9.7	لاتيفيا
7.9	8.7	9.5	11.8	13.0	15.3	/	/	ليتوانيا
6.3	6.4	6.3	5.9	5.0	4.8	4.6	4.7	لوكسمبورغ
5.9	5.9	6.0	6.4	6.5	6.5	6.9	6.6	مالطا
6.4	6.6	6.9	6.7	5.3	4.4	4.5	4.0	هولندا
5.0	5.2	5.0	4.9	4.4	4.2	4.4	4.6	النمسا
12.6	13.4	14.2	16.4	15.7	12.9	12.0	9.0	البرتغال
8.9	9.5	9.8	10.1	9.0	8.2	7.3	5.5	سلوفينيا
12.1	12.8	13.4	14.2	14.0	13.6	14.5	12.6	سلوفاكيا
8.8	9.0	8.7	8.2	7.7	7.8	8.4	7.5	فنلندا
10.6	11.2	11.6	12.0	11.4	10.2	10.2	8.5	منطقة اليورو
10.4	10.9	11.7	13.0	22.2	11.3	10.3	7.7	بلغاريا
5.9	6.0	6.1	7.0	7.0	6.7	7.3	6.3	جمهورية تشيك
6.4	6.5	6.6	7.0	7.7	7.6	7.5	4.4	الدنمارك
16.4	16.8	17.0	17.3	15.9	13.5	11.8	10.3	كرواتيا
6.6	7.4	7.7	10.2	10.9	10.9	11.2	8.0	هانغاريا
8.3	8.8	9.1	10.3	10.2	9.6	9.7	11.3	بولندا
6.8	6.9	7.0	7.1	7.0	7.4	7.3	6.7	رومانيا
7.5	7.7	7.8	8.0	7.7	7.5	8.6	7.1	السويد
5.4	5.6	6.3	7.6	7.9	8.0	7.8	5.7	المملكة المتحدة
9.3	9.8	10.2	10.8	10.5	9.6	9.7	8.1	الاتحاد الأوروبي

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- European commission, **European Economic Forecast**, Winter 2013, p01.
- European commission, **European Economic Forecast**, Winter 2015, p01.
- European commission, **Europe in figures**, Eurostat yearbook, 2012, p 245.

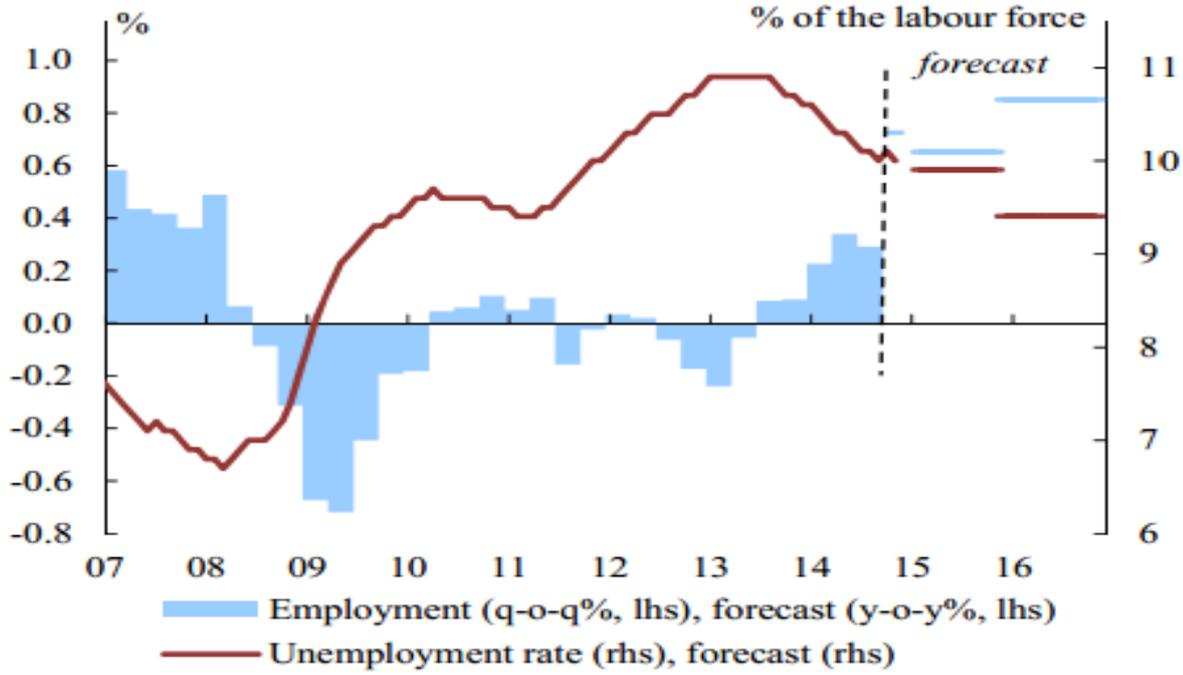
* نتائج متوقعة

الفصل الثالث: الوحدة النقدية الأوروبية تحت الاختبار

من خلال الجدول أعلاه نجد أن معدلات البطالة تعرف ارتفاعا في دول منطقة اليورو حيث قدرت في سنة 2009 بـ 8.5% ثم وصلت إلى 12% في سنة 2013، بينما قدرت في دول الاتحاد الأوروبي بـ 8.1% ووصلت إلى 10.8% خلال نفس السنوات، لتتخفض خلال سنة 2014 ولو بنسبة ضعيفة قدرت بـ 11.6% و10.2% في كل من منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي على التوالي إلا أنها تبقى مرتفعة مقارنة بما كانت عليه خلال سنة 2009، يعود هذا الارتفاع في معدلات البطالة إلى ارتفاع عدد الشركات المفلسة بسبب أزمة الديون السيادية والذي صاحبها نقص الطلب على السلع والخدمات الأوروبية سواء على الصعيد المحلي أو الخارجي، ومن المتوقع أن تستمر معدلات البطالة بالانخفاض خلال سنتي 2015 و2016 في كل من منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي لكن بنسب متواضعة.

ويمكن التعبير عن نتائج الجدول الخاص بمعدلات البطالة في الاتحاد الأوروبي بالشكل الموالي:

الشكل رقم (12): تطور معدلات البطالة والتوظيف في الاتحاد الأوروبي (2007-2016)



Source: European commission, **European Economic Forecast**, Winter 2015, p35.

➤ الحساب الجاري:

هو ذلك الميزان الذي يضم كافة المعاملات الاقتصادية الدائنة والمدينة التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة، إذ يعتبر من أهم مكونات ميزان المدفوعات ويشمل كل العمليات التي لها تأثير على الدخل الوطني (الصادرات والواردات من السلع والخدمات) ويضم حسابين فرعيين هما¹:

- **الميزان التجاري:** وينقسم بدوره إلى الميزان أو الحساب التجاري السلعي والميزان التجاري الخدمي.

¹: خالد أحيمية، مرجع سبق ذكره، ص75، 77.

الفصل الثالث: الوحدة النقدية الأوروبية تحت الاختبار

- **الميزان التجاري السلعي:** ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة المنظورة، ويضم كافة السلع التي تتخذ شكلا ماديا ملموسا.

- **الميزان التجاري الخدمي:** ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة غير المنظورة، ويضم كافة الخدمات المتبادلة بين الدول (النقل، السياحة، التامين، عوائد رأس المال). أما من حيث القيد في ميزان المدفوعات فيمكن القول: أنه كل عملية يترتب عليها طلب عملة البلد وعرض عملة بلد آخر تقيد في الجانب الدائن أو جانب الأصول وكل عملية يترتب عنها عرض العملة الوطنية وطلب العملة الأجنبية تقيد في جانب الخصوم أو الجانب المدين.

• **حساب التحويلات:** يشمل كافة المعاملات الاقتصادية الدائنة والمدينة الملزمة لجانب واحد، وتتم بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة، حيث أن هذا الحساب يخصص للمعاملات التي يترتب عليها تحويل موارد حقيقية أو حقوق مالية من وإلى بقية دول العالم دون أي مقابل.

ويشمل هذا الحساب بندين الأول يتعلق بالهبات والتعويضات الخاصة والثاني يتعلق بالهبات والتعويضات العامة، فالخاصة نجد فيها تحويلات الأفراد والمنظمات النقدية منها والعينية، والعامة تتدرج فيها كل التعويضات التي يعتبرها صندوق النقد الدولي إجبارية، وكذا الهبات بأنواعها. ومن أمثلة هذه المعاملات التعويضات طبقا للاتفاقيات الدولية المعقودة بين دولتين، وكذا المنح للدول الآخذة في النمو.

الجدول الموالي يوضح تطور رصيد الحساب الجاري لمنطقة اليورو والاتحاد الأوروبي كما يلي:

الفصل الثالث: الوحدة النقدية الأوروبية تحت الاختبار

الجدول رقم (13): تطور رصيد الحساب الجاري في منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي (2007-2016)

*2016	*2015	2014	2013	2012-07	الدول / السنوات
0.2	0.0	-0.1	-1.5	-5.4	بلجيكا
7.7	8.0	7.7	6.9	-0.1	ألمانيا
-2.1	-1.7	-1.5	-0.4	15.2	استونيا
3.9	4.6	5.0	3.8	9.9	ايرلندا
-0.9	-1.5	-2.0	-2.3	13.6	اليونان
0.5	0.6	-0.1	1.5	11.1	اسبانيا
-1.7	-1.3	-1.8	-2.0	-0.9	فرنسا
2.6	2.6	1.8	0.9	2.4	إيطاليا
0.0	-0.6	-1.2	-1.3	9.6	قبرص
-2.9	-2.6	-2.5	-2.2	18.9	لاتفيا
0.4	1.0	0.1	0.6	16.0	ليتوانيا
3.6	3.8	4.8	5.2	-5.3	لوكسمبورغ
3.6	3.5	3.3	0.9	4.7	مالطا
8.1	8.0	8.5	8.5	1.1	هولندا
2.7	2.6	2.5	2.3	-1.0	نمسا
0.6	0.4	-0.2	-0.3	9.8	البرتغال
5.4	5.7	5.9	4.8	8.8	سلوفينيا
0.7	0.8	1.1	0.8	6.3	سلوفاكيا
-0.4	-0.7	-1.4	-2.0	-6.1	فنلندا
3.0	3.2	2.8	2.4	2.2	منطقة اليورو
1.8	2.1	1.7	2.2	26.7	بلغاريا
0.1	-0.3	-1.0	-2.2	2.5	جمهورية التشيك
6.5	6.6	6.5	7.2	5.8	دنمارك
3.2	2.4	0.9	0.4	7.3	كرواتيا
4.9	4.4	4.1	4.2	11.4	هنغاريا
-2.0	-1.5	-1.3	-1.5	5.0	بولندا
-1.1	-1.1	-0.9	-1.2	12.9	رومانيا
5.4	5.6	5.9	6.8	-2.2	سويد
-3.3	-3.8	-4.1	-4.5	-1.7	المملكة المتحدة
1.9	1.9	1.6	1.4	1.9	الاتحاد الأوروبي

Source: European commission, **European Economic Forecast**, Winter 2015, p34.

* نتائج متوقعة

الفصل الثالث: الوحدة النقدية الأوروبية تحت الاختبار

قبل أزمة الديون السيادية كان هناك عجز في الحسابات الجارية لمنطقة اليورو والاتحاد الأوروبي وذلك بسبب طفرة الاستيراد في بعض البلدان، وانخفاض التحويلات في البعض الآخر. ومنذ وقوع أزمة الديون السيادية انكمش عجز الحساب الجاري، ويرجع جانب من هذا التحسن إلى عوامل تتعلق بالدورة الاقتصادية وجانب آخر يرجع إلى عوامل هيكلية، ويعود جانب كبير من التحسن في أرصدة الحساب الجاري إلى تراجع الطلب وتقلص الاستيراد، إضافة إلى انخفاض أسعار النفط خلال سنة 2014 على الرغم من أن إجمالي الأثر جزئي بسبب انخفاض قيمة اليورو وإلى حد ما انخفاض الصادرات في البلدان المصدرة للنفط. ومع ذلك يجب تحقيق مكاسب كبيرة في أداء الصادرات حتى لا يظهر العجز مرة أخرى في الوقت الذي تتعافى فيه هذه البلدان.

المطلب الثاني: تداعيات أزمة الديون السيادية على بعض المؤشرات الاقتصادية في اليونان

تزداد المخاوف يوماً بعد يوم من تعقيد أزمة الديون السيادية وتطورها، لأن هناك شعوراً قوياً سائداً بين المستثمرين بأن اليونان على وشك الإفلاس، وعليه أدى الوضع المتدهور الذي تعرفه اليونان جراء الأزمة إلى حدوث آثار سلبية على الاقتصاد اليوناني. يمكن ملاحظة تداعيات أزمة الديون السيادية على بعض المؤشرات الاقتصادية لليونان من خلال الجدول التالي:

الفصل الثالث: الوحدة النقدية الأوروبية تحت الاختبار

الجدول رقم(14): بعض المؤشرات الاقتصادية لليونان (1995-2016)

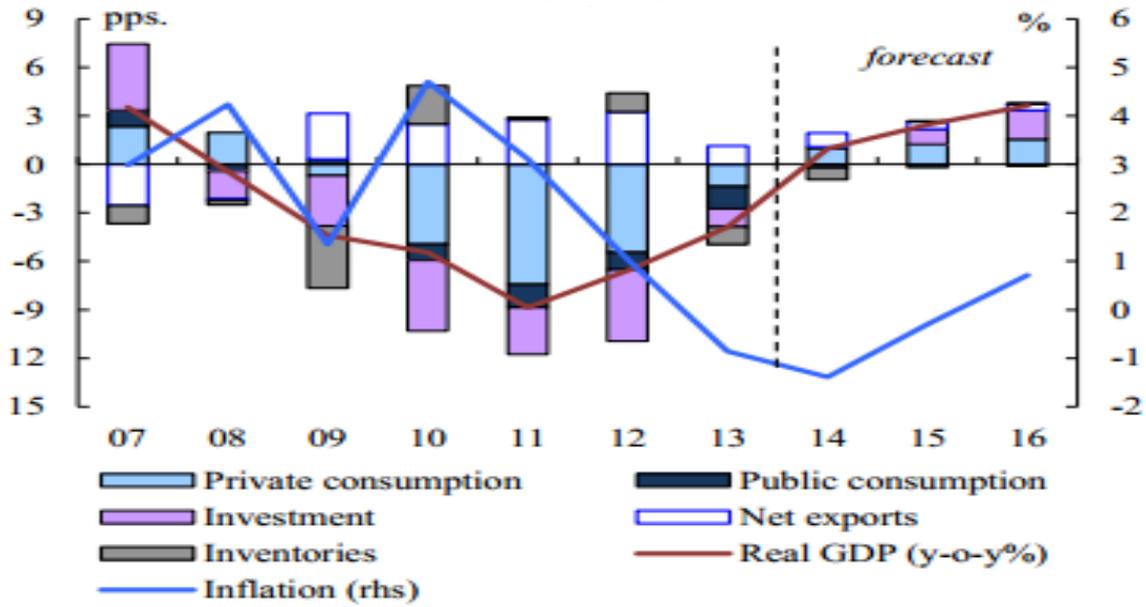
	bn EUR	Curr. prices	% GDP	95-10	2011	2012	2013	2014	2015	2016
GDP	182.4	100.0		2.4	-8.9	-6.6	-3.9	1.0	2.5	3.6
Private Consumption	129.9	71.2		2.6	-10.6	-7.8	-2.0	1.4	1.7	2.2
Public Consumption	36.5	20.0		2.9	-6.6	-5.0	-6.5	-1.1	-0.9	-0.5
Gross fixed capital formation	20.5	11.2		2.4	-16.8	-28.7	-9.5	0.8	8.4	15.0
of which: equipment	7.9	4.4		7.3	-22.8	-29.2	-4.4	10.8	12.5	16.5
Exports (goods and services)	55.1	30.2		5.7	0.0	1.2	2.1	8.0	5.6	4.8
Imports (goods and services)	60.6	33.2		5.5	-9.0	-9.1	-1.6	4.7	4.0	3.5
GNI (GDP deflator)	182.4	100.0		2.1	-9.5	-3.4	-4.5	1.3	2.5	3.8
Contribution to GDP growth:										
Domestic demand				2.9	-11.8	-11.0	-3.9	0.8	2.0	3.2
Inventories				0.0	0.1	1.2	-1.1	-0.7	0.0	0.1
Net exports				-0.5	2.8	3.2	1.1	0.9	0.5	0.4
Employment				0.8	-6.9	-7.8	-3.8	0.6	2.6	4.0
Unemployment rate (a)				10.1	17.9	24.5	27.5	26.6	25.0	22.0
Compensation of employees / head				6.3	-2.3	-2.0	-7.1	-1.5	0.0	1.7
Unit labour costs whole economy				4.6	-0.2	-3.3	-7.0	-1.9	0.2	2.1
Real unit labour cost				0.6	-0.9	-3.4	-4.9	0.3	0.4	1.2
Saving rate of households (b)				-	-	-	-	-	-	-
GDP deflator				4.0	0.8	0.1	-2.3	-2.2	-0.2	0.9
Harmonised index of consumer prices				4.1	3.1	1.0	-0.9	-1.4	-0.3	0.7
Terms of trade goods				-0.1	1.5	-0.2	1.6	1.0	0.4	0.4
Trade balance (goods) (c)				-14.8	-12.6	-10.9	-10.6	-11.3	-11.5	-11.2
Current-account balance (c)				-9.3	-10.4	-4.4	-2.3	-2.0	-1.5	-0.9
Net lending (+) or borrowing (-) vis-a-vis ROW (c)				-7.8	-8.5	-2.6	0.3	-0.3	0.3	0.8
General government balance (c)				-	-10.1	-8.6	-12.2	-2.5	1.1	1.6
Cyclically-adjusted budget balance (c)				-	-5.6	-2.5	-5.8	2.5	4.1	2.1
Structural budget balance (c)				-	-6.1	-0.3	2.7	1.9	1.7	1.2
General government gross debt (c)				-	171.3	156.9	174.9	176.3	170.2	159.2

Source: European commission, **European Economic Forecast**, Winter 2015, p76.

الفصل الثالث: الوحدة النقدية الأوروبية تحت الاختبار

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أزمة الديون السيادية أدت إلى سقوط كبير ومستمر في الناتج المحلي الإجمالي لليونان وذلك بسبب تطبيقها لبرامج التقشف إضافة إلى تراجع الطلب المحلي نتيجة حالة الركود التي عاشها الاقتصاد اليوناني، فحسب معطيات بيروستات فالناتج المحلي الإجمالي وصل خلال سنة 2011 إلى (-8.9)% أما خلال سنتي 2012 و 2013 لم يخرج من المنطقة السلبية حيث بلغ على التوالي (-6.6)% و (-3.9)%. من جهة أخرى نجد أن سياسات التقشف المنتهجة أثرت على معدلات التضخم حيث عرفت انخفاضا كبيرا منذ اشتداد أزمة الديون السيادية وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم(13): تطور الناتج المحلي الإجمالي بمكوناته والتضخم لليونان (2007-2016)

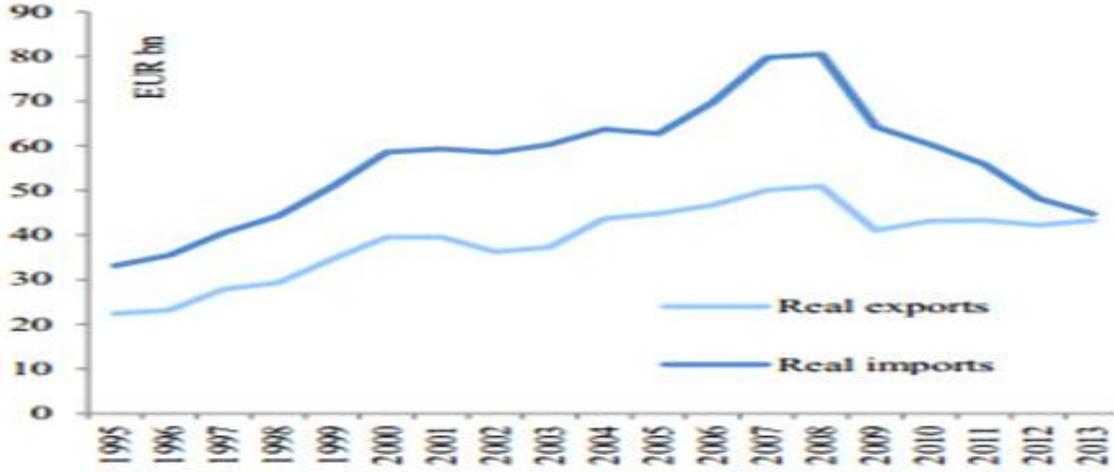


Source : European commission, **European Economic Forecast**, Winter 2015, p 76.

استمر الركود في سنة 2013 حيث وصل معدل البطالة إلى أعلى مستوى له والمقدر بـ 27.5% إضافة إلى انخفاض الأجور كل هذا أدى إلى انخفاض الاستهلاك العام حيث بلغ (-6.5)%, كما شهدت الصادرات اليونانية انخفاضا ملحوظا وبعد هذا التراجع معقولا بالنظر إلى الأوضاع المالية المتأزمة عالميا، فلا اليونان قادرة على الإنتاج والتصدير ولا شركائها التجاريين قادرين على شراء منتجاتها المصدرة، ما كان له تأثير مباشر على التجارة الدولية وعلى الميزان التجاري الذي سجل عجزا مستمرا والجدير بالذكر أن الواردات شهدت تراجعا أقوى من الصادرات وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الفصل الثالث: الوحدة النقدية الأوروبية تحت الاختبار

الشكل رقم(14): تطور صادرات وواردات اليونان (1995-2013)



Source : European commission, **European Economy (the puzzle of the missing Greek exports)**, economic papers 518, June 2014, p 03.

بعد عدة سنوات من الركود عاد الاقتصاد اليوناني للنمو خلال عام 2014، فالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد ارتفع إلى 1.0% وذلك بسبب زيادة الاستهلاك الخاص والأداء القوي للصادرات خاصة في قطاع السياحة والشحن، وبشكل عام من المتوقع أن ينمو خلال عام 2015 بنسبة 2.5% وفي سنة 2016 بنسبة 3.6%، وبعد أن بلغ معدل البطالة ذروته خلال سنة 2013 بدأ في الانخفاض خلال سنة 2014 ومن المتوقع أن يستمر الانخفاض خلال سنتي 2015 و 2016 نتيجة الوظائف الجديدة في القطاع الخاص والنمو المستدام ونجاح برامج التوظيف.

المطلب الثالث: تداعيات أزمة الديون السيادية على مكانة الوحدة النقدية الأوروبية

على الرغم من أن فكرة استبدال الدولار بعملة أخرى لا تزال بعيدة لحد ما لأن النظام النقدي الدولي في الواقع لا يزال يركز على الدولار الأمريكي، وعلى الرغم من تأثير هذا الأخير على كافة المعاملات الاقتصادية الدولية إلا أن ظهور اليورو والوزن الاقتصادي الذي يتمتع به على الصعيد الاقتصادي العالمي أصبح يزاحم الدولار في المعاملات المالية والتجارية العالمية، بل هناك من ذهب إلى إحلال اليورو محل الدولار كعملة دولية على المدى الطويل في ميزان المعاملات الاقتصادية العالمية، لكن هذا الحديث كان قبل اندلاع أزمة الديون السيادية.

الفرع الأول: تداعيات أزمة الديون السيادية على الوحدة النقدية الأوروبية كاحتياطي

تشكل العملات الإرتكازية المصدر الأول لمكونات الاحتياطيات الدولية، وباعتبار الدولار الأمريكي العملة الإرتكازية الأولى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وعلى الرغم من انخفاض دوره نسبيا بعد انهيار نظام بريتن ووزن عاد ليكون أكثر العملات استعمالا كعملة احتياطية دولية.

الفصل الثالث: الوحدة النقدية الأوروبية تحت الاختبار

كي تدخل عملة ما سلة عملات الاحتياطيات الدولية فلا بد أن تتصف بصفتين أساسيتين وهما السيولة وعمق سوق النقد الخاص بها، ومن ثم فلا يكفي أن تكون الدولة صاحبة العملة المرشحة لأن تكون عملة احتياط دولية قوية اقتصاديا، فهذا شرط لاستقرار قيمة العملة، لكن استقرار قيمة العملة ليس شرطا كافيا لصاحبة العملة لأن تكون عملة احتياط على سبيل المثال فإن الوضع الاقتصادي القوي والمستقر لدول مثل النرويج وسويسرا وكندا وأستراليا لم يمكن عملاتها بأن تحتل وضعا ذا أهمية على المستوى الدولي في سلة احتياطيات النقد الأجنبي، من ناحية أخرى فإن أهم عملتين في سلة الاحتياطيات الدولية من النقد الأجنبي وهما الدولار واليورو، هما أكثر عملات العالم تقبلا، والمخاطر المصاحبة للاحتفاظ باحتياطيات دولية ضخمة من هاتين العملتين تعد كبيرة، ومع ذلك فإن سيولة هاتين العملتين وعمق أسواق النقد لهما مكنتهما من أن يحتلا المراكز الأولى في سلة احتياطيات العالم من النقد الأجنبي¹.

فمنذ أن طرح اليورو كعملة موحدة تصاعدت الآمال بأنه سيحل محل الدولار كعملة احتياط دولية وسيكون اليورو بديلا عن الأخضر كما كان بعضهم يعتقد، أو على الأقل سيسمح لبنوك العالم المركزية بأن تتوسع من احتياطياتها وتقلل بالتالي من مخاطر تركيز الاحتياطيات في عملة واحدة، وأن الأوان قد آن للعالم أن يتخلص من عالم العملات الاحتياطية أحادي القطب والمتمثل أساسا في الدولار الأمريكي وذلك عندما يتحول اليورو إلى منافس حقيقي للدولار، دعم هذه التوجهات ما حدث بالفعل هو أنه في غضون سنوات قليلة من إصداره تحول اليورو إلى ثاني أكبر عملة احتياط من العملات الأجنبية للبنوك المركزية في العالم وظل الكثير من المراقبين يرون أن اليورو يمكن أن يلعب دورا كعملة احتياط عالمية، ولكنه لا يمكن أن يكون بديلا للدولار وأن الدولار سيظل عملة الاحتياط الأولى في العالم برغم بروز اليورو، أخيرا وبعد ما يقارب من عقد ونصف من الزمان ومن النمو المستمر في الطلب على اليورو، جاءت التقارير الأخيرة عن احتياطيات البنوك المركزية من النقد الأجنبي لتؤكد تراجع الطلب على اليورو نتيجة لزعزعة الثقة فيه، وذلك مع تزايد المخاطر المحيطة بالكتلة النقدية الأوروبية والمتمثلة في فشل أوروبي لمنطقة اليورو من إيقاف نزيف الدين العام السيادي الذي عانت منه ولازالت دول مثل اسبانيا والبرتغال واليونان وإيطاليا وقبرص، والمتمثل ذلك في معدلاتها العالية من البطالة وسالبية النمو وانخفاض فوائدها إلى مناطق شبه صفرية².

ولتقريب الصورة أكثر، فحسب بيانات صندوق النقد الدولي بلغت احتياطيات العالم من اليورو في الربع الأول من سنة 1999 عندما تم إصدار اليورو لأول مرة نحو 224 مليار دولار، وبحلول الربع الأول من

¹: محمد إبراهيم السقا، احتياطيات العالم من النقد الأجنبي، الصحيفة الاقتصادية الإلكترونية، على الموقع:

www.aleqt.com/2012/08/24/article_685729.html

²: أمين أبو عيشة، السقوط الحر لليورو... الراحون والخاسرون، مجلة فلسطين أون لاين، على الموقع:

www.felesteen.ps/details/news/2015/01/18.html

الفصل الثالث: الوحدة النقدية الأوروبية تحت الاختبار

سنة 2008 قبل انطلاق الأزمة المالية العالمية بلغت احتياطيات العالم من اليورو نحو 1.17 تريليون دولار، في هذه الفترة كانت احتياطيات العالم من اليورو تنمو في المتوسط بمعدل 4.6% سنويا.

ومع انطلاق أزمة الديون السيادية أخذت معدلات نمو الطلب على اليورو في التراجع، وبحلول الربع الثاني من عام 2011 بلغ إجمالي احتياطيات العالم من اليورو 1.47 تريليون دولار، حيث تراجع متوسط معدل النمو السنوي في احتياطيات العالم من اليورو إلى 1.6% فقط، غير أن احتياطيات العالم من اليورو قد أخذت في التراجع بعد ذلك، حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي (-0.17)%، حيث اقتضرت احتياطيات العالم من اليورو في الربع الرابع من 2012 على 1.455 تريليون دولار، كما وتراجع احتياطي البنوك المركزية من اليورو في الربع الرابع من العام 2014 ليصل لمستويات 1.4 تريليون دولار إن هذا التراجع كما نلاحظ يتزامن مع اشتداد أزمة الديون السيادية الأوروبية¹.

لفهم الأسباب الحقيقية لهذا التراجع لا بد أن نأخذ في الاعتبار أن البنوك المركزية عندما تحتفظ باحتياطيات من النقد الأجنبي فإنها لا تحتفظ بهذه الاحتياطيات أساسا في صورة نقدية، وإنما تحتفظ بها في صورة سندات أو أدوات خزائنة، والتي تمثل جزءا من الدين الذي على الدول التي تحتفظ بعملاتها بها، بالطبع مع تصاعد أزمة الديون السيادية لدول الاتحاد النقدي الأوروبي، من ناحية أخرى فقد تم تخفيض التصنيف الائتماني لبعض الدول الأعضاء في المنطقة من مؤسسات التصنيف الائتماني الدولية، وهو ما يعني تراجع درجة جودة أدوات الدين لهذه الدول، في ظل هذه الظروف لا بد أن تفقد أدوات الدين قصيرة الأجل الخاصة بمنطقة اليورو جاذبيتها مع تصاعد مخاطرها، ولذلك يعد هذا التصرف من جانب البنوك المركزية في العالم تصرفا طبيعيا ومتوقعا في مثل هذه الظروف².

الفرع الثاني: تداعيات أزمة الديون السيادية على قيمة اليورو

سعر صرف الذي يعبر عن سعر العملة الأجنبية مقوما بوحدة من العملة المحلية أي عدد الوحدات من العملة المحلية اللازمة للحصول على وحدة من العملة الأجنبية، أو هو سعر مبادلة عملة ما بأخرى وهكذا تعد إحدى العملتين سلعة في حين تعتبر الأخرى السعر النقدي لها، والذي يمثل المقياس الأساسي لقوة العملة واستقرارها.

يعد استقرار سعر صرف العملة من أولويات السياسة النقدية في مختلف الدول، وذلك لأن هذا الاستقرار يعتبر أساسا لتوفير البيئة المناسبة للاستثمار، وجذب المدخرات والمحافظة على استقرار الأسعار، لذلك تسعى معظم الحكومات إلى انتهاج سياسات تهدف إلى ضمان استقرار سعر صرف عملاتها لتجنب دولها التقلبات الحادة التي تمر بها العملات من فترة لأخرى، ويتعاضد هذا الدور في الدول المتقدمة لأن معظم هذه

¹: المرجع نفسه.

²: محمد إبراهيم السقا، هل فقد اليورو بريقه، الصحيفة الاقتصادية الإلكترونية، على الموقع:

الفصل الثالث: الوحدة النقدية الأوروبية تحت الاختبار

الدول تعاني من عجز كبير في ميزان مدفوعاتها، مما يجعلها أشد تأثرا بالتقلبات الاقتصادية الدولية، وأكثر عرضة للأزمات والمشاكل الخارجية، مما ينعكس سلبا على درجة الاستقرار المحلي فيها¹.

خضع تحديد قيمة اليورو منذ إنطلاقه إلى القوانين الطبيعية الحاكمة لأسواق الصرف، والمتمثلة في العلاقة بين العرض والطلب على العملات، وفي مظاهر الاستقرار والاضطراب في الاقتصاديات التي تعود إليها هذه العملات، فخلال سنة 1999 تم تحديد سعر اليورو مقابل الدولار بـ 1.1785 دولار/يورو، لكنه انخفض حتى وصل خلال 2002 إلى 0.88 دولار ونتيجة لنمو الطلب العالمي عليه فقد اتخذت قيمة اليورو واتجاها تصاعديا فخلال سنة 2003 بلغت 1.06 دولار إلى أن وصلت في سنة 2008 إلى 1.58 دولار وهو أقصى مستوى لها².

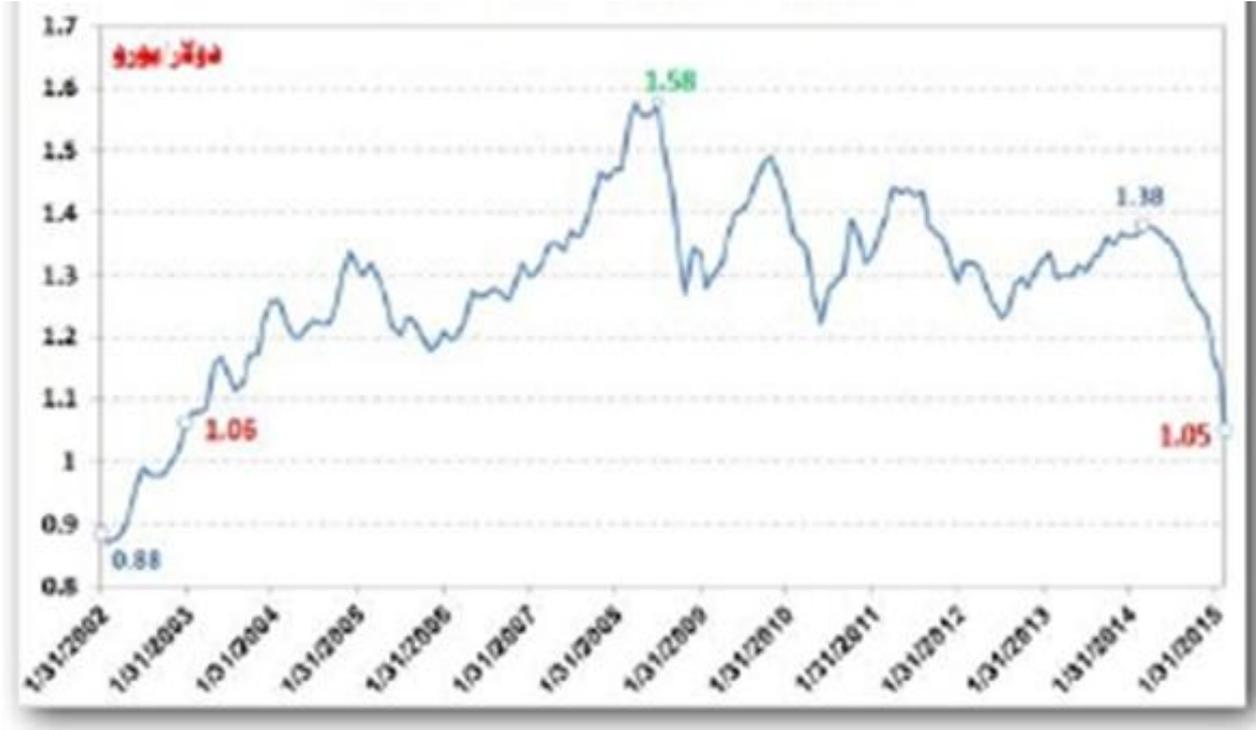
كان اندلاع الأزمة المالية العالمية حدثا فارقا في أسواق الصرف العالمية، إذ أحدثت الأزمة اضطرابا شديدا في الاقتصاد العالمي عموما والاقتصاديات الكبرى خصوصا، وانعكس ذلك مباشرة على قيم العملات الرئيسية، وإن اختلف الأمر من عملة إلى أخرى، تبعا لمدى تأثر اقتصادها بتداعيات الأزمة. وبالنسبة لليورو فقد كان واقع الأزمة عليه ثقيلًا حيث انخفضت قيمته خلال سنة 2009 إلا أنه عاود الارتفاع خلال سنة 2010، لكن أزمة الديون السيادية حالت دون استمرار هذا الارتفاع إذ أن جزء كبير من تراجع قيمته ما بعد سنة 2010 يعود إلى انخفاض الطلب العالمي عليه، كغيره من العملات كمخزن للقيمة، بعد أن تعرضت قيم العملات للتذبذب بسبب الأزمة، لكن الجزء الأهم من التراجع في قيمة اليورو يعود إلى تدني الثقة بالأوضاع الاقتصادية في منطقة اليورو، مع تضخم أحجام المديونيات الحكومية وتنامي الخلافات بين حكومات المنطقة حول السياسة الواجب إتباعها لتحفيز الاقتصاد، بالإضافة إلى تنامي المخاوف من خروج الدول المتعثرة ماليا، وعلى رأسها اليونان. وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

¹: خالد رواق، مرجع سبق ذكره، ص 133.

²: مجلة أخبار الساعة (نشرة تحليلية يومية)، تراجع اليورو (المستفيدون والخاسرون)، العدد 5665، 17 مارس 2015، ص 04.

الفصل الثالث: الوحدة النقدية الأوروبية تحت الاختبار

الشكل رقم (15): تطور قيمة اليورو مقابل الدولار (2002-2015)



المصدر: مجلة أخبار الساعة (نشرة تحليلية يومية)، تراجع اليورو (المستفيدون والخاسرون)، العدد 5665، 17 مارس 2015، ص 04.

خلال الإثني عشر شهرا الماضية لسنة 2014، ازدادت نبرة تراجع اليورو، ففقد نحو خمس قيمته في مقابل الدولار، فيما يشير إلى أن أسبابا جديدة قد أضيفت إلى عوامل الضغط على قيمته، والطارئ الوحيد في هذا الإطار هو أن حكومات منطقة اليورو غيرت نهج تعاملها مع الأزمة، فلجأت إلى التسيير النقدي كآلية لتحفيز النمو، إذ وضع البنك المركزي الأوروبي خطة تقوم بمقتضاها البنوك المركزية في المنطقة بشراء سندات بنحو 60 مليار يورو شهريا حتى سبتمبر 2016، بقيمة إجمالية تصل إلى نحو 1140 مليار يورو، ما تسبب في توليد ضغوط جديدة على قيمة اليورو، فدخل في موجة تراجع جديدة أشد وطأة.

جدير بالذكر أن حكومات اليورو كانت ترفض اللجوء إلى التسيير الكمي في البداية، وكانت تنتقد الولايات المتحدة بسبب لجوئها إليه في مطلع الأزمة، وذهبت في ذلك الحين إلى جانب العديد من المؤسسات الاقتصادية الدولية، للقول: إن الولايات المتحدة تتبع سياسة الدولار الضعيف لدعم اقتصادها من دون الاهتمام بتأثير ذلك في الاقتصاديات الأخرى في العالم، لكن برغم ذلك فقد أثبت النهج الأمريكي نجاحه في تحفيز الاقتصاد، ويبدو أن هذا النجاح أقتع منطقة اليورو بتطبيقه، عبر إضعاف اليورو بشكل مقصود لتحفيز اقتصادها.

يبقى التساؤل مهم، يتعلق بهوية المستفيدين والخاسرين من تراجع اليورو، الذي يتوقع استمراره حتى سنة 2017، لتصل قيمته إلى 0.8 دولار، وفق بنك "جولدمان ساكس"، والمستفيد الأول من هذا التراجع هو الاقتصاد الكلي بمنطقة اليورو، إذ إن اليورو الضعيف سيشجع على نمو الطلب العالمي على صادراته وعلى

الفصل الثالث: الوحدة النقدية الأوروبية تحت الاختبار

أصوله الاستثمارية، ويدفع إلى نمو أعداد السائحين الأجانب القادمين إلى المنطقة، كما أنه سيقصص أعباء الديون الحكومية. لكن في المقابل سيواجه سكان منطقة اليورو ضعفا في قدراتهم الشرائية، مع ارتفاع فاتورة الاستيراد وتزايد المخاوف من التضخم، وعلى المستوى الدولي سيتعرض ممتلكو اليورو سواء الحكومات أو الأفراد، لخسائر متزايدة، وقد يدفعهم ذلك إلى إعادة هيكلة محافظهم الاستثمارية والنقدية، لتكون أقل اعتمادا على اليورو، إلى أن تتضح الرؤية المستقبلية لديهم¹.

بالرغم من التخطيط الدقيق لعملية إصدار اليورو، إلا أن هناك نقاط استفهام وتحديات كبيرة تواجه اليورو وتعكس بعض الغموض على دوره المستقبلي في النظام النقدي الدولي وقدرته على احتلال مكانة الدولار على غرار الأزمات المالية التي واجهته والمتمثلة في الأزمة المالية العالمية وأزمة الديون السيادية نجد²:

- **اختلاف السياسات الاقتصادية السائدة في منطقة اليورو:** العقبة الأكبر أمام اليورو تتبع من طبيعة هذه العملة، كونها تضم في اسمها ومضمونها دولا ذات اختلافات كبيرة في ما يتعلق بحجم الاقتصاد والسياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة، صحيح أن البنك المركزي الأوروبي المسؤول عن توحيد السياسات النقدية المتعلقة باليورو يشكل بنكا مستقلا تماما وتعتبر قراراته ملزمة لجميع الأطراف، إلا أنه سوف يعمل على نحو طبيعي على تحقيق مصالح دول منطقة اليورو عامة وبالتالي فإن أغلب قراراته سوف تكون توفيقية بما يحقق مصالح جميع الأطراف وهذا قد يضعف من قوة اليورو على المستوى العالمي، وهذا هو السبب الأساسي الذي أدى إلى انخفاض اليورو بما يقارب 20% في السنة الأولى من صدوره عام 1990، ولكنه حقق استقرارا نسبيا نوعا ما وعاود الصعود مجددا على نحو لافت للنظر؛
- **الثقل السياسي والعسكري الأمريكي:** وهناك عامل آخر يتميز به الدولار عن اليورو، وهو الثقل السياسي والعسكري للولايات المتحدة الأمريكية في العالم، فالتدخل المتواصل في قضايا الشعوب وسياساتها والتدخل العسكري يعطي الدولار قوة كبيرة ويسهم في نشره بقوة في أنحاء العالم، وهذا ما لوحظ بعد أحداث سبتمبر 2001 التي لم تؤثر كثيرا في قيمة الدولار بالنظر إلى ضخامة نتائجها السلبية على الاقتصاد الأمريكي، ويرجع ذلك إلى اتخاذ الولايات المتحدة الأمريكية إجراءات مالية ونقدية معتمدة على المكانة التي يحتلها الدولار ومن ورائه الاقتصاد الأمريكي في العالم، وهذا يشكل تحديا لليورو؛

- **الأحزاب اليمينية المتطرفة في منطقة اليورو:** ظهور الأحزاب اليمينية المتطرفة وازدياد دورها ونشاطها السياسي في الاتحاد الأوروبي، وهي تمتلك توجهها نحو الانفصال عن الاتحاد وإعادة الهوية الوطنية إلى كل دولة منه ويشكل هذا نقطة استفهام أخرى حول مستقبل الاتحاد وعملة اليورو، ولو

¹: المرجع نفسه، ص 04.

²: لقمان معزوز، شريف بودري، المنافسة بين الدولار والأورو في ظل لا استقرار النظام النقدي الدولي، مجلة الباحث، العدد 09، 2011، ص 81.

الفصل الثالث: الوحدة النقدية الأوروبية تحت الاختبار

أن الاتفاقيات المنعقدة بين الدول الأوروبية قلصت بشكل كبير إمكانية حدوث أزمات من هذا النوع قد تؤثر في مستقبل الاتحاد الأوروبي وتكامله، إلا أن التاريخ أثبت أنه لا يسير على قواعد محددة؛

- السياسات الاقتصادية الأمريكية: تحديات تواجه اليورو أمام الدولار الأمريكي، وهي تعرقل استمراره في الانتعاش بالنظر إلى السياسات الاقتصادية الأمريكية المتغيرة الخاصة بالضرائب والفائدة، فتخفيض الضرائب الأمريكية سيؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي وتحفيز الاستهلاك والاستثمار وبالتالي زيادة معدل النمو، مما يشكل دعماً للدولار أمام اليورو.

المبحث الثاني: اختلالات الوحدة النقدية الأوروبية

حينما طرح اليورو في عام 1999، توقع الاقتصادي الأمريكي "ميلتون فريدمان Milton Fridman" أن لا ينجو اليورو من أول ركود اقتصادي كبير قد تتعرض له القارة الأوروبية نظراً لضعف البناء المؤسسي لمنطقة اليورو وأنها لا تحتوي على جميع شروط منطقة العملة المثلى. لذلك سوف يسلط هذا المبحث الضوء على اختلالات الوحدة النقدية الأوروبية التي تمثل قلب الأزمة الراهنة.

المطلب الأول: خطأ في الانطلاق والتجسيد

منذ الإعلان عن بدء إطلاق اليورو كعملة موحدة لأوروبا، انتقد بعض الاقتصاديين الأمريكيين اتفاقية الاتحاد النقدي الأوروبي، وشككوا في قدرته على الاستدامة، وذلك لعدم وجود نظام للتحويلات المالية Fiscal Transfers بين الدول الأعضاء، خصوصاً في أوقات الأزمات، بما يساعد الاتحاد النقدي على التخفيف من أثر أي أزمة سيولة طارئة تلحق بالدول الأعضاء في الاتحاد، وتمكين هذه الدول من التكيف مع مثل هذه الأزمات من خلال الدعم المالي الذي يقدم إليها، وهو الأمر الذي ينظر إليه على أنه السبب الرئيسي في استمرار الدولار الأمريكي كعملة موحدة للولايات الأمريكية، منذ إنشائه وحتى اليوم، حيث تقوم السلطات المالية المركزية في الولايات المتحدة بتقديم الدعم المالي اللازم للولايات المختلفة عندما تتعرض لأزمة مالية حادة، الأمر الذي يجعل من الدولار الأمريكي نموذجاً مثالياً للعملة الموحدة. غير أن الاتحاد الأوروبي في ذلك الوقت لم يكن يعاني مشكلات مالية تذكر، الأمر الذي ساعد على تسهيل عملية الانطلاق الناجح لليورو، واكتسابه مزيداً من المكاسب على الأرض في مواجهة الدولار كعملة دولية، وكذلك كعملة احتياط عالمية¹.

على الرغم من الحديث عن نجاح الوحدة النقدية الأوروبية إلا أن الكيان الحالي ما زال يفنق إحدى الخصائص المهمة جداً للاتحاد النقدي، وهي عدم وجود نظام صارم للانضباط المالي بين الأعضاء في الاتحاد، بالرغم من وجود معايير حذر والتي تم تجسيدها ووضعها في معاهدة ماستريخت وميثاق الاستقرار

¹: محمد ابراهيم السقا، السيناريوهات المستقبلية لليورو، الصحيفة الاقتصادية الإلكترونية، على الموقع:

الفصل الثالث: الوحدة النقدية الأوروبية تحت الاختبار

والنمو بالأخص قواعد 60% من الدين العمومي الأقصى و3% من عجز الميزانية الأقصى، لم يتم فرض أي عقوبة عندما تجاوزت دول منطقة اليورو كلها تقريبا هذه الحدود.

يعتقد البعض أن أزمة اليورو باتت أزمة بنيوية، فالإتحاد الأوروبي يعتمد عملة واحدة وسياسة نقدية واحدة ولكنه يحتوي على أكثر من 17 سياسة مالية مختلفة من بلد إلى آخر وهذا هو مكنم الخلل، وإذا قارنا منطقة اليورو مع الولايات المتحدة نجد أن الأخيرة أكثر استقراراً لأنها تعتمد عملة واحدة وسياسة نقدية واحدة وسياسة مالية واحدة على الرغم من احتوائها نحو 50 ولاية، ذلك أن خلق عملة موحدة بين 17 حكومة، تقوم كل واحدة منها بفرض الضرائب التي تناسبها وتبني برامج الإنفاق المالي التي ترغب فيها، أمر لا يتماشى مع سلامة واستدامة أي اتفاقية للاتحاد النقدي، حيث إن مثل هذه الخاصية قد تعمل على خلق الحوافز لدى الدول الأعضاء على غش النظام، وتشجع بعض الحكومات على أن تنفق أكثر من إمكاناتها المالية، لاطمئنانها بأنها ستحصل في المقابل على الحماية من الدول الأخرى الأعضاء الأقوى مالياً في النظام¹.

مثل هذا الخلل في الكيان الأوروبي يظل لا يمثل مشكلة طالما أن الأوضاع الاقتصادية على ما يرام، غير أنه مع تحول تلك الأوضاع نحو الأزمة، فإن هذا الخلل يظهر على السطح موضحاً بجلاء خطورة التركيب الحالي للاتحاد النقدي الأوروبي. ففي عام 2010 بدأت تطفو على السطح مشكلة الديون السيادية في اليونان، ثم تطورت الأمور بعد ذلك، حيث بدأ للعيان أن اليونان لم تكن سوى رأس جبل الجليد على السطح في ماء المحيط، حيث تم لاحقاً اكتشاف طابور من الدول الأوروبية الأعضاء في المنطقة تعاني من المرض نفسه، وإن كانت حدة مشكلاتهم المالية تتفاوت، غير أن الجميع يشترك في خاصية الحاجة إلى خطط مكلفة جداً للإنقاذ المالي، وأن هذا الإنقاذ هو السبيل الوحيد لاستمرار الاتحاد النقدي واليورو، وربما لأوروبا الموحدة بأسرها².

المطلب الثاني: التباين الاقتصادي بين دول الاتحاد النقدي الأوروبي

ساد الاعتقاد بأن الاختلالات الاقتصادية التي ظهرت بعد إطلاق اليورو أنها ستختفي بمرور الوقت إلا أن الواقع قد خالف تماماً هذه التوقعات، فقد انقسم الاتحاد إلى مجموعتين من الدول بينهما فارق شاسع، مجموعة الدول الشمالية وتتضمن: النمسا، بلجيكا، ألمانيا، فنلندا، فرنسا، لوكسمبورغ وهولندا ومجموعة الدول الجنوبية بما فيها: اليونان، أيرلندا، إيطاليا، إسبانيا والبرتغال، والتي يشار إليها اختصاراً بدول الـ"PIIGS"³. ويمكن توضيح هذا التباين من خلال الشكل الموالي:

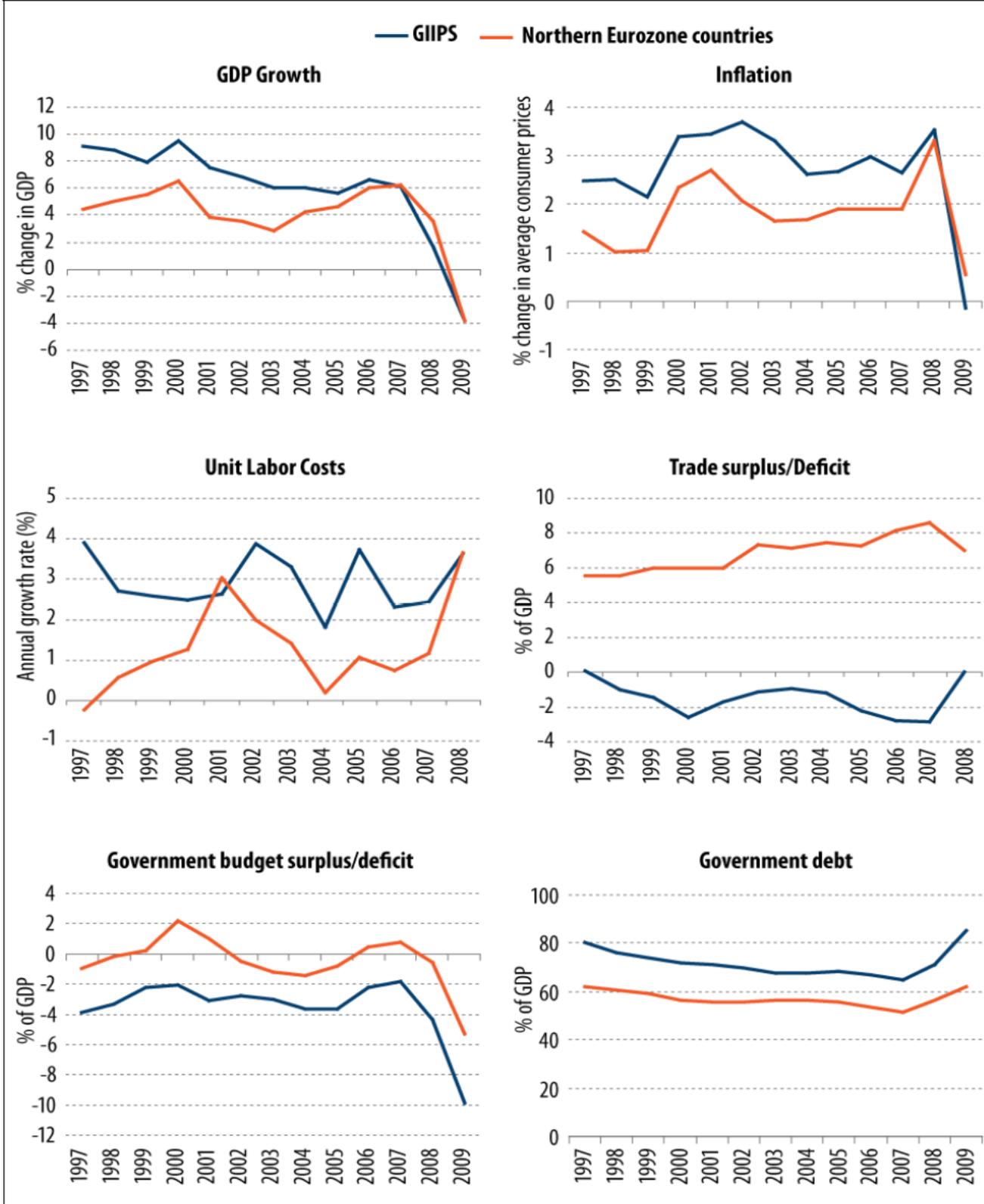
¹: عزة الحاج حسن، أزمة اليورو تفكك أم تماسك أوروبا، جريدة المدن الإلكترونية، على الموقع: www.almodon.com

²: محمد ابراهيم السقا، السيناريوهات المستقبلية لليورو، مرجع سبق ذكره.

³: بوخاري لحو، وليد عايب، مرجع سبق ذكره، ص 05.

الفصل الثالث: الوحدة النقدية الأوروبية تحت الاختبار

الشكل رقم (16): التطورات الاقتصادية لدول الـ«PIIGS» ودول أوروبا الشمالية.



المصدر: بوخاري لحو، عايب وليد، مستقبل الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي في ظل أزمة الديون السيادية لليونان، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي الثاني حول: التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي بالوادي، يومي 26-27 فيفري 2012، ص 07.

الفصل الثالث: الوحدة النقدية الأوروبية تحت الاختبار

يوضح الشكل السابق التطورات الاقتصادية في هاتين المجموعتين خلال العقد الأخير، حيث يلاحظ أنه قبل الأزمة سجلت دول الـ "PIIGS" معدلات نمو أسرع من نظيرتها الشمالية، إلا أن معدلات التضخم كانت أكبر كذلك في مجموعة الـ "PIIGS" نظرا للنمو السريع في أجور العمال (معدلة باختلافات في معدل الإنتاجية)، مما أدى إلى فقدان دول الـ "PIIGS" لقدرتها التنافسية الصناعية لصالح دول الشمال الأوروبي، وهذا ما انعكس في صورة عجز تجاري للدول الجنوبية مع تسجيلها لأعلى مستوى من عجز الموازنة والديون العامة نسبة إلى الناتج الإجمالي المحلي، في حين سجلت الدول الشمالية فوائض معتبرة.

استخدمت دول الـ "PIIGS" معظم القروض والمساعدات التي حصلت عليها لتغطية عجزها التوأم في الموازنة العامة وميزان المدفوعات، وتعود ملكية هذه القروض في معظمها إلى بنوك أوروبية خصوصا الفرنسية والألمانية منها، حيث ارتفعت القروض الممنوحة من البنوك الألمانية لهذه الدول من 357,2 مليار دولار سنة 1999 إلى 1,6 تريليون دولار في ديسمبر 2009، أي بزيادة تقدر بأكثر من 450% وهو ما يعكس وضع دول الـ "PIIGS" تجاه دول الشمال الأوروبي والاختلالات الموجودة في منطقة اليورو¹.

ترجع الاختلافات الموجودة بين دول الاتحاد الأوروبي إلى عدة أسباب كنوع السياسة الاقتصادية المتبعة، كما أن هناك من يرى أن هذه الاختلافات ترجع إلى خلل في البناء المؤسسي لليورو، حيث أن نظام اليورو غير مصمم بطريقة توفر إمكانيات المساندة والإنقاذ للدول الأعضاء في حال حدوث أزمة لديها، وهذا ما أثبتته أزمة اليونان، فبعد تبني دول الـ «PIIGS» لليورو رسميا اتجه رجال الأعمال للاستثمار في هذه البلدان باعتبارها مناطق آمنة ونظرا لانخفاض أسعار الفائدة فيها مقارنة بالدول الشمالية، وهو ما أحدث نوع من الضبابية والتشويه للقرارات الاستثمارية في منطقة اليورو نتج عنه إفراط الاستثمار في بعض القطاعات، بالإضافة إلى قيام القطاع الخاص بزيادة الاقتراض وبالتالي زيادة الطلب الكلي، تزامن ذلك مع إطلاق دول الـ «PIIGS» لمشاريع استثمارية ضخمة للحفاظ على معدلات نمو عالية ومستمرة مما دفعها إلى اللجوء إلى الاقتراض الخارجي خصوصا من دول أوروبا الشمالية، كل هذه العوامل ساهمت في النهاية في تعميق العجز المالي لدول الـ «PIIGS».

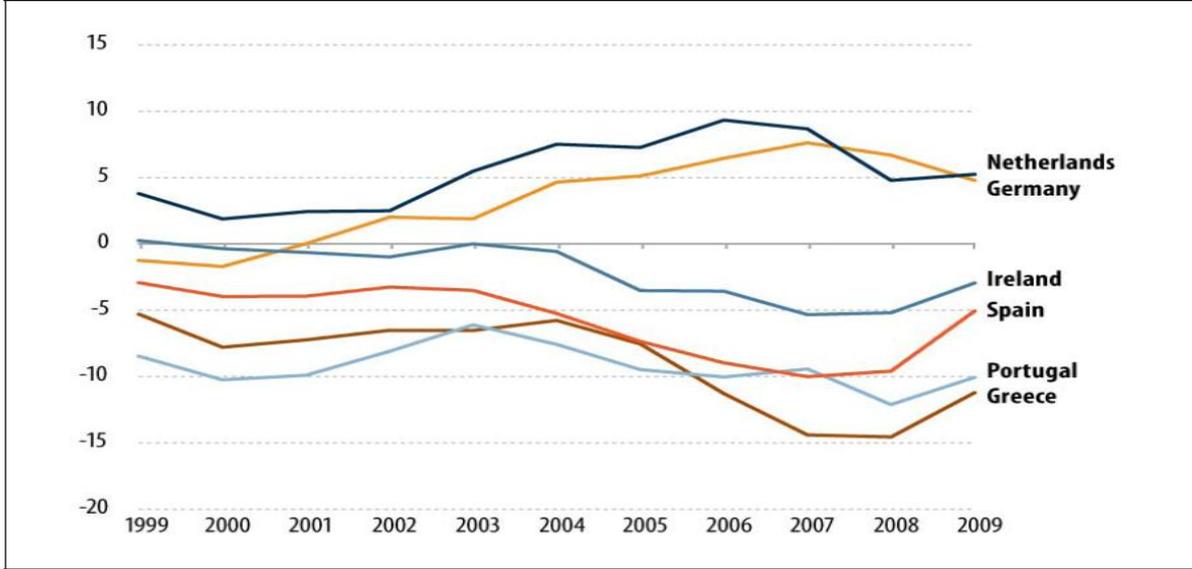
وأدى تدفق رؤوس الأموال إلى دول الـ «PIIGS» إلى دعم الطلب المحلي مما أدى إلى ارتفاع معدلات النمو فيها مع معدلات مرتفعة من التضخم انعكس على تراجع القدرة التنافسية لهذه الدول وانتقال العجز المالي إلى الميزان التجاري (العجز التوأم).

¹: المرجع نفسه، ص 06.

الفصل الثالث: الوحدة النقدية الأوروبية تحت الاختبار

الشكل رقم (17): تطور الحساب الجاري لميزان المدفوعات في بعض البلدان الأوروبية

(نسبة من الناتج %GDP)



المصدر: بوخاري لحو، عايب وليد، مستقبل الإتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي في ظل أزمة الديون السيادية لليونان، ورقة بحث مقدمة إلى المنتدى الدولي الثاني حول: التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي بالوادى، يومي 26-27 فيفري 2012، ص 09.

أدى العجز في الحساب الجاري لدول الـ"PIIGS" إلى تراكم الديون العامة والخاصة وصلت إلى 80% من حجم الناتج الإجمالي المحلي، وفي المقابل لم تتأثر دول أوروبا الشمالية كثيرا بعد إطلاق اليورو، كما لم تشهد تدفقات كبيرة لرؤوس الأموال ونتيجة لسياساتها المالية المتناسقة والتي تهدف إلى احتواء الطلب الكلي مع الحفاظ على معدلات تضخم منخفضة، وهذا ما أكسبها قدرة تنافسية أكبر مقارنة بنظيرتها الجنوبية، مما جعلها تصدر إلى دول الـ"PIIGS" وتحقيق فوائض معتبرة في حساباتها الجارية¹.

يرى الكثير من المتابعين أن القيود المؤسسية التي تفرضها الوحدة النقدية هي أحد الأسباب التي ساهمت في زيادة التباعد بين الدول الشمالية والجنوبية، فعلى سبيل المثال لا تستطيع دول الـ"PIIGS" تصحيح العجز في موازين مدفوعاتها عن طريق تخفيض قيمة العملة أو رفع أسعار الفائدة لجذب رؤوس الأموال إليها نتيجة اشتراكها في اليورو. في حين أن دول الـ"PIIGS" لا زالت تحتفظ بحريتها في مجال السياسة المالية حيث يمكن أن تستخدمها كأداة لكبح جماح الإنفاق الحكومي و زيادة الضرائب للحد من الاستهلاك واحتواء الطلب الكلي مما يسمح بتوفير موارد لسداد الديون الخارجية.

سمحت معدلات الفائدة المنخفضة في منطقة اليورو بالاقتراض دون تخوف لدول الـ"PIIGS" مما جعل معدلات التضخم فيها أكبر بمرتين عن سائر الدول الأوروبية وهذا ما انعكس سلبا على معدلات الفائدة

¹: المرجع نفسه، ص 09.

الفصل الثالث: الوحدة النقدية الأوروبية تحت الاختبار

الحقيقية التي أصبحت منخفضة جدا، أدى ذلك إلى تراجع الادخار وتشجيع الاقتراض الاستهلاكي وبناء المساكن خصوصا في ايرلندا واسبانيا¹.

المطلب الثالث: الاتحاد النقدي الأوروبي ليس منطقة عملة مثلى

من أبرز الاختلالات التي يعاني منها الاتحاد النقدي الأوروبي والتي تحول دون اعتباره منطقة عملة مثلى نجد تلك المتعلقة بحرية حركة عناصر الإنتاج وجمود الأجور.

إن صعوبة انتقال عنصر العمل بين الدول الأعضاء يجعل من الاتحاد النقدي الأوروبي منطقة نقدية غير مثلى، في حين أن ماندال كان قد أشار إلى أن هذا العامل من الضروريات في اعتبار منطقة نقدية ما على أنها مثلى، فقدرة العمالة على الانتقال من المناطق الأكثر فقرا إلى المناطق الأكثر ثراء تعمل كأداة لامتصاص الصدمات ضد الأزمات الاقتصادية المتفاوتة (غير الشاملة)، والعامل الآخر الذي يشكل أداة طبيعية لامتصاص الصدمات يتلخص في القدرة على خفض قيمة العملة، وهو ما يعمل على زيادة القدرة التنافسية في المناطق الأشد تضررا وهذا من غير الممكن أن يحدث مع العملة المشتركة، وتتفاقم صعوبات التعديلات الاقتصادية حين لا تتمتع العمالة بالقدرة الكافية على الحركة للمساعدة في تخفيف الانكماش الإقليمي في الدخل وتخفيف حدة البطالة².

إن انخفاض قدرة العمالة على الانتقال داخل دول الاتحاد يعود بدرجة كبيرة إلى اختلاف اللغة والثقافات بين الدول الأعضاء وحتى العادات والتقاليد، فمن برلين إلى برشلونة تختلف اللغات والعادات وحتى الديانات، وبالنسبة لمواطني الاتحاد النقدي الأوروبي الذين لا يتحدثون لغة رئيسية وخاصة الانجليزية فإن انتقالهم عبر الحدود الوطنية في إطار منطقة العملة الموحدة يصبح أمرا محدودا في أحسن الأحوال، ومن ثم فإن أسواق العمل في أوروبا منفصلة بفعل حواجز اللغة والثقافة والدين، واختلاف أنظمة التأمين الاجتماعي خصوصا ما تعلق ببعض الدول الأوروبية التي لا تمنح تعويضات عن البطالة للمهاجرين إلا بعد فترة معينة من الإقامة، وهو ما يحد من رغبة العمال البطالين في الهجرة بحثا عن العمل، حيث أن حرية انتقال اليد العاملة ضعيفة جدا فيما بين الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي الأوروبي وحتى داخل الدولة الواحدة بالمقارنة مع حرية الانتقال داخل الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يثبت أن منطقة اليورو تفتقد لأهم عامل يمكن أن يساعدها في امتصاص الصدمات ومن ثم بروزها كمنطقة نقدية مثلى.

كما أن مرونة الأجور في حالات الكساد أو الرواج تساعد على امتصاص أثر الصدمات الاقتصادية التي يمكن أن تتعرض لها اقتصاديات الدول الأعضاء بسهولة نسبية، ولقد أثبتت الأزمة التي تعاني منها دول الاتحاد النقدي الأوروبي مدى أهمية هذا العامل في مواجهة الصدمات، حيث يرى العديد من الباحثين أن

¹: المرجع نفسه، ص 09.

²: إيتسام مهيز، ليندة زادي، تقييم دور التكتلات الاقتصادية في ظل الأزمات المالية _دراسة حالة الاتحاد النقدي الأوروبي_، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2013، ص ص 171، 172.

الفصل الثالث: الوحدة النقدية الأوروبية تحت الاختبار

ارتفاع معدلات البطالة في الدول الأعضاء في هذا الاتحاد يعود بنسبة كبيرة إلى جمود الأجور النسبية نحو الأسفل وعدم مرونتها، وعلى هذا الأساس فإن من أهم حلول هذه المشكلة يكمن في العمل على دفع معدلات التضخم للارتفاع قصد خفض مستوى الأجر الحقيقي إلى المستوى الذي يزيد من الطلب على العمالة ومن ثم الحد من معدلات البطالة المرتفعة على مستوى دول الاتحاد النقدي الأوروبي¹.

المبحث الثالث: إستراتيجية أوروبا 2020 والرؤى حول مستقبل الوحدة النقدية الأوروبية

اعتمدت المفوضية الأوروبية إستراتيجية طويلة الأمد حتى سنة 2020 تمكّنها من تحقيق النمو في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية، وتزويد من وحدتها وقدرتها على مواجهة الأزمات التي تشهدها المنطقة عموماً والوضع الاقتصادي بشكل خاص بما يمكنها من المحافظة على مكانتها الاقتصادية على المستوى الدولي، إلا أن أزمة الديون السيادية جعلت من هذه الإستراتيجية صعبة التحقيق وتحديداً في المجال الاقتصادي.

إن أزمة الديون السيادية هي الاختبار الأكبر للوحدة النقدية الأوروبية، ما جعل العديد من الخبراء يرسمون مجموعة من السيناريوهات المحتملة لمستقبل اليورو بين متشائمين ومتفائلين.

المطلب الأول: إستراتيجية أوروبا 2020

أوروبا تواجه لحظة تحول، فالأزمة هزة ضربت الاقتصاد وسنوات من التقدم الاجتماعي، كما كشفت عن نقاط الضعف الهيكلية في الاقتصاد الأوروبي، في غضون ذلك العالم يتحرك باتجاه تحديات سريعة وطويلة الأجل في ظل العولمة، الضغط على الموارد، ارتفاع الشبخوخة، لذلك يتعين على الاتحاد الأوروبي الآن أخذ حمولة لمواجهة المستقبل.

أوروبا يمكن أن تتجح إذا كان العمل بشكل جماعي باعتباره اتحاد، فهي بحاجة إلى إستراتيجية لمساعدتها على الخروج أقوى من الأزمة وتحويل الاتحاد الأوروبي إلى اقتصاد ذكي مستدام وشامل، تقديم مستويات عالية من التوظيف والإنتاجية والتماسك الاجتماعي. فأوروبا 2020 تحدد رؤية للسوق الاقتصادي الاجتماعي الأوروبي للقرن الـ 21.

الفرع الأول: أولويات إستراتيجية أوروبا 2020

إستراتيجية أوروبا 2020 التي اعتمدها المجلس الأوروبي والتي نشرت في 03 مارس 2010 واعتمدت في 17 جوان من نفس السنة، وهو جدول أعمال للنمو وخلق فرص للعمل كما أنها وسيلة للتغلب على نقاط الضعف الهيكلية في اقتصاد أوروبا وتحسين قدرتها التنافسية والإنتاجية ودعم التنمية الاجتماعية واقتصاد السوق.

¹: المرجع نفسه، ص 172.

الفصل الثالث: الوحدة النقدية الأوروبية تحت الاختبار

أوروبا 2020 تضع في المقدمة ثلاث أولويات يعزز بعضها البعض، لكنها ليست كاملة أو شاملة، مجموعة واسعة من الأنشطة على المستويات الوطنية، الاتحاد الأوروبي سيكون من الضروري دعمها وتعزيزها وقد عملت اللجنة على وضع سبع مبادرات كخطوة تمهيدية لتحفيز التقدم تحت كل أولوية. إن المبادرات السبعة الرائدة سيلتزم بها كل من الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء، وسيكون ذلك على الأقل كافياً لمعالجة الإختلالات وتوجيه أهداف أوروبا 2020، وقد قامت اللجنة بالتخطيط لما تحتاجه للتعريف بإستراتيجية الخروج بكل مصداقية وثقة، حيث حددت أولوية فورية بإصلاح النظام المالي، التأمين على توحيد الميزانية للنمو طويل المدى، وإلى تعزيز التنسيق بين الاتحاد الاقتصادي والنقدي¹.

➤ الأولوية الأولى: النمو الذكي

إن الهدف من هذه الأولوية هو تطوير اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار وهذا يتطلب تحسين نوعية التعليم وتعزيز أداء الأبحاث وتشجيع الابتكار ونقل المعرفة في جميع أنحاء الاتحاد، مع الاستفادة الكاملة من تكنولوجيا المعلومات والاتصال والأفكار المبتكرة لضمان تحويلها إلى منتجات وخدمات جديدة لخلق النمو ووظائف جديدة ومساعدة الأوروبيين ومختلف التحديات المجتمعية العالمية، لكن لتحقيق النجاح يجب أن يكون جنباً إلى جنب مع روح المبادرة والتركيز على احتياجات المستخدمين والفرص المتاحة في السوق². لذلك يتعين على أوروبا أن تعمل على³:

- **الابتكار:** الإنفاق على البحث والتطوير في أوروبا هو أقل من 2% مع 2.6% في الولايات المتحدة الأمريكية و 3.4% في اليابان، هذا في المقام الأول نتيجة انخفاض مستويات الاستثمار الخاص، كما أن احتياجات أوروبا عديدة لتحسين ظروف القطاع الخاص في البحث والتطوير داخل الاتحاد الأوروبي، فأوروبا لديها حصة أصغر من شركات التكنولوجيا الفائقة السرعة وهذا ما يفسر نصف الفجوة بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية؛
- **التعليم، التدريب والمعرفة مدى الحياة:** ربع التلاميذ هم فقيري القراءة والكفاءة، واحد من كل سبعة أشخاص من الشباب ترك التعليم والتدريب في وقت مبكر جداً، حوالي 50% من الكفاءات متوسطة المستوى في كثير من الأحيان فشلت في تلبية احتياجات سوق العمل، أقل من الثلث تتراوح أعمارهم بين 25-34 سنة لديهم شهادة جامعية مقارنة مع 40% في الولايات المتحدة الأمريكية وأكثر من 50% في اليابان؛
- **المجتمع الرقمي:** الطلب العالمي على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هو سوق يستحق 2000 مليار يورو، لكن ربع هذا يأتي من الشركات الأوروبية فأوروبا تراجع في مجال الأنترنت فائقة

¹: European Statistical system, **The ESS Vision 2020**, p 03.

²: Eurostat statistical books, **Smarter, greener, more inclusive? (indicators to support the Europe 2020 strategy)**, 2015, p 16.

³: European commission, **Communication from the commission Europe 2020 (a European strategy for smart, sustainable and inclusive growth)**, Brussels, 2010, p 10.

الفصل الثالث: الوحدة النقدية الأوروبية تحت الاختبار

السرعة، أي أنها بذلك تؤثر على القدرة على الابتكار بما في ذلك المناطق الريفية من جهة لنشر المعرفة ومن جهة أخرى لتوزيع السلع والخدمات.

إن العمل تحت هذه الأولوية سوف يطلق قدرات أوروبا المبتكرة، تحسين النتائج التعليمية وجودة مخرجات مؤسسات التعليم واستغلال الفوائد الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الرقمي، هذه السياسات يجب أن يتم تطبيقها على المستوى الوطني والإقليمي وعلى مستوى الاتحاد الأوروبي. ولذلك وضع تحت هذه الأولوية المبادرات التالية¹:

♦ **الاتحاد ابتكار**: الهدف من ذلك هو إعادة التركيز على البحث والتطوير وسياسة الابتكار في ظل التحديات التي تواجه المجتمع مثل تغير المناخ وكفاءة الطاقة والموارد والصحة والتغير الديموغرافي لذلك يجب تعزيز الابتكار في سلسلة من البحوث.

على مستوى الاتحاد الأوروبي ستعمل اللجنة على ما يلي:

- لاستكمال منطقة الأبحاث الأوروبية، يجب تطوير جدول أعمال البحوث الإستراتيجية مركزة على التحديات مثل أمن الطاقة، النقل، تغير المناخ، كفاءة الموارد، الصحة وكذلك تعزيز البرمجة مع مختلف الدول الأعضاء والأقاليم؛
- تحسين إطار وشروط رجال الأعمال في الابتكار أي خلق الاتحاد الأوروبي براءات الاختراع ومحكمة متخصصة لهذا الغرض، وتحديث إطار حقوق الطبع والنشر والعلامات التجارية، وتحسين وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة لحماية الملكية الفكرية، وتسريع وضع معايير قابلة للتشغيل المتبادل إضافة إلى تحسين رأس المال والاستفادة الكاملة من سياسات جانب الطلب على سبيل المثال من خلال المشتريات العامة والذكية التنظيم؛
- لإطلاق شركات الابتكار الأوروبي على مستوى الاتحاد الأوروبي وعلى المستوى الوطني لتسريع تطوير ونشر التكنولوجيات اللازمة لمواجهة التحديات، أولاً يجب ما يلي:
 - بناء اقتصاد حيوي بحلول عام 2020: يمثل المفتاح الذي يمكن التكنولوجيا من تشكيل مستقبل الصناعة الأوروبية؛
 - تقوية وتطوير دور الاتحاد الأوروبي في دعم الابتكار (على سبيل المثال صناديق التنمية الريفية، برامج البحث والتطوير) وتبسيط الإجراءات الإدارية لتسهيل الحصول على التمويل وبخاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة وتقديم الحوافز؛
 - ترقية مؤسسات المعرفة وتقوية الروابط بين التعليم والأعمال التجارية، البحث والابتكار وتشجيع المؤسسات لدعم الشباب والابتكار.

¹: Ibid, p 10,12.

الفصل الثالث: الوحدة النقدية الأوروبية تحت الاختبار

على المستوى الوطني سوف تحتاج الدول الأعضاء إلى:

- إصلاح النظم الوطنية والإقليمية الخاصة بالبحث والتطوير لتعزيز التميز والتخصص الذكي، وكذلك التعاون بين الجامعات والبحوث والأعمال التجارية ودعم البرمجة العابرة للحدود لعرض مختلف العلوم وتركيز المناهج الدراسية على الإبداع والابتكار؛
- إعطاء أولوية للإنفاق على المعرفة، عن طريق استخدام الحوافز الضريبية ومختلف الأدوات المالية لدعم أقوى لقطاع الاستثمار في البحث والتطوير.

♦ **الشباب في تقدم:** الهدف من هذه المبادرة هو تعزيز الأداء وجذب مؤسسات التعليم العالي في أوروبا دولياً ورفع الجودة الشاملة لجميع مستويات التعليم والتدريب في الاتحاد الأوروبي والجمع بين التميز والإنصاف من خلال تشجيع انتقال الطلاب وتنقل المتدربين وتحسين وضعية توظيف الشباب.

فعلى مستوى الاتحاد الأوروبي ستعمل اللجنة على:

- دمج ودعم برامج الجامعات والبحوث وربطها مع البرامج والموارد الوطنية؛
- تكثيف وتحديث جدول أعمال التعليم العالي (المناهج، الإدارة، التمويل) بما في ذلك قياس الأداء الجامعي ومخرجات التعليم في سياق عالمي؛
- البحث عن سبل لدعم أعمال الشركات من خلال برامج لتنقل المهنيين الشباب؛
- إطلاق سياسات لتشغيل الشباب في إطار مخطط تفصيلي للحد من البطالة وسط فئة الشباب، هذه السياسات يجب دعمها مع الدول الأعضاء والشركاء الاجتماعيين من أجل دخول الشباب إلى السوق من خلال التدريب وكسب الخبرة في العمل.

أما على المستوى الوطني سوف تحتاج الدول الأعضاء إلى:

- تأمين الاستثمار الفعال في نظم التعليم والتدريب على جميع المستويات (من مرحلة ما قبل المدرسة إلى مرحلة التعليم العالي)؛
- لتحسين النتائج التعليمية يتم معالجة كل جزء (مرحلة ما قبل المدرسة، الابتدائي، المتوسط، الثانوي، العالي والمهني) على ضوء نهج متكامل يشمل الكفاءات الرئيسية والتي تهدف إلى الحد في وقت مبكر من التسرب المدرسي؛
- تعزيز الانفتاح وأهمية نظم التعليم من خلال بناء إطارات وطنية مؤهلة وأفضل نتائج التعلم تستعد للتوجه نحو احتياجات سوق العمل.

♦ **جدول الأعمال الرقمي لأوروبا:** الهدف من ذلك هو تقديم الفوائد الاقتصادية والاجتماعية المستدامة من خلال سوق رقمي موحد والأنترنت والتطبيقات الفائقة السرعة مع وصول الجميع بحلول سنة 2020 لأعلى سرعات الأنترنت (30 ميغابايت في الثانية أو أعلى) و50% أو أكثر من الأسر الأوروبية فوق الاشتراك في الأنترنت 100 ميغابايت في الثانية للاتصالات.

الفصل الثالث: الوحدة النقدية الأوروبية تحت الاختبار

فعلى مستوى الاتحاد الأوروبي ستعمل اللجنة على:

- توفير إطار قانوني لتحفيز الاستثمارات في ظل الانفتاح والمنافسة والأنترنث عالية السرعة؛
- إنشاء سوق واحد ينطبق على خدمات الأنترنث (أي بلا حدود) وخدمات الويب الآمنة داخل الاتحاد الأوروبي والأسواق الرقمية، مع مستويات عالية من الثقة والاطمئنان، ووضع إطار تنظيمي متوازن مع الأنظمة واضحة الحقوق ووسائل الإعلام النشطة لرقمنة التراث الثقافي الغني في أوروبا؛
- إصلاح الصناديق المخصصة للبحث والابتكار وزيادة الدعم في مجال المعلومات والاتصالات وذلك لتعزيز قوة التكنولوجيا في أوروبا في المجالات الإستراتيجية الرئيسية وتهيئة الظروف لنمو الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تؤدي إلى تحفيز الابتكار في جميع قطاعات الأعمال؛
- تعزيز وصول الأنترنث ومتابعتها من قبل جميع المواطنين الأوروبيين وبخاصة من خلال دعم الأنشطة في محو الأمية الرقمية وسهولة الوصول إليها.

وعلى المستوى الوطني سوف تحتاج الدول الأعضاء إلى:

- تأسيس إطار قانوني لتنظيم وتنسيق الأشغال العامة للحد من التكاليف؛
- وضع استراتيجيات لتشغيل الأنترنث ذات السرعة العالية، واستهداف الموارد العامة؛
- تشجيع نشر واستخدام الخدمات الحديثة عن طريق الأنترنث (مثل الحكومة الإلكترونية، الخدمات الصحية على شبكة الأنترنث، المنزل الذكي والمهارات الرقمية، الأمن).

➤ الأولوية الثانية: النمو المستدام

إن الهدف من النمو المستدام هو تعزيز كفاءة استهلاك الموارد الصديقة للبيئة وخلق أسواق تنافسية، وذلك ببناء موارد كفاءة، اقتصاد مستدام وتنافسي، استغلال أوروبا في سياق لتطوير العمليات والتقنيات الجديدة، بما في ذلك التكنولوجيات الخضراء، والإسراع في بدء تنفيذ الشبكات الذكية باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز المزايا التنافسية لمختلف الأعمال، خاصة في مجال التصنيع ومن خلال الشركات الصغيرة والمتوسطة وكذلك من خلال مساعدة المستهلكين على تقييم الموارد الكفاءة، ومثل هذا النهج من شأنه أن يساعد الاتحاد الأوروبي على الازدهار في بيئة منخفضة الكربون، ومنع التدهور البيئي وفقدان التنوع البيولوجي والاستخدام غير المستدام للموارد كما تدعم أيضا الاقتصاد، المجتمع والتماسك الإقليمي¹.

ويتعين على أوروبا أن تعمل على²:

- **القدرة التنافسية:** ازدهر الاتحاد الأوروبي من خلال التجارة والتصدير حول العالم واستيراد المدخلات وكذلك السلع تامة الصنع، وفي مواجهة الضغوط المكثفة على التصدير وللحصول على المزيد من المدخلات يجب تحسين القدرة التنافسية في مواجهة الشركاء التجاريين الرئيسيين من خلال زيادة

¹: Eurostat statistical books, op_cit, p 16.

²: European commission, **Communication from the commission Europe 2020 (a European strategy for smart, sustainable and inclusive growth)**, op_cit, pp 12, 13.

الفصل الثالث: الوحدة النقدية الأوروبية تحت الاختبار

الإنتاجية. الاتحاد الأوروبي كان إلى حد كبير المحرك الأول في الحلول الخضراء، لكن هذه الميزة قد تغيرت بسبب المنافسين، ولاسيما الصين وأمريكا الشمالية، فيجب على الاتحاد الأوروبي المحافظة على مركزه في أسواق التكنولوجيات الخضراء باعتبارها وسيلة لضمان كفاءة استخدام الموارد وإزالة العوائق في البنى التحتية للشبكات الرئيسية وبالتالي تعزيز التنافسية الصناعية لأوروبا؛

- **مكافحة تغير المناخ:** تحقيق هدف المناخ يعني تخفيض الانبعاثات بشكل ملحوظ أكثر في العقد المقبل بسرعة مما كانت عليه في العقد الماضي، والاستغلال التام لإمكانات التكنولوجيا الجديدة مثل احتجاز وتخزين الكربون، فتحسين كفاءة استخدام الموارد من شأنه أن يساعد بشكل ملحوظ في الحد من الانبعاثات وتوفير الأموال وتعزيز النمو الاقتصادي والقدرة على التكيف مع المخاطر المناخية والقدرة على الوقاية من الكوارث والاستجابة لها؛

- **الطاقة النظيفة والكفاءة:** مواجهة أهداف الطاقة يمكن أن تؤدي إلى 60 بليون يورو أي أقل من واردات النفط والغاز بحلول عام 2020، وهذه ليست وفرة مالية فحسب فهي ضرورية لأمن الطاقة، كما أن المزيد من التقدم وتحقيق التكامل لأسواق الطاقة الأوروبية يمكن أن يضيف إلى الناتج المحلي الإجمالي من 0.6% إلى 0.8%، إن تحقيق هدف الاتحاد الأوروبي من 20% من مصادر الطاقة من شأنه وحده القدرة على خلق أكثر من 600000 منصب عمل في الاتحاد الأوروبي.

العمل تحت هذه الأولوية يتطلب تنفيذ الالتزامات أي تعظيم الفوائد وتدنية التكاليف بما في ذلك انتشار الحلول التكنولوجية المبتكرة، زيادة على ذلك إن الهدف من فصل النمو عن الطاقة هو الاستخدام الملائم لمزيد من الموارد الكفؤة التي لن تعطي لأوروبا إلا الميزة التنافسية وكذلك تقليل الاعتماد على الموارد الخارجية من المواد الأولية والسلع.

وتحت هذه الأولوية تم وضع المبادرات التالية¹:

♦ **الموارد الفعالة لأوروبا:** الهدف هو التحول إلى اقتصاد ذو موارد كفؤة ومنخفضة الكربون أي الكفاءة في الطريقة التي تستخدم بها جميع الموارد.

على مستوى الاتحاد الأوروبي ستعمل اللجنة على:

- تعبئة الأدوات المالية للاتحاد الأوروبي (مثل التنمية الريفية، الصناديق الهيكلية، برامج البحث والتطوير) كحصة من إستراتيجية التمويل؛

- تعزيز إطار عمل لاستخدام الأدوات القائمة على السوق (مثلا مراجعة ضرائب الطاقة، مساعدات الدولة)؛

¹: Ibid, pp14, 15.

الفصل الثالث: الوحدة النقدية الأوروبية تحت الاختبار

- تقديم مقترحات لتحديث قطاع النقل وبالتالي المساهمة في زيادة المنافسة ويمكن القيام بذلك من خلال مزيج من التدابير على سبيل المثال السعي للحد من إنبعاثات غازات ثاني أكسيد الكربون لمركبات الطرق، الطائرات وغيرها، إدارة حركة المرور..؛
 - تسريع تنفيذ المشاريع الإستراتيجية مع رفع القيمة المضافة الأوروبية للتصدي للمعوقات الخطيرة؛
 - لإتمام سوق الطاقة الداخلي وتنفيذ إستراتيجية تكنولوجيا الطاقة تم وضع خطة لتعزيز مصادر الطاقة المتجددة في سوق موحد؛
 - تقديم مبادرة لترقية الشبكات في أوروبا بما في ذلك شبكات الطاقة الأوروبية وهذا يشمل تعزيز البنية التحتية الرئيسية ذات الأهمية الإستراتيجية للاتحاد الأوروبي في عدة مناطق؛
 - اعتماد خطة عمل للترويج للشركات الكبيرة التي تقوم ببرامج حول كفاءة استخدام الموارد.
- أما على المستوى الوطني سوف تحتاج الدول الأعضاء إلى:
- رفع مستوى البنية التحتية للنقل والطاقة والاستفادة الكاملة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
 - التركيز على البعد الحضري للنقل حيث الكثير من الازدحام والإنبعاثات؛
 - وضع معايير لقياس الأداء والأدوات المالية القائمة على السوق مثل الضرائب؛
 - رفع الكفاءة في القطاعات كثيفة الاستهلاك للطاقة لتحفيز الأدوات الموفرة لها؛
- ♦ **سياسة صناعية لعصر العولمة:** الصناعة تضررت بسبب الأزمة المالية العالمية وجميع القطاعات تواجه تحديات العولمة، وتعديل عمليات الإنتاج في اقتصاد منخفض الكربون، فتأثير هذه التحديات يختلف من قطاع لآخر، لكن عموما الهدف من ذلك هو تحسين بيئة الأعمال ولاسيما للشركات الصغيرة والمتوسطة ودعم تطوير قاعدة صناعية قوية ومستدامة يمكن الاعتماد عليها على الصعيد العالمي.
- فعلى مستوى الاتحاد الأوروبي ستعمل اللجنة على:
- تأسيس سياسات صناعية وخلق أفضل بيئة لتطوير قاعدة صناعية قوية تنافسية ومتنوعة في أوروبا ودعم انتقال القطاعات الصناعية إلى استخدام الطاقة والموارد الكفوة؛
 - تحسين بيئة الأعمال والحد من تكاليف المعاملات التجارية، وتحسين فرص الحصول على التمويل بأسعار معقولة؛
 - تعزيز الأساليب والتقنيات التي تزيد من الاستثمار في الأصول الطبيعية الموجودة في الاتحاد الأوروبي؛
 - تجديد إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لتعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات باعتبارها عنصرا أساسيا في ضمان الموظف للمدى الطويل وكسب ثقة المستهلك؛
- أما على المستوى الوطني تحتاج الدول الأعضاء إلى:
- الحد من العبء الإداري على الشركات؛

الفصل الثالث: الوحدة النقدية الأوروبية تحت الاختبار

- تحسين بنية الأعمال وتقديم حوافز لدعم الابتكار؛
- العمل مع مختلف القطاعات لتحديد الاختلالات وتطوير تحليل مشترك حول كيفية الحفاظ على قاعدة صناعية قوية ووضع الاقتصاد الأوروبي في وضع يمكنه من قيادة التنمية العالمية المستدامة.

➤ الأولوية الثالثة: النمو الشامل

تهدف هذه الأولوية إلى تعزيز خلق فرص العمل وتخفيض الفقر أي اقتصاد عالي التوظيف والتماسك الاقتصادي والاجتماعي والإقليمي ويعني ذلك مساعدة المواطنين من خلال رفع مستويات التوظيف والاستثمار في المهارات، محاربة الفقر وتحديث أسواق العمل، التدريب وتحسين نظم الحماية الاجتماعية، وذلك لمساعدة الأشخاص على التغيير وبناء مجتمع متماسك، كما أنها أساسية لنشر منافع النمو الاقتصادي في جميع أنحاء الاتحاد بما في ذلك المناطق الأبعد وبالتالي تقوية التماسك الإقليمي، فأوروبا بحاجة لوضع واستخدام جهد العمل لمواجهة تغيرات وتحديات المنافسة العالمية¹.

لذلك يتعين على أوروبا أن تعمل على²:

- **العمل:** نظرا للتغير الديموغرافي، انكماش القوى العاملة فتلثي السكان في سن العمل يعمل فقط في أوروبا مقارنة بـ 70% في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وقد انخفض معدل التوظيف بسبب الأزمة وهذا يعتبر خطر كبير بالنسبة لسوق العمل؛

- **المهارات:** حوالي 80 مليون شخص لديهم مهارات منخفضة، لكن إيجابيات التعلم مدى الحياة تحتاج لمزيد من التعليم، فبحلول سنة 2020 تحتاج 16 مليون وظيفة إلى مهارات عالية، في حين أن الطلب على المهارات المنخفضة تنخفض بنسبة 12 مليون وظيفة، فتحقيق حياة عملية جديدة تحتاج لتطوير المهارات كل الوقت؛

- **محاربة الفقر:** 80 مليون شخص في خطر الفقر بسبب الأزمة، 19 مليون منهم من الأطفال، 8% من الأشخاص العاملين لا يكسبون ما يكفي لجعلها فوق عتبة الفقر.

العمل تحت هذه الأولوية يتطلب تحديث وتعزيز التعلم في مجال العمل وسياسات التدريب ونظم الحماية الاجتماعية من خلال زيادة مشاركة العمال والحد من البطالة الهيكلية، فضلا عن رفع المسؤولية الاجتماعية للشركات في مجتمع الأعمال لتمكين الأشخاص من اكتساب مهارات جديدة تتكيف مع المتطلبات الجديدة والتحويلات الوظيفية المحتملة، كما توجد حاجة لمحاربة الفقر وتقليل التفاوت الصحي للتأكد من أن الجميع يمكن أن يستفيد من النمو، إضافة إلى التماسك الاجتماعي وزيادة الإنتاجية.

إن المبادرات التي تنطوي تحت هذه الأولوية تتمثل فيما يلي³:

¹: Eurostat statistical books, op_cit, p16.

²: European commission, **Communication from the commission Europe 2020 (a European strategy for smart, sustainable and inclusive growth)**, op_cit, p 16.

³: Ibid, p 16, 18.

الفصل الثالث: الوحدة النقدية الأوروبية تحت الاختبار

♦ **خطة للمهارات وفرص عمل جديدة:** الهدف هو تهيئة الظروف لتحديث أسواق العمل مع رفع مستويات التوظيف وضمان استدامة النماذج الاجتماعية، وهذا يمكن الأشخاص من اكتساب مهارات جديدة حتى تستطيع القوى العاملة الحالية والمستقبلية من التكيف مع المتطلبات الجديدة والتحويلات الوظيفية المحتملة، والحد من البطالة ورفع إنتاجية العمل.

فعلى مستوى الاتحاد الأوروبي ستعمل اللجنة على:

- تسهيل انتقال العمالة داخل الاتحاد الأوروبي وتوفير أفضل عرض وطلب لها مع توفير الدعم المالي المناسب؛

- إعطاء دفعة قوية لاستراتيجيات التعاون في مجال التعليم والتدريب وتعزيز جاذبية التعليم المهني وينبغي استشارة الشركاء الاجتماعيين داخل الاتحاد الأوروبي في ضوء تطوير مبادرة خاصة بهم في هذا المجال؛

- دعم المهارات المطلوبة في سوق العمل للمزيد من التعلم من خلال التعليم العالي والمهني وتطوير الاختصاصات.

أما على المستوى الوطني فتحتاج الدول الأعضاء إلى:

- تنفيذ الاستراتيجيات وفق المسارات الوطنية بشكل مرن كما هو متفق عليه من قبل المجلس الأوروبي للحد من تجزئة سوق العمل وتسهيل التنقل وكذلك التوفيق بين العمل والحياة العائلية؛

- مراجعة ومراقبة كفاءة الضرائب ونظم الفوائد وذلك لوضع أجر العمل مع التركيز على ذوي المهارات المتدنية؛

- تعزيز ورصد التنفيذ الفعلي لنتائج الحوار الاجتماعي؛

- إعطاء دفعة قوية لتنفيذ إطار المؤهلات الأوروبية من خلال إنشاء أطر المؤهلات الوطنية؛

- تطوير شركات التدريب والتعليم والعمل.

♦ **القاعدة الأوروبية لمكافحة الفقر:** الهدف هو تأمين الاقتصاد، المجتمع والتماسك الإقليمي، ومحاربة الفقر والتهميش الاجتماعي، وذلك بزيادة الوعي والتعريف بالحقوق الأساسية للأشخاص الذين يعانون من التهميش والحرمان وتمكينهم من العيش بكرامة والقيام بدور نشط في المجتمع.

على مستوى الاتحاد الأوروبي ستعمل اللجنة على:

- تصميم وتنفيذ برامج لتعزيز الابتكار الاجتماعي للفئات الأكثر ضعفا وذلك بتوفير التعليم المبتكر والتدريب وإتاحة فرص للعمل ومكافحة التمييز ووضع جدول أعمال جديد للمهاجرين للاستفادة الكاملة من إمكاناتهم؛

- وضع تقييم لمدى كفاية واستدامة نظم الحماية الاجتماعية والمعاشات التقاعدية وتحسين فرص الحصول على نظم الرعاية الصحية.

الفصل الثالث: الوحدة النقدية الأوروبية تحت الاختبار

أما على المستوى الوطني فتحتاج الدول الأعضاء إلى:

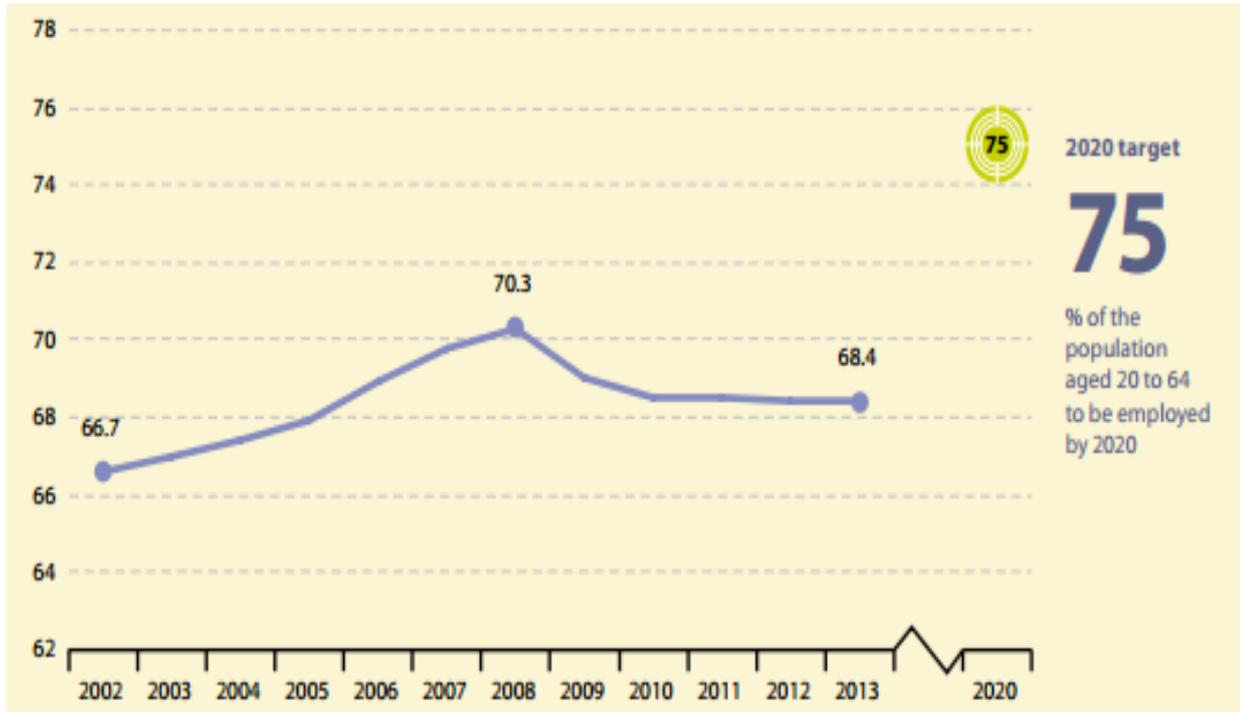
- تعزيز المسؤولية الجماعية والفردية في محاربة الفقر والتهميش الاجتماعي؛
- تأمين الدخل الكافي للحصول على الرعاية الصحية والمعاشات الاجتماعية؛
- تحديد وتنفيذ التدابير التي تعالج الظروف الخاصة لفئات معينة معرضة للخطر مثل المعاقين والمسنين.

الفرع الثاني: أهداف استراتيجية أوروبا 2020

إن الأولويات السابقة الذكر تعتبر ضرورية لجعل الاقتصاد الأوروبي مناسب للمستقبل وتقديم مستويات أعلى للعمل، الإنتاجية والتماسك الاجتماعي. وفي إطار الأولويات الثلاثة تبنى الإتحاد الأوروبي خمس أهداف رئيسية في العمل، البحث والتطوير تغيير المناخ والطاقة، التعليم، الفقر والتسرب المدرسي. وفي يلي الأهداف الخمس ومدى تطورها في الإتحاد الأوروبي¹:

- 1- رفع معدل العمالة إلى 75% من عدد السكان بسن عمل يتراوح بين 20 و64 سنة. والشكل الموالي يوضح تطور معدل العمالة للفئة العمرية من 20-64 سنة في الإتحاد الأوروبي كما يلي:

الشكل رقم (18): تطور معدل العمالة للفئة العمرية من 20-64 سنة (2002-2013)



Source: Eurostat statistical books, *Smarter, greener, more inclusive? (indicators to support the Europe 2020 strategy)*, 2015, p 30.

¹: Ibid, pp 08, 09.

الفصل الثالث: الوحدة النقدية الأوروبية تحت الاختبار

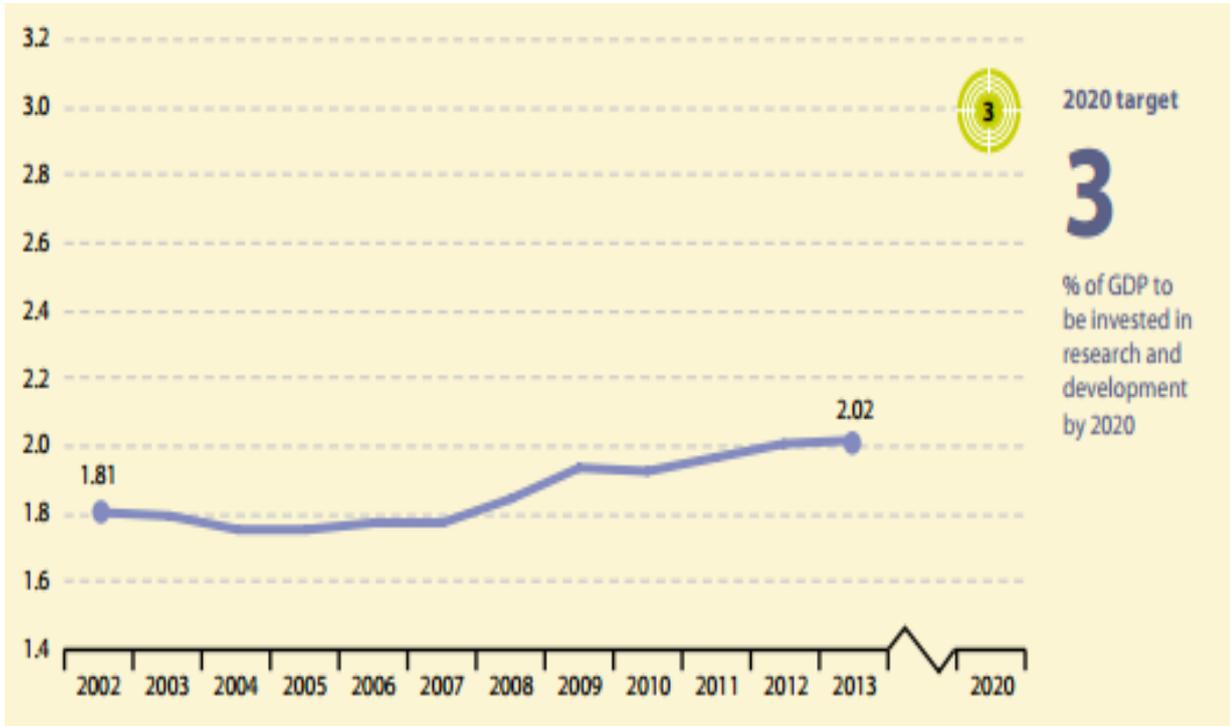
في سنة 2008، العمل في الاتحاد الأوروبي للفئة العمرية 20-64 سنة بلغت ذروتها بـ 70.3% بعد فترة من الثبات، أما في السنوات اللاحقة أخذت العمالة اتجاه معاكس بسبب تأثير الأزمة المالية على سوق العمل الأوروبي، حيث انخفض معدل التوظيف خلال سنة 2009 ومنذ سنة 2010 ظلت منخفضة باستمرار بسبب أزمة الديون السيادية، وبحلول سنة 2013 سجل المؤشر نسبة 68.4% مما يشكل انحراف بمقدار 6.6% عن هدف أوروبا 2020 من زيادة في معدل توظيف الذين تتراوح أعمارهم بين 20-64 سنة إلى 75% على الأقل.

في مقابل انخفاض معدلات التوظيف ارتفعت معدلات البطالة منذ بداية الأزمة حتى سنة 2013، إذ ارتفعت معدلات البطالة للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15-29 سنة بشكل خاص في الاتحاد الأوروبي خلال الفترة الزمنية نفسها حيث وصلت في 2013 إلى 18.7%.

2- تكريس 3% من الناتج المحلي الإجمالي للبحث والتطوير.

والشكل التالي يوضح تطور الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الاتحاد الأوروبي كما يلي:

الشكل رقم (19): تطور الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (2002-2013)



Source: Eurostat statistical books, *Smarter, greener, more inclusive? (indicators to support the Europe 2020 strategy)*, 2015, p52.

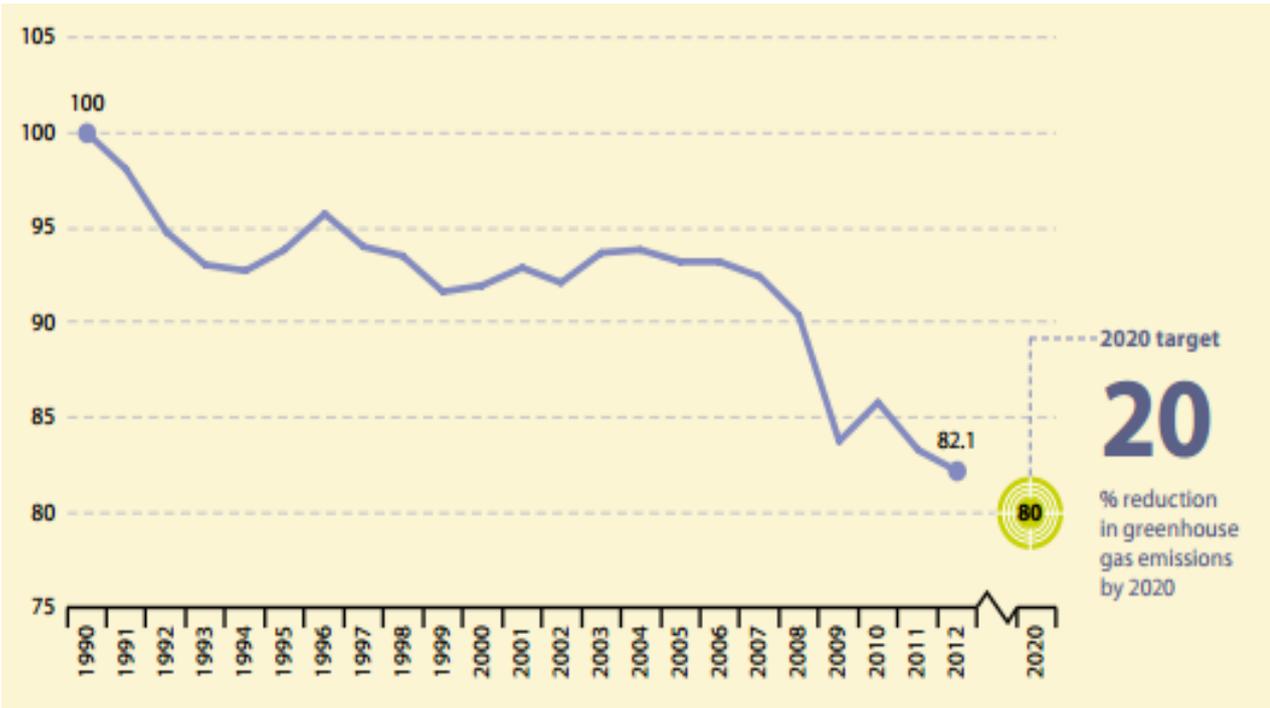
الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي سجل ارتفاعا طفيف خلال سنة 2008. في سنة 2013 بلغ المؤشر 2.02% مقارنة بـ 1.85% خلال سنة 2008 وهذه الزيادة كانت في ظل

الفصل الثالث: الوحدة النقدية الأوروبية تحت الاختبار

الأزمة الاقتصادية العالمية وأزمة الديون السيادية حيث عكست جهد أوسع للاتحاد الأوروبي لتحفيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنفاق العام على البحث والتطوير. فخلال سنة 2013 بقي الاتحاد الأوروبي منحرف عن هدف أوروبا 2020 بنسبة 0.98% لكن يتوقع ارتفاع الإنفاق العام والخاص على البحث والتطوير إلى 3% من الناتج المحلي الإجمالي، فالاستثمار في البحث والتطوير أمر حاسم لتحويل الاتحاد الأوروبي إلى اقتصاد قائم على المعرفة والمنافسة، والتقدم المحرز في هذا الصدد تعزز من خلال زيادة خريجي التعليم العالي في العلوم والتكنولوجيا بـ 17.9% بين سنتي 2008 و2012 بحيث تحسن الموقف الدولي من رأس المال البشري للاتحاد الأوروبي.

3- تحقيق تخفيضات في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة 20% عما كانت عليه خلال سنة 1990

والشكل الموالي يوضح تطور انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري في الاتحاد الأوروبي كما يلي:
الشكل رقم (20): تطور انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري (1990-2012)



Source: Eurostat statistical books, **Smarter, greener, more inclusive? (indicators to support the Europe 2020 strategy)**, 2015, p85.

بحلول سنة 2012 انخفضت انبعاثات الغازات في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي بنسبة 17.9% مقارنة بالمستوى الذي كانت عليه خلال سنة 1990، مما يمثل تقدماً قوياً نحو هدف أوروبا 2020، وذلك بخفض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري بنسبة 20% عما كانت عليه خلال سنة 1990. لقد كان هناك انخفاض شديد بين سنتي 2008، 2009 وبين سنتي 2010، 2012 ويعود ذلك بدرجة أولى إلى الأزمة الاقتصادية العالمية وأزمة الديون السيادية وذلك لحالات الكساد في أجزاء كبيرة من أوروبا وفي قطاعات مثل

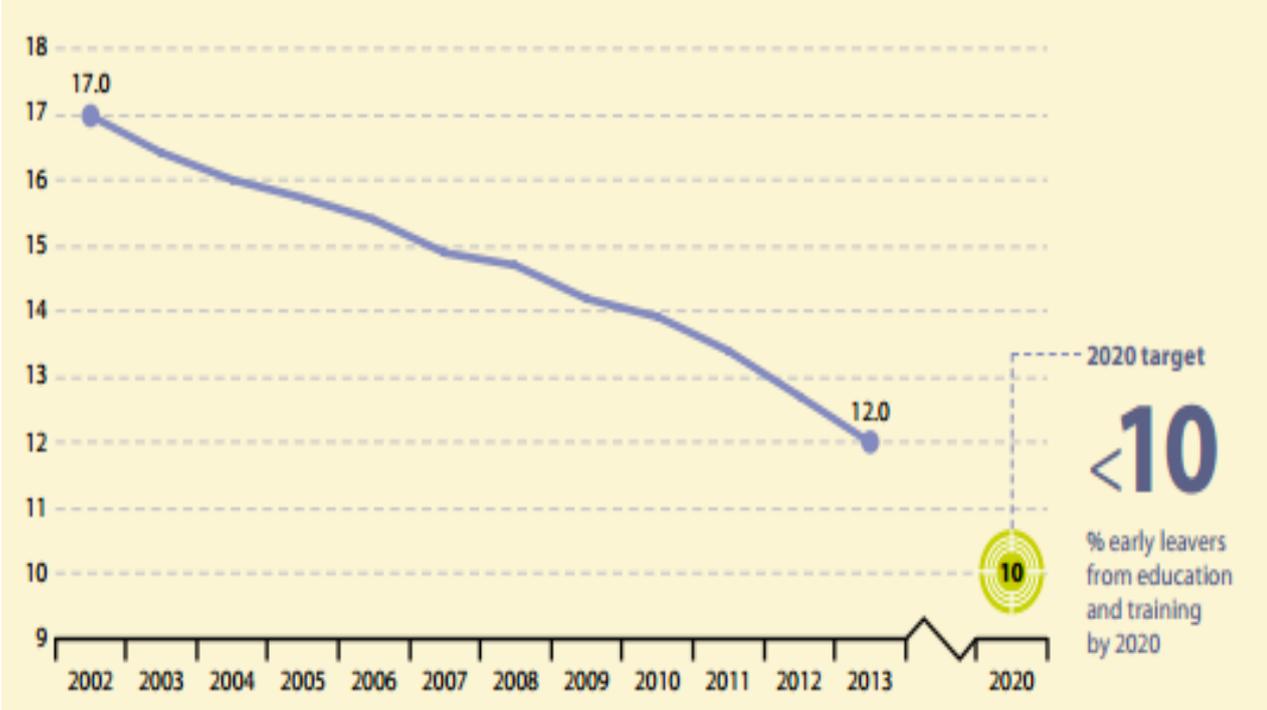
الفصل الثالث: الوحدة النقدية الأوروبية تحت الاختبار

الصناعة والنقل والطاقة، كما أن فصل الشتاء لسنة 2010 كان معتدل حيث ساهم ذلك في تخفيض الطلب على الطاقة، وظلت مستوياته مستقرة نسبياً خلال سنة 2012.

4- خفض معدل التسرب المدرسي تحت 10%.

والشكل الموالي يوضح تطور معدل التسرب المدرسي في الاتحاد الأوروبي كما يلي:

الشكل رقم (21): تطور معدل التسرب المدرسي (2002-2013)



Source: Eurostat statistical books, *Smarter, greener, more inclusive? (indicators to support the Europe 2020 strategy)*, 2015, p 106.

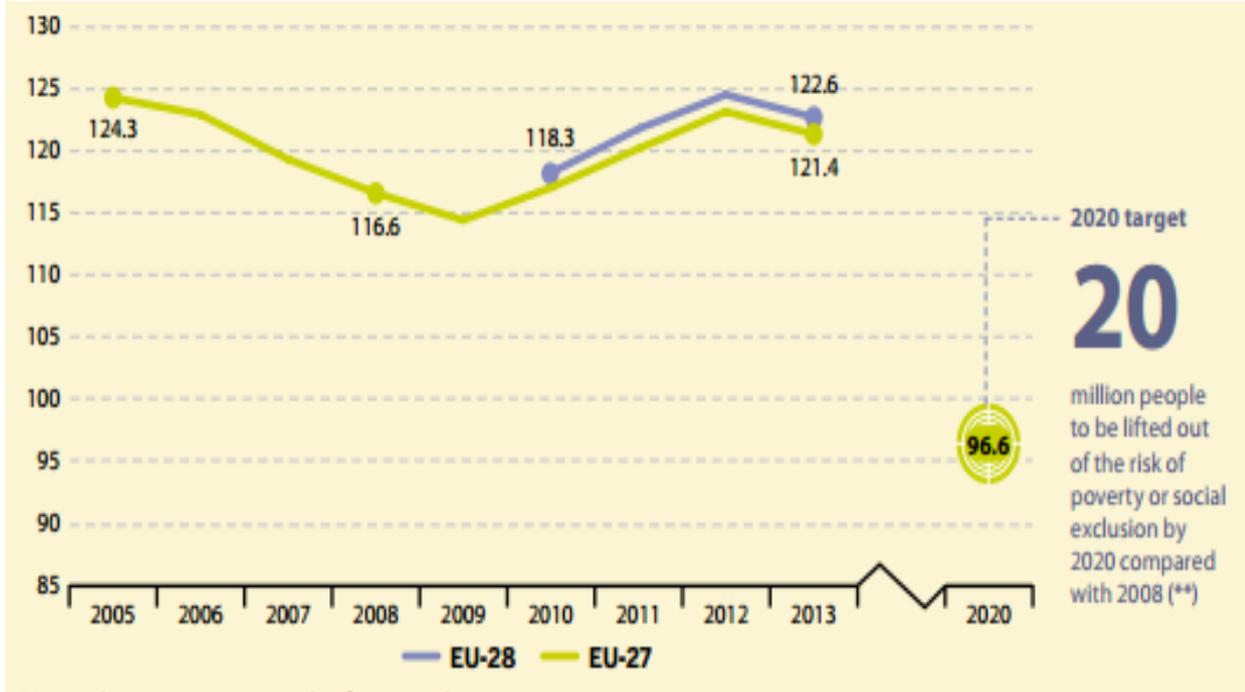
مؤشرات الاتحاد الأوروبي لمستويات التعليم والتدريب سجلت نسبة 12.0% خلال سنة 2013 مقارنة بنسبة 14.7% في سنة 2008، وهكذا أوروبا تقترب من هدف 2020 وذلك بخفض نسبة التسرب المدرسي إلى أقل من 10%، ويتضح في توقعات المركز الأوروبي للتطوير والتدريب المهني بشأن المهارات التي يتطلبها سوق العمل بين سنتي 2013 و2025 نحو 20 مليون وظيفة تتطلب المؤهلات المتوسطة أو العالية.

5- خفض عدد الأفراد المهددين بالفقر إلى 20 مليون فرد.

والشكل الموالي يوضح تطور عدد الأفراد المهددين بالفقر في الاتحاد الأوروبي كما يلي:

الفصل الثالث: الوحدة النقدية الأوروبية تحت الاختبار

الشكل رقم (22): تطور عدد الأفراد المهددين بالفقر (2005-2013)



Source: Eurostat statistical books, *Smarter, greener, more inclusive? (indicators to support the Europe 2020 strategy)*, 2015, p138.

خلال الفترة 2005-2008 انخفض عدد الأفراد المهددين بالفقر داخل الاتحاد الأوروبي من 124 مليون إلى 117 مليون شخص، حيث بلغ المؤشر أدنى مستوياته خلال سنة 2009 بحوالي 114 مليون شخص يعيشون تحت خط الفقر، وتعود الزيادة الناتجة خلال السنوات الأخيرة إلى الأزميتين الماليتين_ أزمة الرهن العقاري وأزمة منطقة اليورو، وتهدف المفوضية الأوروبية للتقليل من عدد الأشخاص المعرضين لخطر الفقر بنسبة 20 مليون نسمة بحلول سنة 2020 مقارنة مع مستوى 2008. ففي سنة 2013 كان الفارق بين ما حققه الاتحاد الأوروبي 25 مليون نسمة، لذلك سوف يكون بذلك مزيد من الجهود للحفاظ على الاتجاه النزولي لتلبية غاية أوروبا لسنة 2020.

المطلب الثاني: النظرة التشاؤمية حول مستقبل الوحدة النقدية الأوروبية

لم يكن أحد يتصور في السابق انهيار اليورو وخروج أحد البلدان من الاتحاد النقدي، إلا أن الأزمة الأخيرة أظهرت احتمالات عديدة قد تعجل بخروج بلد أو أكثر من اليورو.

الفرع الأول: احتمال انسحاب بلد واحد أو أكثر من بلدان الجنوب

عندما يتم التطرق إلى احتمال انهيار اليورو فإنه تتم الإشارة مباشرة إلى خروج بلد أو أكثر من بلدان الجنوب، كما لمحت المستشار الألمانية "إنجيلا ميركل" إلى احتمال طرد اليونان خارج اليورو. يرى البعض أن عملية الخروج ستحقق فوائد للمجموعتين من الدول، تلك التي ستخرج، وتلك التي ستبقى في عضوية اليورو. فبالنسبة للدول التي ستخرج من المنطقة سوف تتمكن هذه الدول من استعادة استقلاليتها وسيطرتها

الفصل الثالث: الوحدة النقدية الأوروبية تحت الاختبار

على عملية صناعة السياسة النقدية فيها، بدلا من تركها في يد البنك المركزي الأوروبي، وتؤدي استعادة استقلالية الدولة من الناحية الفنية إلى تمكينها من أن تصمم وتنفذ سياسات نقدية تتماشى مع متطلبات وضعها الاقتصادي الخاص، بدلا من أن تتبع سياسات نقدية مصممة أساسا للوضع الاقتصادي العام في المنطقة، وقد يبدو للعيان أن ترك اليورو يعد أمرا جذابا لهذه الدول، لأنه سيمكن دولاً مثل إسبانيا وإيطاليا من أن تخفض قيمة عملاتها المحلية بما يساعد على جعل أجور عمالها تتماشى مع إنتاجيتهم، الأمر الذي سيرفع من مستويات تنافسيتها الدولية. أما بالنسبة للدول التي ستبقى مثل ألمانيا على سبيل المثال فإنها ستتمكن من المساعدة على تصميم سياسات نقدية مغايرة لا تسبب لها تضخما نتيجة لفتح قنوات السيولة مع الدول الأخرى المضطربة في المنطقة، أو أن تحدد معدلات الفائدة التي تتماشى مع أوضاعها الاقتصادية، والتي ربما قد تقتضي رفع معدلات الفائدة وليس خفضها¹.

إن عملية الانسحاب من اليورو تتبعه مجموعة من الآثار والعواقب التي يمكن أن تكون سلبية إلى حد ما، فبالنسبة للدول التي ستخرج، فإن عليها أن تقوم بالتخطيط لإدخال عملة جديدة لتحل محل اليورو أو العودة إلى عملتها الأصلية التي كانت تستخدمها قبل الالتحاق بالاتحاد النقدي. ومن المؤكد أن ذلك الأمر سيكون مسألة صعبة، وإن كانت غير مستحيلة، خصوصا أننا نعيش في عصر النقود القانونية حيث يمكن للدولة أن تفرض قوة الإبراء لعملتها المحلية بالقانون، الذي يمكن أن يلزم المتعاملين بأن تتم عمليات إجراء المعاملات المالية بتلك العملة سواء في القطاع العام أو الخاص، الأمر الذي سيسمح بإدخال العملة بسهولة نسبيا في الاقتصاد الوطني، وكذلك تحويل المودعات البنكية عند معدل الصرف نفسه مع اليورو والسائد وقت إدخال العملة الجديدة. كما سيقوم البنك المركزي بطبع العملة الجديدة وتحديد معدل فائدة لها، ولكن من المؤكد أن معدلات الصرف التي ستسود لاحقا بين العملات الجديدة واليورو وباقي عملات العالم ستكون أقل، وهو ما يعني خفض في قيمة العملات المحلية لهذه الدول، وهو إجراء سيكون مساعدا لهذه الدول المضطربة في منطقة اليورو. كما أن هناك توقع بتراجع معدل النمو في حال الانسحاب فحسب إحدى الدراسات سوف يتراجع الناتج المحلي لليونان بـ 7,5% عما كان متوقعا له في سنة 2011، وبضفاف إلى ذلك إمكانية اضطراب العلاقات السياسية مع باقي منطقة اليورو مما يجعل احتمال الطرد نهائيا من الاتحاد الأوروبي أمرا ممكنا. فحسب رأي محمد إبراهيم السقا فإن كانت اليونان هي الدولة التي ستفلس وتضطر للخروج فإن ذلك سيؤدي إلى ما يلي²:

- حدوث اضطراب عظيم في الأسواق المالية، فلو أن اليونان انهارت، فإن الأسواق العالمية ستستجيب على نحو أسوأ مما يتوقع الجميع، حيث ستزداد في هذه الحالة الشكوك حول احتمالات انهيار الدول الأخرى

¹: محمد إبراهيم السقا، السيناريوهات المستقبلية لليورو، مرجع سبق ذكره.

²: محمد إبراهيم السقا، ماذا يمكن أن يحدث لو أفلس اليونان، الصحيفة الاقتصادية الإلكترونية، على الموقع:

الفصل الثالث: الوحدة النقدية الأوروبية تحت الاختبار

المضطربة ماليا في القارة، مثل البرتغال أو اسبانيا، وأن وجود هذه الدول كأعضاء في كتل اقتصادي أو في اتحاد نقدي لا يعني شيئا بالنسبة لاحتمالات المساندة الممكن الحصول عليها من مثل هذا التكتل. ومن ثم سترتفع معدلات الفائدة على السندات الأوروبية جميعا، بما في ذلك سندات الدول غير المضطربة مثل ألمانيا وفرنسا، وهو ما يؤدي إلى رفع تكلفة إعادة سداد الديون الأوروبية ويقلل من احتمالات استمرار تعافي اقتصاديات الدول الأوروبية؛

- تراجع أسعار السلع الدولية، بصفة خاصة النفط نظرا لاحتمال انتشار التوقعات التضاؤمية حول مستقبل النمو الاقتصادي العالمي نتيجة لاشتعال أزمة ديون سيادية في أوروبا، وستعاني ميزانيات دول مجلس التعاون انخفاض الإيرادات النفطية بصورة واضحة نتيجة لذلك، ومن ثم عودة اقتصادياتنا وأسواقنا مرة أخرى إلى الحالة التي سادت في أعقاب أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة، في الوقت الذي سترتفع فيه أسعار الذهب بوصفه الملجأ الذي يلجأ إليه العالم في أوقات الأزمات؛

- انتشار برامج النقشف الاقتصادي، حيث ستضطر الدول ذات الدين العام الضخم، أن تخضع نفسها لبرامج نقشف قاسية للتعامل مع أوضاعها المضطربة وتعديل أوضاع ميزانياتها العامة، بصفة خاصة من خلال زيادة معدلات الضرائب وتخفيض مستويات الإنفاق العام بأشكاله كافة، ومن الصحيح أن مثل هذه الحزم التقشفية تساعد الميزانية العامة لتلك الدول وتعمل على خفض العجز فيها، ولكنها في الوقت ذاته تحمل آثارا سلبية على النمو ومن ثم فرص استعادة النشاط الاقتصادي والخروج من الأزمة، ومثل هذه النتائج ستؤدي إلى استمرار ارتفاع معدلات البطالة بصورة أكبر في تلك الدول؛

- ازدياد الضغوط بصورة حادة على اليورو، واستمرار تراجع معدلات صرفه أمام الدولار، وترجع الثقة التي اكتسبها العالم فيه كعملة دولية نتيجة ضعف الدولار، خصوصا في فترة ما بعد الأزمة المالية العالمية، وربما يترتب على ذلك أسوأ الفروض، انهيار الاتحاد النقدي بين الدول الأعضاء واختفاء اليورو، وذلك إذا اضطرت الدول المضطربة ماليا إلى الخروج من منطقة اليورو، وعودتها مرة أخرى إلى مجرد كتل اقتصادي من دون عملة موحدة، حيث ستتهار الثقة في اليورو، ومن ثم ستفقد دول الاتحاد النقدي الأوروبي الفوائد التي تحققت من إدخال هذه العملة بدلا من عملاتهم الوطنية؛

- ارتفاع معدلات الفائدة على المستوى العالمي، وبالتالي ارتفاع تكاليف الاقتراض، بصفة خاصة بالنسبة للحكومات التي تواجه عجزا في ميزانياتها، وكذلك ستزداد حدة القيود على عمليات الائتمان على المستوى الدولي نتيجة ارتفاع المخاطر المصاحبة لعمليات الإقراض، ما سيجعل الاقتراض مسألة في غاية الصعوبة عالميا، وهو ما قد يؤدي إلى تراجع مستويات الاستثمار والنمو على المستوى العالمي، ومن ثم احتمال دخول العالم في تراجع مزدوج، الأول نتيجة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة، والثاني كنتيجة لأزمة الديون السيادية في أوروبا؛

الفصل الثالث: الوحدة النقدية الأوروبية تحت الاختبار

- انخفاض حجم التجارة الدولية، بسبب تراجع مستويات النشاط الاقتصادي في الدول شركاء التجارة للاتحاد الأوروبي، بصفة خاصة الدول المتوسطة ودول جنوب وشرق آسيا وباقي الدول النامية بسبب التراجع الكبير المتوقع في النشاط التجاري الأوروبي، وهو ما سيترتب عليه تراجع الآمال بحدوث انتعاش في مستويات التجارة العالمية مرة أخرى.

هذه باختصار تصورات محمد إبراهيم السقا عن الآثار الخطيرة التي يمكن أن تترتب على إعلان اليونان إفلاسها لعدم تمكنها من الوفاء بمستحقات الديون التي عليها إما بسبب عدم كفاية السيولة اللازمة لذلك، أو بسبب عدم التزامها بتعهداتها التي قطعتها على نفسها بموجب اتفاق التعديل الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي، وهي توضح بصورة جلية هشاشة الوضع الاقتصادي العالمي حاليا وجسامة التحديات التي تواجهه بسبب أزمة الديون السيادية.

الفرع الثاني: احتمال انسحاب بلد واحد أو أكثر من بلدان الشمال:

الاحتمال الآخر هو خروج بلد واحد أو أكثر من بلدان الشمال نتيجة الإحباط من أزمة الديون السيادية، وقد أعربت دول أوروبية عديدة كألمانيا بعد إطلاق اليورو عن قلقها بشأن قدرة البنك المركزي الأوروبي على تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار والتزام دول الجنوب باتفاقية ماستريخت، ولهذا الغرض أنشئ البنك المركزي الأوروبي والذي يتكفل بتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار والتوظيف الكامل، كما تضمن النص القانوني المنشئ له عدم إنقاذ الدول التي تعاني من مشاكل و ضرورة احترام اتفاقية ماستريخت.

إن أزمة الديون السيادية لليونان جعلت التزامات البنك المركزي الأوروبي محل تساؤل، ويجادل البعض أن قرار البنك المركزي الأوروبي شراء الديون العامة اليونانية يمثل خسارة لاستقلالية البنك المركزي الأوروبي، كما يلاحظ غياب الإجماع حول الدعم السياسي لحزمة الإنقاذ المالي لبلدان الجنوب وهذا ما يزيد من احتمال خروج بلد أو أكثر من البلدان الشمالية.

قام أربعة أكاديميين في ألمانيا برفع دعوى قضائية في المحاكم الألمانية زعموا فيها إن حزم إنقاذ اليونان التي تمت الموافقة عليها والتي قدمتها مؤسسة الاستقرار المالي الأوروبي تنتهك قوانين الاتحاد الأوروبي والقوانين الألمانية. هناك حديث أيضا عن أن التكلفة المالية المرتفعة للإنقاذ المالي التي ستتحملها الدول الرائدة مثل ألمانيا تدفع كثيرا من الألمان إلى المطالبة بالخروج من اليورو، ذلك أن كثيرا من دافعي الضرائب الألمان غير راضين عن رؤية مليارات اليورو من حصيلة الضرائب التي تفرض عليهم تذهب لعمليات الإنقاذ لدول لم تكن تتمتع بالكفاءة في توجيه سياساتها الاقتصادية على النحو الذي يضمن متانة أوضاعها المالية، ومن المؤكد أن كثيرا من الألمان لا يرغبون في أن يروا ألمانيا تلعب دور المنقذ لمنطقة اليورو بتكلفتها المالية الرهيبة، مثلما فعلت من قبل عندما تم توحيد شطري ألمانيا، ودفعت أيضا ثمنا فادحا في سبيل ذلك.

الفصل الثالث: الوحدة النقدية الأوروبية تحت الاختبار

إن انسحاب أحد الدول الشمالية من منطقة اليورو يجعلها تستعيد مرة أخرى استقلالية سياستها النقدية والحد من التزاماتها المالية تجاه دول الجنوب، إلا أن لانسحاب كذلك آثارا سلبية فالعودة إلى العملة الوطنية مرة أخرى سوف يؤدي إلى تراجع قدرتها التنافسية نظرا لارتفاع عملاتها مقابل اليورو كما ستواجه الدول الشمالية عوائق قانونية تحول دون انسحابها¹.

المطلب الثالث: النظرة التفاؤلية حول مستقبل الوحدة النقدية الأوروبية

في مقابل النظرة التشاؤمية هناك من يتفاعل بتعافي منطقة اليورو وأنها ستصبح أكثر تكاملا من ذي قبل وفيما يلي مختلف هذه الآراء.

الفرع الأول: تعافي منطقة اليورو

سيناريو آخر يطرح نفسه وهو خروج منطقة اليورو من هذه الأزمة بسلام، إذا ما نجحت المنطقة في تهدئة الأوضاع في أسواق الدول الأوروبية الجنوبية الضعيفة وذلك من خلال حزمة المساعدات المالية وتعهد البنك المركزي الأوروبي شراء الديون العامة وفرض حزمة جديدة للتقشف، يرى العديد من المتابعين أنه يمكن تجاوز هذه الأزمة إذا ما نجحت إجراءات التقشف والإصلاحات الهيكلية في تخفيض السعر في دول الجنوب، وهذا ما يبعد احتمال اللجوء إلى مزيد من تكامل السياسات المالية داخل المنطقة، كما يرى بعض المختصين إن المساعدات التي يقدمها الصندوق النقدي الدولي والدول الأوروبية الأخرى سوف تسمح بتأجيل الإصلاحات الهيكلية إلى حين استعادة هذه الاقتصاد لعافيتها الاقتصادية، ما يجعلها بمنأى عن المضاربات التي يمكن أن تضر بهذه الإصلاحات².

كذلك أخذ البعض يتحدث عن أن استمرار اليورو في ظل هذه التهديدات التي تواجهه حاليا، سيتطلب ضرورة قيام نظام مالي مشترك، أو اتحاد مالي مشترك (Fiscal Union) على غرار الاتحاد النقدي ومجمع ضرائب مشترك، وسياسات مشتركة للميزانيات العامة، حيث يتم تسليم السياسات المالية إلى إدارة مالية مركزية، مثلما هو الحال بالنسبة للسياسة النقدية، وفتح باب التحويل المالي على مصراعيه بين الدول الأعضاء، وذلك لتمويل جهود التعامل مع الدين العام الأوروبي بشكل مشترك. في حين يرى البعض أن هذا المقترح الخاص بالوحدة المالية بين دول أوروبا سيعني نتيجة واحدة، وهي أن الديون السيادية الأوروبية ستكون ديونا ألمانية. ومما لا شك فيه أن مثل هذه المقترحات في مجموعها ليست أمرا هينا وربما قد تتطلب إجراء استفتاء شعبيا بين دافعي الضرائب في أوروبا.

ويدور الجدل حول ما إذا كانت منطقة اليورو قادرة على مواجهة أزمة مماثلة في المستقبل بفاعلية أكبر مما يسمح بإطالة عمر اليورو، لذلك هناك العديد من المقترحات كنقل السلطة المالية (الإفناق والضرائب) لصالح الحكومة المركزية والبرلمان الأوروبي. وهذا ما يتطلب وجود سياسة مالية ونقدية وضريبية موحدة

¹: محمد إبراهيم السقا، السيناريوهات المستقبلية لليورو، مرجع سبق ذكره.

²: بوخاري لحلو، وليد عايب، مرجع سبق ذكره، ص ص 18، 19.

الفصل الثالث: الوحدة النقدية الأوروبية تحت الاختبار

لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد، كواحدة من الخطوات البناءة نحو حل تلك الأزمة وإنقاذ اليورو من معضلته الحالية¹.

الفرع الثاني: منطقة اليورو تصبح أكثر تكاملاً

قد تتجح الإصلاحات التي تقوم بها دول منطقة اليورو في الخروج من هذه الأزمة، مما يؤدي إلى مزيد من التكامل السياسي والاقتصادي، ولكي يتحقق هذا السيناريو يجب تنفيذ إصلاحات مالية للحد من الانتعاج المجاني وتعزيز قدرة منطقة اليورو في الاستجابة لمثل هذه الأزمات مستقبلاً، ولكي يتم تقديم مساعدات طارئة في وقتها المطلوب للدول الضعيفة يجب تبني آليات واضحة وتعزيز أكبر للمالية الفيدرالية، فعند مقارنة اتحاد العملة الأوروبية بالولايات المتحدة، يمكن ملاحظة فرق كبير. ففي الولايات المتحدة، يكون التحويل المالي مسموحاً به بين مختلف الولايات في حال أظهرت إحداهن أداءً ضعيفاً بشكل نسبي. وفي منطقة اليورو، تتوقع الدول أن تمارس مستوى كبيراً من النظام المالي، ولا توجد هناك أحكام تنظم عمليات التحويل المالي. وعلى الرغم من ذلك، لا يكاد يكون هناك أي مؤشر على الالتزام المالي من بعض الدول الأعضاء.

وقد تم مناقشة العديد من النقاط في القسم السابق والتي تسمح بتحقيق تكامل أكبر في مجال السياسة المالية، والتي يجري العمل على تطويرها الآن، بما فيها إعادة النظر في موازنات الدول الأوروبية وفرض قيود أكثر صرامة على مستوى الديون والعجز في ظل ميثاق الاستقرار والنمو (كتنفيذ العقوبات المالية تلقائياً أو إلغاء حقوق التصويت للدول الأعضاء التي يثبت انتهاكها لميثاق الاستقرار والنمو) وإنشاء صندوق دائم لتقديم مساعدات للدول التي تعاني من مشاكل في موازين مدفوعاتها.

لا تزال هذه المقترحات حتى الآن في مراحلها الأولى، فالسيطرة أو الرقابة المالية للسياسات المالية لا تزال في مراحلها الأولى على المستوى الوطني لدول منطقة اليورو، ربما لكون السياسة المالية من مظاهر السيادة الوطنية المتبقية، لذلك يرتبط تحقيق تنسيق أكبر في المجال المالي بمدى استعداد الدول الأوروبية للتنازل عن سلطتها المالية بخصوص إعداد الموازنة العامة.

وإذا نجحت أوروبا في حل هذه المشاكل، ستصبح مؤسسة اقتصادية وسياسية أقوى. فتماماً كما أجبر الكساد الكبير الولايات المتحدة على تشديد الفيدرالية، من المتوقع أن تجبر الأزمة الاقتصادية الحالية أوروبا على توطيد اتحادها. وقد بدأت المفوضية الأوروبية بالفعل الضغط على اليونان لتقوم بإصلاحات. وهكذا قد تحظى منطقة اليورو، من الباب الخلفي للأزمة الاقتصادية، بالحوكمة السياسية التي لطالما اعتبر المشككون أنها ضرورية لحسن سير أي اتحاد نقدي. وفي نهاية النفق، قد تكون أوروبا أكثر تكاملاً وإصلاحاً لمشاكلها الاقتصادية وفي نهاية المطاف أوروبا أكثر تنافسية².

¹: المرجع نفسه، ص 19.

²: المرجع نفسه، ص 20.

الفصل الثالث: الوحدة النقدية الأوروبية تحت الاختبار

خلاصة:

انكشفت أوروبا على أزمة اليورو التي هددت بانهيار الاتحاد النقدي الأوروبي أو تقهقره إلى مراحل سابقة واضحة إياه أمام أكبر وأشد اختبار عرفه خلال مسيرته التكاملية، وحتى ينجح اليورو في هذا الاختبار يجب تجنب إعلان اليونان لإفلاسها وهو ما يحتم على الاتحاد الأوروبي الإسراع بقيام التكامل السياسي الأوروبي لتوحيد القرارات في مثل هذه الحالات، بإنشاء هيئة سياسية موحدة على شاكلة البنك الأوروبي الموحد ولكن لتسيير الأمور الاقتصادية وإصدار القرارات ذات الصلة وإنشاء هيئة أوروبية موحدة تقوم بعمليات تفتيش عميقة في الاقتصاد اليوناني والاقتصاديات المشابهة للوقوف على بؤر الفساد والقضاء عليها ومنع تكرارها في المستقبل.

وبغض النظر عن السيناريوهات المختلفة التي تراوحت بين النجاة والانهيار فإن أوروبا لن تترك نفسها نهبا للتفكك والذي يعنى تولد فرص جديدة للصراع ولتصفية حسابات قرون طويلة من العداء المدمر خاصة وأنها مهد الحربين العالميتين الأولى والثانية. وباختصار فإن نجاة أوروبا يمثل نجاة للعالم من الكثير من المشكلات والأزمات التي سيخلفها سقوط "القارة العجوز".

الختمة



لقد استطاعت أوروبا تجاوز خلافاتها وخرجت بعملة واحدة، حيث اعتبر العديد من المراقبين أن إقدام بلدان الاتحاد الأوروبي على هذه الخطوة يعتبر مغامرة كبيرة وغير عادية لأنها أول تجربة خاصة في ظل المحيط الاقتصادي العالمي السريع التغير ومما سيضعها بين محكي الفشل والنجاح، ولكن شكل اليورو بالفعل مصدر تجربة ناجحة وفريدة من نوعها في البداية وتحققت بذلك الوحدة النقدية الأوروبية لكنها لا تندرج ضمن كتل نقدي مثالي.

أزمة الديون السيادية التي انطلقت شرارتها في اليونان وارتدت إلى باقي دول المنطقة كشفت عن اختلالات الاتحاد النقدي الأوروبي، وعلى هشاشة الأسس التي بني عليها واضعة الوحدة النقدية الأوروبية أمام أكبر وأشد اختبار عرفته خلال مسيرتها.

• اختبار صحة الفرضيات:

1. ساد الاعتقاد بأن الاختلالات الاقتصادية التي ظهرت بعد إطلاق اليورو أنها ستختفي بمرور الوقت إلا أن الواقع قد خالف تماما هذه التوقعات، فقد انقسم الاتحاد إلى مجموعتين من الدول بينهما فارق شاسع، مجموعة الدول الشمالية وتتضمن: النمسا، بلجيكا، ألمانيا، فنلندا، فرنسا، لوكسمبورغ وهولندا ومجموعة الدول الجنوبية بما فيها اليونان إيرلندا، إيطاليا، إسبانيا والبرتغال، والتي يشار إليها اختصارا بدول الـ"PIIGS"، ترجع الاختلافات الموجودة بين دول الاتحاد الأوروبي إلى عدة أسباب كنوع السياسة الاقتصادية المتبعة، كما أن هناك من يرى أن هذه الاختلافات ترجع إلى خلل في البناء المؤسسي لليورو، وإلى القيود التي تفرضها الوحدة النقدية كل ذلك ساهم في زيادة التباعد بين الدول الشمالية والجنوبية. وقد هددت أزمة الديون السيادية مكانة اليورو على المستوى العالمي، فانخفضت وتذبذبت أسعار صرف اليورو مقابل كل العملات الارتكازية، كما انخفض الطلب عليه كعملة احتياطية مقارنة بالدولار بشكل كبير، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

2. إن مرونة حركة عوامل الإنتاج والأيدي العاملة وكذا التنسيق فيما بين الأنظمة المالية والجبائية والتي لم يعكس التكتل الاقتصادي والنقدي الشامل، يبدو أنه لم يتحقق فيما بين دول الاتحاد الأوروبي وبالتالي فالمنطقة النقدية الأوروبية لا يمكن اعتبارها منطقة نقدية مثالية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

3. إن انسحاب الدول من الاتحاد النقدي الأوروبي وتفككه بشكل كلي أو جزئي أمر مستبعد تماما وغير محبب من طرف الدول الأعضاء، والدليل على ذلك الإخلال بشرط عدم الإنقاذ المالي المنصوص عليه في بنود اتفاقية ماستريخت، حيث أصبح لزاما على سلطات الاتحاد النقدي أن تكون جاهزة بخطط للإنقاذ المالي والتدخل السريع لضمان عدم تفاقم الأزمة في إحدى الدول ما يؤدي إلى إفلاسها وخروجها من الاتحاد وبالتالي انهيار هذا الأخير، وهو ما ينفي صحة الفرضية الثالثة.

• النتائج:

بناء على ما سبق يمكن استنتاج ما يلي:

1. إن العملة الموحدة لا يكفي لاستقرارها ونجاحها التدابير التي يتخذها البنك المركزي الموحد في إطار سياسته النقدية الهادفة إلى تحقيق الاستقرار النقدي فقط، وإنما أيضا يجب أن يضع في اعتباره وبالدرجة نفسها من الأهمية قضايا الاستقرار المالي؛
2. أغلب الحلول المقدمة لليونان تركز على معالجة مظاهر الأزمة فيها دون القضاء على أسبابها الحقيقية مما يجعل هذه الحلول تحمل في طياتها بذور أزمات أخرى مستقبلية تهدد كيان اليورو ودوله؛
3. أثبتت أزمة الديون السيادية الأوروبية أن هناك صعوبة كبيرة لمواجهة المشكلة من خلال السياسات الاقتصادية التقليدية المتعارف عليها، لأنها سياسات لن تلقى شعبية لدى دول منطقة اليورو المدينة وستؤثر على الاستقرار السياسي والاجتماعي؛
4. لقد أثبتت هذه الأزمة فقدان الخبرة السياسية لدى السياسيين اليونانيين في معالجة مشاكل بلادهم وأن أزمتهم ليست فقط أزمة اقتصادية وإنما هي أيضا أزمة سياسية وأخلاقية ومعنوية تحتاج إلى إعادة النظر في عدة أمور منها: النظام التربوي، وتطبيق سلطة القانون بحذافيرها، ووضع أصحاب الكفاءة في المكان المناسب، وإعادة هيكلة الخطط المستقبلية الحكومية؛
5. لقد أظهرت أزمة اليونان وبجلاء عدم صحة الشرط الذي وضع في اتفاقية الاتحاد النقدي الأوروبي بعدم جواز تقديم دعم مالي للأعضاء بهدف الإنقاذ؛
6. إن النظام الحالي لليورو يترك الحرية للدول فيما يتعلق بشؤونها المالية، حيث تتمتع الدول الأعضاء في اليورو بسيطرة تامة على القرارات المرتبطة بعجزها المالي وبتطورات ديونها السيادية؛
7. كشفت أزمة الديون السيادية الأوروبية أن الاتحاد النقدي الأوروبي ليس منطقة عملة مثلى بالشكل الكامل بسبب عدم وجود سلطة مالية مركزية، إضافة إلى صعوبة انتقال الأيدي العاملة وعدم مرونة الأجور والأسعار؛
8. إن أزمة منطقة اليورو كشفت عن خلل كبير في السيطرة على الأوضاع المالية والنقدية في الاتحاد الأوروبي، وذلك لنقص الشفافية والمصداقية في الأرقام والإحصائيات المقدمة، إذ لا تعكس الوضع الحقيقي للاقتصاد كما حدث في اليونان.
9. الاتحاد النقدي الأوروبي يواجه ثلاثة سيناريوهات محتملة، السيناريو الأول والمتمثل في انهيار اليورو من خلال خروج دولة أو أكثر، السيناريو الثاني يتمثل في تعافي منطقة اليورو، السيناريو الثالث وهو أن تصبح المنطقة أكثر تكاملا وقوة وتماسك بفضل استعادة عجلة النمو الاقتصادي؛

10. إن بقاء اليونان في الاتحاد الأوروبي ومنظومة النقد الموحدة هو خيار استراتيجي لا تستطيع أي حكومة يونانية التخلي عنه، وكذلك هناك رغبة شعبية تتجاوز الـ 70% لبقاء اليونان في منطقة اليورو على الرغم من الاعتراض على الإجراءات النقشفية القاسية.

• التوصيات:

بناء على النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم التوصيات التالية:

1. إن الاتحاد الأوروبي في حاجة إلى مؤسسة قائمة بذاتها تتمتع بالاستقلال الكافي لتقوم بمراقبة الأوضاع المالية للدول الأعضاء وتحذير هذه الدول عندما تحدث مخالفة للشروط المالية للاتحاد النقدي بل وتقوم بفرض العقوبات اللازمة على الدول الأعضاء غير الملتزمة مالياً؛
2. يجب إعادة صياغة اتفاقية ماستريخت بحيث يتم جعلها تتصف بنوع من المرونة في المعايير التي تضعها، وتفرض ضرورة الالتزام بها من قبل أعضاء الاتحاد النقدي الأوروبي؛
3. ضرورة وجود شفافية مطلقة بين الدول الأعضاء وعدم اللجوء للتستر أو التلاعب بشأن الحسابات والمؤشرات الاقتصادية غير الحقيقية وهي الخطوة الأولى لضمان نجاح واستمرارية اليورو؛
4. يعتبر تقليص الفجوات في الأداء الاقتصادي لدول الاتحاد ضروري، ذلك أن التكتل الاقتصادي الذي يضم اقتصاديات قوية وأخرى ضعيفة سيكون تكتل هش وعرضة لانتشار العدوى بين أعضائه؛
5. وضع نظام للإنذار المبكر بحيث يسمح بعملية متابعة تطورات المالية العامة للدولة عند تخطي العجز المالي فيها لنسبة محددة من الناتج، وبحيث يمكن أن يتم التعامل مع المشكلات بشكل مباشر من قبل الاتحاد بدءاً من اللحظة التي يصل فيها العجز إلى الحد الأقصى المتفق عليه؛
6. لكي يتسنى لمنطقة اليورو النجاة من الأزمة الحالية وتحقيق الازدهار بعدها، فإنها سوف تحتاج أيضاً إلى إصلاحات بنيوية شاملة من أجل تعزيز قدرة العمالة على الانتقال داخلياً وتخفيف حدة الضغوط الناجمة عن التعديلات الاقتصادية بين الدول والمناطق المختلفة.

• الآفاق المستقبلية:

إن أزمة الديون السيادية طرحت العديد من التساؤلات حول الأسس التي بنيت عليها الوحدة النقدية الأوروبية وبناءاً على ذلك يمكن اقتراح موضوع بحث يكون مكمل لها مثلاً:

- أزمة الديون السيادية وسبل تحقيق المنطقة النقدية المثلى؟.

قائمة المراجع



قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً: باللغة العربية

• الكتب:

1. إبراهيم عبد العزيز النجار، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
2. بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2003.
3. بكري كامل، الاقتصاد الدولي _التجارة والتمويل_، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
4. حسن نافعة، الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً، دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003.
5. سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية _التكتلات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق_، الجزء الثاني، الدار المصرفية اللبنانية، القاهرة، 2005.
6. سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة _الكوميسا، مجموعة 15، أوروبا الموحدة، المشاركة الأوروبية الموحدة، المشاركة الأوروبية الأفريقية المتوسطة_، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، دون بلد نشر، 2001.
7. صلاح الدين حسن السيسي، الإتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية (اليورو) الموحدة _السوق العربية المشتركة (الواقع والطموح)_، مكتبة الأسرة، القاهرة، 2003.
8. عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003.
9. عامر محمد، استراتيجيات إدارة الأزمات والحكومات، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.
10. عبد الحميد عبد المطلب، اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
11. عبد الحميد عبد المطلب، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.
12. عبد القادر موتولي، الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير، دار الفكر، عمان، 2010.
13. عبد المنعم السيد علي، الإتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2008.
14. عرفات تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار المجدلاوي للنشر، عمان، 1999.

قائمة المراجع

15. عمر حسن، الجات والخصخصة _ الكيانات الاقتصادية الكبرى_، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2002.
16. مجدي محمود شهاب، الوحدة النقدية الأوروبية _ الإشكالات والآثار المحتملة على المنطقة العربية_، الدار الجامعية، الإسكندرية، دون سنة نشر .
17. محسن أحمد الخضيرى، اليورو الإطار الشامل والكامل للعملة الأوروبية الوحيدة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002.
18. محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.
19. محمود جاد الله، إدارة الأزمات، دار أسامة للنشر، عمان، 2008.
20. مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب، القاهرة، 1997.
21. مروان عطون، الأسواق النقدية والمالية والبورصات ومشكلات في عالم النقد والمال _مشكلات البورصات وانعكاساتها على البلدان النامية، الجزء الثاني، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.
22. مغاوري شلبي علي، اليورو الآثار على البلدان العربية والعالم، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2000.
23. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
24. وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، 2001.
- الأطروحات، الرسائل والمذكرات:
1. أمال قحايرية، الوحدة النقدية الأوروبية _الإشكاليات والآثار على المديونية الخارجية لدول الجنوب_، أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.
2. خالد أحميمة، أزمة الديون السيادية الأوروبية وانعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي _دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2005-2011_، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.
3. خالد رواق، أثر أزمة الديون السيادية على واقع ومستقبل الوحدة النقدية الأوروبية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.
4. عادل بلجل، التجربة الأوروبية في التعاون والتكامل الاقليمي _دراسة مقارنة بين مجموعة 15 ومجموعة 25_، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، بدون سنة.

قائمة المراجع

5. فاطمة الزهراء ديش، الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على البلدان النامية -الحل المصرفي الإسلامي نموذجاً-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود بنوك ومالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010.
 6. محمد عادل قصيري، التكتلات الاقتصادية الإقليمية _دراسة مقارنة بين إتحاد المغرب العربي والإتحاد الأوروبي_، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008.
 7. نجاة لخضاري، التكامل النقدي الأوروبي _منطقة النقد المثالية ومدى استفادة الدول العربية_، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2006.
 8. نجيم بن منصور، الأزمات المالية العالمية والمهام الجديدة لصندوق النقد الدولي _دراسة تحليلية تقييمية_، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2010.
 9. إبتسام مهيز، ليندة زادي، تقييم دور التكتلات الاقتصادية في ظل الأزمات المالية _دراسة حالة الاتحاد النقدي الأوروبي_، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2013.
- الملتيقيات:
1. الداوي الشيخ، الأزمة المالية انعكاساتها وحلولها، ورقة بحث مقدمة إلى مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، لبنان، يومي 13-14 مارس 2009.
 2. العيد غربي، محمد الحافظ عيشوش، تحليل واقع الأزمة الآسيوية 1998 _رابطة دول جنوب شرق آسيا_، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي الثاني حول: التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي بالوادي، يومي 26-27 فيفري 2012.
 3. أسماء برهوم، هاجر برهوم، أزمة اليونان، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي بالوادي، يومي 26-27 فيفري 2012.
 4. بلعزوز بن علي، هودة عبو، الأزمة المالية العالمية مظاهرها وسبل معالجتها، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، يومي 05-06 ماي 2009.
 5. بوخاري لحو، عايب وليد، مستقبل الإتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي في ظل أزمة الديون السيادية لليونان، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي الثاني حول: التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي بالوادي، يومي 26-27 فيفري 2012.

قائمة المراجع

6. ثريا الخزرجي، الأزمة المالية العالمية الراهنة وأثرها في الاقتصاديات العربية _التحديات وسبل المواجهة_، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر العلمي الثالث حول: الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية، جامعة الإسراء، 2009.
7. جميلة الجوزي، أسباب الأزمة المالية وجذورها، ورقة بحث مقدمة إلى مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، لبنان، يومي 13-14 مارس 2009.
8. رحيمة بوصبيح صالح، موسى رحمانى، الأزمة اليونانية بين الانتشار والانحسار الأوروبي _قراءة في خطط وحلول الأزمة_، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي بالوادي، يومي 26-27 فيفري 2012.
9. ساعد مرابط، الأزمة المالية العالمية 2008 _الجزور والتداعيات_، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 20-21 أكتوبر 2009.
10. عبد الرحمن تسابت، أمينة بلحفاي، علاقة البطالة بالتضخم في الجزائر دراسة قياسية (1970-2012)، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الثاني حول: التضخم في الجزائر (الأسباب، الآثار والعلاج على ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية الراهنة)، جامعة جيجل، يومي 28-29 أكتوبر 2013.
11. عبد الكريم عبيدات، علي بوعمامة، مستقبل الاتحاد النقدي الأوروبي في ظل أزمة الديون الأوروبية، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي بالوادي، يومي 26-27 فيفري 2012.
12. عمر موساوي، عدنان محريق، أزمة الديون السيادية، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي الثاني حول: التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي بالوادي، يومي 26-27 فيفري 2012.
13. فريد كورتل، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية، ورقة بحث مقدمة إلى مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، لبنان، يومي 13-14 مارس 2009.
14. فطيمة الزهرة نوي، حدة راييس، أزمة اليونان هل تعيق فكرة توسيع الاتحاد الأوروبي وتعميقه، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي بالوادي، يومي 26-27 فيفري 2012.

قائمة المراجع

15. كامل علاوي كاظم، الأزمة المالية وتداعياتها على الاقتصاد العراقي، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: متطلبات التنمية في أعقاب إفرازات الأزمة المالية العالمية، جامعة بشار، الجزائر، يومي 28-29 أبريل 2010.

16. لعلى حناشي، تحليل ظاهرة الأزمة المالية الحالية - أسبابها وتداعياتها، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، يومي 05-06 ماي 2009.

17. محمد بولصنام، زوينة بن فرج، قراءة محاسبية للأزمة المالية العالمية الراهنة - العبرة والدروس المستفادة، ورقة بحث مقدمة للملتقى الدولي حول: متطلبات التنمية في أعقاب إفرازات الأزمة المالية العالمية، جامعة بشار، يومي 28-29 أبريل 2010.

18. محمد راتول، لقمان معزوز، الأزمات المالية الحديثة - الأزمة المالية الآسيوية 1998 والأزمة المالية 2008 الدروس المستفاد وغير المستفاد منها، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي بالوادي، يومي 26-27 فيفري 2012.

19. مصطفى رديف، إسماعيل مراد، أزمة اليونان وتداعياتها على دول منطقة اليورو، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي بالوادي، يومي 26-27 فيفري 2012.

20. منصف شرقي، فارس فاطر، الأزمة الآسيوية - الجذور، الآليات والدروس المستفادة، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي بالوادي، يومي 26-27 فيفري 2012.

21. ناصر مراد، أسباب وآثار وسياسات مواجهة الأزمة المالية العالمية الراهنة، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي الثاني حول: التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي بالوادي، يومي 26-27 فيفري 2012.

22. يوسف أبو فارة، قراءة في الأزمة المالية العالمية 2008، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي الرابع حول: الأزمة المالية العالمية الراهنة، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، 2009.

• المجالات والتقارير:

1. اندريه كارنيس، العجز في الحوكمة الاقتصادية داخل منطقة اليورو (أزمة الديون السيادية في اليونان)، جريدة الأخبار الدولية (تحليل شامل للساحة الدولية)، رقم 47، النسخة العربية، 11 أكتوبر 2011.

قائمة المراجع

2. مجلة أخبار الساعة (نشرة تحليلية يومية)، تراجع اليورو (المستفيدون والخاسرون)، العدد 5665، 17 مارس 2015.
3. عارف العبيد، تقرير أزمة اليونان _التداعيات الراهنة وتحولات المستقبل_، مركز الجزيرة للدراسات، جوان 2013.
4. عبد السلام بن عبد العالي، الأزمة المالية رؤية اشتراكية، المجلة الاقتصادية، العدد 15، الأردن، 2008.
5. عبد اللطيف درويش، تقارير الأزمة المالية اليونانية _جذورها وتداعياتها_، مركز الجزيرة للدراسات، جوان 2012.
6. عزت ملوك فناوي، الآثار الاقتصادية المتوقعة لليورو في ظل التحديات الدولار، مجلة مصر المعاصرة، العدد 445-446، أبريل 2002.
7. غراية زهير، معزوز لقمان، أزمة الديون بمنطقة الأورو 2010 جذورها، وتداعياتها وآليات إدارتها، مجلة دفاتر اقتصادية، العدد 02، جامعة زيان عاشور، الجلفة، مارس 2011.
8. فارس ثابت بن جرادي، أثر اليورو على اقتصاديات الدول العربية، صندوق النقد الدولي، 2002.
9. لقمان معزوز، شريف بودري، المنافسة بين الدولار والأورو في ظل لا استقرار النظام النقدي الدولي، مجلة الباحث، العدد 09، 2011.
10. محمد حبش، الأزمة المالية اليونانية إلى أين؟، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 19، العدد الخاص 3 و4، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، 2011.
11. مركز البحوث والدراسات الاقتصادية، التقرير الاقتصادي _الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية والأوروبية_، الغرفة التجارية الصناعية، الرياض، العدد 19، 2011.
12. نزيهة الأفندي، منطقة اليورو في مواجهة الوحدة الأوروبية، مجلة السياسة الدولية، العدد 187، جانفي 2012.
13. نور الدين بوالكور، أزمة الدين السيادي في اليونان _الأسباب والحلول_، مجلة الباحث، العدد 13، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2013.

ثانيا: باللغة الأجنبية

• Les Livres:

1. Jean-Victor Louis, **L'Union européenne et sa monnaie**, troisième édition, éditions de L'université de Bruxelles, Bruxelles, 2009.
2. John Kenneth Galbraith, **la crise économique de 1929 –anatomie d'une catastrophe financière-**, édition Payot, 1970.

قائمة المراجع

3. Oliver Barthalon et autres, **L'euro dix ans après _premier bilan à l'heure de la crise financière_**, l'harmattan, paris, 2009.
4. Philippe d'Arvisenet, Jean-Pierre petit, **échanges et finance internationale-la coopération, l'Europe, l'euro...-**, collection banque ITB, sans année.

• Les Rapportes :

1. banque centrale Européene, septembre, 2002.
2. CEPII, **Economie Mondiale 2004**, Editions Découverte, Paris, 2003.
3. Daduch, **Paradigm Lost _The Euro in Crisis_**, Carnegie Endowment For International Peace, Washinton, 2010.
4. Dimirios Papadimitriou, **the debt crisis in Greece**, Cand. Merc. finance and strategic management, August 2011.
5. European commission, **Communication from the commission Europe 2020 (a European strategy for smart, sustainable and inclusive growth)**, Brussels, 2010.
6. European commission, **Europe in figures**, Eurostat yearbook, 2012
7. European commission, **Statistical annex of European economy**, spring 2013
8. European commission, **European Economic Forecast**, Winter 2013.
9. European commission, **European Economic Forecast**, Winter 2015.
10. European commission, **European Economy (the puzzle of the missing Greek exports)**, economic papers 518, June 2014
11. European Financial Stability Facility, **EFSSF**, July 2012.
12. European Statistical system, **The ESS Vision 2020**.
13. Eurostat statistical books, **Smarter, greener, more inclusive? (indicators to support the Europe 2020 strategy)**, 2015.
14. Georgios P.kouretas, Prodromos Vlamis, **the Greek crisis: causes and implications**, Panoeconomicus, original scientific paper, 2010.
15. International Monetary Fund (IMF), **GFS Statistics**, 2010 .
16. Pierre Bernard Reymond et Richard Yung, **Rapport d'information, FAIT au nom de la commission des affaires européennes (1) sur la gouvernance économique européenne**, SÉNAT, SESSION ORDINAIRE DE 2010-2011. n 49.
17. The International Monetary Fund (IMF), **World Economic Outlook Database**, September 2011.

ثالثا: المواقع الإلكترونية

1. أمين أبو عيشة، السقوط الحر لليورو... الرابحون والخاسرون، مجلة فلسطين أون لاين، على الموقع: www.felesteen.ps/details/news/2015/01/18.html
2. جورج سوروس، عالم الحيرة في أوروبا، الصحيفة الاقتصادية الإلكترونية، على الموقع: www.aleqt.com/2012/01/01/article_612250.html
3. عزة الحاج حسن، أزمة اليورو تفكك أم تماسك أوروبا، جريدة المدن الإلكترونية، على الموقع: www.almodon.com

قائمة المراجع

4. محمد إبراهيم السقا، احتياطات العالم من النقد الأجنبي، الصحيفة الاقتصادية الإلكترونية، على الموقع: www.aleqt.com/2012/08/24/article_685729.html
5. محمد إبراهيم السقا، السيناريوهات المستقبلية لليورو، الصحيفة الاقتصادية الإلكترونية، على الموقع: www.aleqt.com/2011/01/07/article_488411.html
6. محمد إبراهيم السقا، ماذا يمكن أن يحدث لو أفست اليونان، الصحيفة الاقتصادية الإلكترونية، على الموقع: www.aleqt.com/2010/05/09/article_390249.html
7. محمد إبراهيم السقا، هل فقد اليورو طريقه، الصحيفة الاقتصادية الإلكترونية، على الموقع: www.aleqt.com/2013/04/12/article_746631.html
8. www.reflets.info/crise-de-la-de-dette-souveraine-les-soucis-a-venir
9. www.aawsat.com/details.asp
10. www.les-crisis.fr/pib-trimestriel-greece

ملخص:

يعتبر الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي من التكتلات الاقتصادية الرائدة على المستوى الدولي مع إنشاء الوحدة النقدية الأوروبية في بداية القرن الواحد والعشرين، غير أن أزمة الديون السيادية التي ظهرت في بعض الدول الأوروبية كاليونان، والتي عرفت بأزمة اليورو أصبحت تمثل اختبار حقيقي وتحدي خطير يواجه مصير هذه العملة مع بداية عقدها الثاني. وتهدف هذه الدراسة إلى محاولة البحث في أثر أزمة الديون السيادية على مستقبل الوحدة النقدية الأوروبية.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن أزمة اليورو وضعت بقاء العملة الأوروبية الموحدة على المحك، إذ تعرض جزء من منطقة اليورو لصدمة سلبية قوية بقيت معلقة بلا إجابة، فرغم محدودية ثقل الاقتصاد اليوناني في مجمل اقتصاد الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو، إلا أن عدم الثقة التي نجمت عن مشاكل الديون السيادية اليونانية أخذت في الانتقال سريعا إلى بقية دول الاتحاد وبشكل نسبي ومتفاوت. وقد انقسمت التحليلات فيما يخص مستقبل اليورو إلى متفائل وآخر متشائم، فالبعض يرى أن اليورو قادر على البقاء والآخر يرى أن اليورو سينهار لكن ترك اليورو ينهار هو المجازفة بانهييار أوروبا، لذلك يجب تصحيح الاختلالات الموجودة حتى تتمكن منطقة اليورو من التعافي وتصبح أكثر تكاملا باعتباره أفضل سيناريو مطروح.

الكلمات المفتاحية: التكتل الاقتصادي، الوحدة النقدية الأوروبية، الأزمات المالية، أزمة الديون السيادية، منطقة العملة المثلى.

Abstract:

The European Economic and Monetary Union is one of the leading international economic blocs with the creation of the European monetary union with the beginning of the twenty-first century, but the sovereign debt that have emerged in some European countries such as Greece crisis, known crisis the euro has become a real test and challenge seriously faces the fate of this currency with the beginning of its second decade.

This study aims to try to find the impact of the sovereign debt crisis on the future of European monetary union.

This study has found that the euro crisis put the European single currency survival is at stake, as it offers part of the euro zone negative shock strong remained hanging unanswered, despite the limited weight of the Greek economy in the whole of the European Union and the euro zone economy, but the lack of confidence caused by the Greek sovereign debt problems quickly jump to the rest of the EU countries and the relatively uneven.

Analyses have been divided regarding the future of the euro to the optimistic and another pessimistic, some believe that the euro is able to survive and the other believes that the euro will collapse but leave the euro collapse is risking a collapse of Europe, so it must correct existing imbalances so you can euro of recovery zone and become more integrated as a best-case scenario.

Keywords: economic blocs, European monetary union, the financial crisis, the crisis of sovereign debt, optimal currency area.